

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠١٥

الثلاثاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة فيرنانديس/السيدة بير سيفال/السيد أويارسابال (الأرجنتين)
الأعضاء:	أذربيجان السيدة جافاروفا
	أستراليا السيدة هينتشك
	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد مبيو
	جمهورية كوريا السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا السيد نيبيشاكا
	الصين السيد شين بو
	غواتيمالا السيد برت غوتيريس
	فرنسا السيد لاميك
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	المغرب السيد الأومني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن
الدوليين

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (S/2013/446)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى.
وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): قبل أن أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية. عندما تكلت من قبل عن إنجازات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، نسيت أن أشير إلى اتفاق سانتا مارتا الذي توصل إليه الرئيس سان أنتوس كالديرون وهوغو تشافيس فرياس. كانت كولومبيا وفنزويلا على وشك الدخول في صراع مسلح، وقد اضطلع أمين عام اتحاد أمم أمريكا الجنوبية آنذاك، الرئيس نستور كرشنر، بدور الوسيط في تحقيق ذلك الاتفاق. وكان ذلك الإنجاز هام جدا بالنسبة لي، وله قيمة مؤسسية وشخصية على حد سواء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد مورينو تشارمي (شيلي) (تكلت بالإسبانية): تتني حكومة شيلي على المبادرة الأرجنتينية لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل النظر في صون السلم والأمن الدوليين من منظور إقليمي. وأشكر الرئيس كريستينا فرنانديس على إتاحة هذه الفرصة.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الأمر الذي ساعدنا على التعاون في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة، بوصفها إحدى ركائز الاستقرار. بالنسبة لنا، فإن تلبية احتياجات شعوبنا هي، في جوهرها، جهد تعاوني للسلام. وتوجه تلك الرؤية منظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن المهمة التي نواجهها اليوم هي السعي إلى التنمية من خلال مشاريع تكامل مشتركة.

والمسألة التي تجمعنا هنا اليوم ذات أهمية خاصة بالنسبة لشيلي التي تقوم سياستها الخارجية على مبادئ أساسية من

قبيل المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، والطابع الملزم للمعاهدات الدولية واحترامها، والدفاع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون الدولي. إن هذه المبادئ، التي ترد في ميثاق الأمم المتحدة، تشكل الأساس للتعيش الدولي وضمن السلام والاستقرار العالميين.

والعمل الجماعي ضروري لمواجهة التهديدات التقليدية والناشئة. وتعزز هذا العمل مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا هو تفسير شيلي للفصل الثامن من الميثاق، ويدفعنا هذا الفهم إلى تعزيز تعددية الأطراف الفعالة القادرة قدرة حقيقية على دمج إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي للأزمات أو الصراعات التي قد تؤثر على الأمن والسلام.

يسلم بلدنا بأهمية منظومة البلدان الأمريكية، التي زودت منطقتنا بمجموعة من الصكوك تشكل تراثا سياسيا وقانونيا أساسيا للحكومة في هذا النصف من الكرة الأرضية. وينبغي لذلك النظام أن يساعد على تعزيز الروابط والتنسيق بين المنطقة ومناطق العالم الأخرى.

ونود أيضا أن نبرز العلاقة الإيجابية بين التكامل والأمن في منطقة أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية. وتم إثراء المنطقة عبر إنشاء هيئات إقليمية ودون إقليمية مختلفة نفهم أنها تسترشد بمبادئ التضامن والتعاون وسيادة القانون الدولي.

لقد أسفرت الاتفاقات الإقليمية الكثير عن تحقيق مجموعة من التطورات في نطاق الأمن بأوسع معاني الكلمة، مثل إعلانات السلام في منطقة الأنديز وإنشاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وفي ذلك الصدد، تولي شيلي أهمية لاعتماد أحكام ديمقراطية ومشاريع تكامل، وتدابير لبناء الثقة تضطلع بدور فعال في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وعمليات ما بعد إنتهاء الصراع.

السيد باترويووتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أتشرف بأن أنقل إليكم، سيدي الرئيسة، تحيات الرئيسة ديلما روسيف الأخوية. وتتمنى الحكومة البرازيلية كل التوفيق لرئاسة المجلس الأرجنتينية لشهر آب/أغسطس.

وأرحب أيضا بالبيانات التي أدلى بها ممثلون بالنيابة عن مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أنتم، سيدي الرئيسة، من يسر مهمتي من خلال إشارتكم إلى اعتراض الاتصالات وإلى أعمال التحسس. تنتهك هذه الممارسات السيادة، كما أنها تضر بالعلاقات بين الدول، وتشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية وحقوق مواطنينا في الحصول على المعلومات. وفي ذلك الصدد، فقد امتثلتم لقرار الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي التي اجتمعت في مونتيفيديو الشهر الماضي. وبالألمس، نقل وزراء خارجية بلدان المخروط الجنوبي إلى الأمين العام موقف الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا فيما يتعلق بهذا القرار وامتنالا له. وسوف تعرض تلك المسألة أيضا أمام مختلف هيئات الأمم المتحدة، وفقا للقرار والوثيقة التي تم تميمها تحت الرمز A/67/946. وهذه المسألة بالغة الأهمية ولها تأثير عميق على النظام الدولي. وتنسق البرازيل مع البلدان التي تشاطرها شواغل مماثلة لصالح نظام دولي يحترم حقوق الإنسان وسيادة الدول.

وأرحب بالبيان حسن التوقيت الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، في ١٢ تموز/يوليه وقالت فيه: "هناك خطر في أن يكون لبرامج المراقبة من دون توفر ضمانات كافية لحماية الحق في الخصوصية في الواقع أثر سلبي على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية". وأشارت بيلاي أيضا إلى المادة ١٢

ونود أيضا أن نؤكد على الدور الذي يؤديه بلدنا في إعمار هايتي من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فضلا عن شتى أشكال التعاون التي تدعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على إسهام اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في هذا المجال. لقد وجهت تلك المنظمة الانتباه إلى أهمية توافق الآراء - كما ذكرتم، سيدي الرئيسة، في بيانكم - فضلا عن الشفافية في النفقات العسكرية وإنشاء منطقة سلام في أمريكا الجنوبية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون السياسي. وتلك هي العوامل التي تسهم بفعالية في تحقيق السلام، وهي المبادئ التي أدجناها نحن، الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في إعلان أمريكا الجنوبية عام ٢٠١٢ منطقة سلام.

إن السلام والأمن في منطقتنا من أقوى محركات التكامل، فضلا عن كونهما عنصرا أساسيا في إحراز التقدم على طريق التنمية، وفي الوقت نفسه كفالة الإدماج الملائم للمنطقة بأسرها في الساحة الدولية بطريقة مناسبة..

ويمكن تعزيز العمل الجماعي من خلال إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في مجالات التنمية ومنع نشوب الصراع وفي حالات ما بعد الصراع. وكما قلت من قبل، هكذا نفهم الفصل الثامن من الميثاق، باعتبارنا بلدا يشجع بقوة تعددية الأطراف وقواعدها.

وفي الختام، كما قال الأمين العام نفسه هنا، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تواصل تعزيز صلاتها مع المنظمات الإقليمية بوصفها عنصرا بالغ الأهمية من عناصر عمل المنظمة بغية تحقيق عالم أفضل وأكثر أمنا للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل البرازيل.

وتمثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي آلية جديدة للتنسيق السياسي والتكامل تجمع بين ٣٣ بلدا من بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ومن أهدافها الرئيسية ترسيخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة للحوار والتعاون والتكامل والسلام. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى دعم الجماعة الذي لا لبس فيه للمطالب المشروعة لجمهورية الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس.

وأيدت الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في جنوب المحيط الأطلسي. ومن ثم نحن نحاول التقريب بين جانبي جنوب المحيط الأطلسي بوصفهما منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية بفضل معاهدة بليندايا في أفريقيا ومعاهدة تلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونشجع المناطق الأخرى على الانتساب إلى جدول الأعمال، ونتطلع إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في أقرب وقت ممكن.

يعلنا الفصل الثامن من الميثاق أنه على الدول الأعضاء، قبل اللجوء إلى مجلس الأمن، بذل جهد في محاولة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الترتيبات والوكالات والآليات الإقليمية. لا توجد مسألة أكثر حساسية في تحقيق التفاهم بين المجالين المتعددي الأطراف على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الأمم المتحدة من مسألة فرض الجزاءات واستخدام القوة. حتى في الماضي القريب، شهدنا حدوث تدخلات انفرادية لا تتسق مع نظام دولي يقوم على السلام والتعاون والتضامن واحترام القانون الدولي. ومع مراعاة ذلك في النظام العالمي الجديد الذي يجري إنشاؤه، دافعت البرازيل عن إنشاء تعددية قطبية تقوم على أساس التعاون والبعد عن

من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ١٧ و ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللتين نصتا، على التوالي، على أنه "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته" وأن "لكل شخص حق في أن يحمي القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات".

وتؤيد البرازيل أيضا نداءات السيدة بيلاي المتكررة في مختلف المحافل التي تدعو إلى ضرورة أن تحترم جهود مكافحة الإرهاب حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأدرج موقفها في القرار الذي اتخذته رؤساء دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فضلا عن البيان الرئاسي (S/PRST/2013/12) الذي اعتمدته المجلس هذا الصباح.

وأود أن أرحب بمبادرة جمهورية الأرجنتين حسنة التوقيت بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تشمل الأبعاد المختلفة للتنسيق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة. وعملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يجري بالفعل هذا التنسيق في جميع أنحاء العالم، بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة، بما في ذلك في المناطق التي يسودها السلام والديمقراطية والتعاون، مثل أمريكا الجنوبية.

وفي هذا السياق، أسهم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إسهاما كبيرا في تعزيز مثل ومقاصد الأمم المتحدة. وينشئ مجلس الدفاع التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية آلية جديدة للتنسيق والتعاون فيما بين بلدان أمريكا الجنوبية في مسائل السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق زيادة الشفافية بشأن النفقات العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعة الكاريبية وبلدان أمريكا اللاتينية أيدت بصورة حاسمة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، البلد الوحيد في الأمريكتين الذي تنتشر فيه حاليا بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

هيكلة المنقح للسلام والأمن، في منع نشوب التوترات والمنازعات في القارة الأفريقية وحلها بشكل مرض، كما حدث مؤخرا في حالي السودان والصومال. تؤيد البرازيل الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومن هذا المنطلق، شاركت الرئيسة ديلما روسيف في أديس أبابا في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، مؤكدة بذلك من جديد الالتزام البرازيلي بتعزيز شراكتنا مع القارة الأفريقية.

وترحب البرازيل بالالتزام السياسي للأمين العام والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبلدان المجاورة بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. نحن على ثقة بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة الجنرال البرازيلي كارلوس ألبرتو سانتوس كروز سوف تضطلع بدورها في حماية المدنيين. غير أنه ينبغي النظر إلى العنصر العسكري، باعتباره أداة لدعم استراتيجية سياسية، كما ذكرت المبعوثة الخاصة ماري روبنسون، وباعتباره جزءا من نهج شامل يشمل الأمن والتنمية.

وفي حالة غينيا - بيساو، نحن نرحب بتأكيد مجلس الأمن على أهمية اتخاذ أصحاب المصلحة المشاركين في جهود الوساطة موقفا واحدا. يجب أن يتجنب المجتمع الدولي أي تباين محتمل بين مواقف المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأقرب إلى صراع أو حالة بعينها ومواقف الكيانات الأخرى الأوسع نطاقا من الناحية الجغرافية. إن مواءمة الرسائل والمواقف بين الترتيبات الإقليمية والمتعددة الأطراف تعزز الجهود الدولية نحو تحقيق السلام. وفي المقابل، فإن التباين يضعف جهودنا من أجل تحقيق السلام.

ولا تزال الحكومة البرازيلية يساورها بالغ القلق إزاء العنف في سوريا، وتؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي. ينبغي أن توفر الجهود التي يبذلها جميعا

الترعات الأحادية أو الاستثنائية، نظام يحايي تحسين تعددية الأطراف ويهدف إلى البحث عن حلول سلمية للتحديات التي يواجهها المجلس، استنادا إلى القانون الدولي.

وينبغي الإشارة إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي في هذا السياق، تحالف دفاعي لا يبدو أنه يصوغ أنشطته بوضوح بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وقام باستخدام مفاهيم واستراتيجيات تثير المشاكل والقضايا الحساسة من حيث تحقيق الاتساق بين منظومة الأمم المتحدة والترتيبات على الصعيد الإقليمي. نحن نشعر بالقلق من أن قادة منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الأعضاء في المنظمة ارتأوا، تاريخيا، أن المنظمة التي لا تحتاج بالضرورة إلى إذن صريح من مجلس الأمن للجوء إلى القسر. ويساورنا القلق أيضا أن منظمة حلف شمال الأطلسي تفسر بشكل فضفاض الولايات التي يأذن بها مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وما برحت البرازيل تؤكد، بما في ذلك من خلال مذكرة المفاهيم البرازيلية بشأن "المسؤولية أثناء توفير الحماية" (S/2011/701، المرفق)، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من الوسائل المؤسسية لرصد الوفاء الدقيق بولاياته.

ويساورنا القلق أيضا أن منظمة حلف شمال الأطلسي تسعى إلى إقامة شراكات خارج منطقتها، تتجاوز شمال المحيط الأطلسي، بما في ذلك في مناطق السلام والديمقراطية والإدماج الاجتماعي، التي تستبعد وجود أسلحة الدمار الشامل في أقاليمها. إن بدأت مجموعات البلدان على نحو انفرادي تحديد إطار عملها خارج إقليم أعضائها، فإن ذلك سيكون خطيرا جدا بالنسبة للتنسيق في المستقبل بين الجهود الإقليمية والعالمية لتعزيز السلام، على النحو المنصوص عليه في الأمم المتحدة.

أود أن أؤكد على أهمية التعاون القائم اليوم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. أسهم الاتحاد الأفريقي، من خلال

تسعة أشهر، يتوج بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ونرحب بقرار إسرائيل الإفراج عن ١٠٤ فلسطينيين من سجونها ونأمل في أن تسهم هذه المبادرة في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، والذي طال انتظاره.

أخيراً، اسمحوا لي مرة أخرى أن أرحب بمبادرة الأرجنتين لتعزيز هذه المناقشة. تكتسي فرص مناقشة المواضيع التي تتصل بشكل مباشر بالولاية الأساسية لمجلس الأمن أهمية، ليس للإسهام في التحديث المستمر للتوجيه السياسي وأساليب عمل المجلس فحسب، بل ولأنها تتيح لنا التأكيد على أهمية استناد الجهود التي نبذلها من أجل تعزيز السلام إلى التقيد الصارم بالميثاق وقرارات المجلس. كما أنها تبرز ضرورة أن نحسن بصفة دائمة تنسيقنا الهادف إلى بناء مجلس يتلاءم مع الواقع المعاصر، بما في ذلك في ما يتعلق بتكوينه.

وفي هذا الصدد، تود البرازيل أن تسلط الضوء على فقرة في البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم، تنص على ما يلي، "يشجع المجلس كذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تنشيط حوار عالمي يرمي إلى النهوض بمبادئ التسامح والسلام والترويج لتفاهم أفضل بين مختلف البلدان والثقافات والحضارات"

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد تشوكيو انكا سيسبيديس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): (تكلم بالإسبانية): اليوم هو ٦ آب/أغسطس، وهو اليوم الذي يحتفل فيه بلدي بالاستقلال. أود أن أحيي الكفاح والمقاومة والتمرد الذي قام به شعبي ولم يستسلم على مدى قرون، ولن يتخلى أبداً عن تحقيق السلام والوثام. وتشهد بوليفيا اليوم عملية ثورية تستدعي الديمقراطية وضمير الشعب.

نشعر الآن، ونحن في القرن الحادي والعشرين، بأنه من المفارقة التاريخية أن يستمر الإبقاء على فئتي الأعضاء الدائمين

لإمكانيات التنسيق في العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف.

ولا يسعنا إلا أن نحيط علماً بعناية بعبارات رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، باولو سيرجيو بينهيرو، أمام الجمعية العامة في ٢٩ تموز/يوليه، عندما قال "ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع"، وإن "الذين يقومون بتوريد الأسلحة إلى مختلف الأطراف المتحاربة لا يهيئون المجال لتحقيق النصر وإنما وهم النصر". كما أبرز السيد بينهيرو أن هذا "وهم خطير وغير مسؤول، إذ يسمح للحرب بأن تنتشر أمام أعيننا إلى ما لا نهاية" و "يفتح الباب أمام مزيد من المعاناة الإنسانية الهائلة واحتمال اشتعال المنطقة بأسرها". وكما جرى التأكيد في العديد من المناسبات، بما في ذلك في المجلس في ٢٣ تموز/يوليه، فإن البرازيل تؤيد عقد مؤتمر جنيف جديد، في أقرب وقت ممكن، وهي على استعداد للمساهمة فيه، لتشجيع عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تفضي إلى انتقال يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

وترى البرازيل أن من الأساسي عكس اتجاه حالة الجمود والشلل التي تتسم بها عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إنها حالة يؤسف لها، لم تحقق فيها المنظمات الإقليمية أو الأمم المتحدة، كمنظمة متعددة الأطراف، نتائج ملموسة. إن الآلية الشاملة لعدة أطراف المسؤولة ظاهرياً عن القضية - المجموعة الرباعية - معطلة. وأؤكد مجدداً أن الحكومة البرازيلية ترى أن من الأساسي أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته كاملة، وأن يتمتع عن تفويض دوره لطرف ثالث، ما لم يمكن ترجمة هذا إلى نتائج قابلة للقياس من أجل تعزيز السلام.

وفي هذا السياق، تؤيد الحكومة البرازيلية جهود الوساطة التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري وتلاحظ مع الارتياح الإعلان عن استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل خلال

أما عمل مجلس الأمن فهو غير قائم على المشاركة. وإننا بحاجة إلى مجلس أمن شفاف وديمقراطي ومرن؛ مجلس يعمل بسلطة، ولكنه يراعي قبل كل شيء جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي المسائل الهامة، يجب أن يكون لدى الجمعية العامة سلطة استعراض المسائل واتخاذ موقف بشأنها، لا أن تتركها فقط في أيدي مجلس الأمن. أما تحويل مجلس الأمن والتحول الشامل للأمم المتحدة فهما أمران بالغ الأهمية كي يتسنى لنا التصدي لمختلف الأزمات التي بدأت في الظهور وتؤثر على المسائل الهامة التي تواجه البشرية وكوكب الأرض، مثل الطاقة والمال والغذاء وتغير المناخ.

وقبل أن أختتم بياني، أود الإعراب عن رفضنا وإدانتنا لممارسة التجسس من جانب الولايات المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن حزن واستياء شعبي وحكومي من العدوان الذي تعرض له الرئيس إيفو موراليس أبما، الأمر الذي وصفه المجتمع الدولي بالعدوان المهيمن والتمييزي والهجومى وغير الودي والاستعماري والمنتهاك لحقوق الإنسان والمعايير الدولية. وبالنظر إلى الطابع الخطير لهذه الحقائق، فإننا نطلب من الأمم المتحدة توضيح هذه الأحداث واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان حقوق الإنسان والقانون الدولي حتى لا يتعرض أي شخص مرة أخرى لهذه الانتهاكات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد جاوا ميلانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أنقل إلى أعضاء المجلس وكل الحاضرين في هذه المناقشة تحيات رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس. وقد طلب مني أن أنقل لكم على وجه الخصوص - سيدتي الرئيسة كريستينا - سعادته لرؤيتكم تضطلعون بهذه المسؤولية العالمية البالغة الأهمية بشجاعة وبصورة مُشرِّفة. وإننا في فنزويلا على يقين من فخر

وغير الدائمين في مجلس الأمن. فبعد ٦٨ عاما، من الواضح أن بعض مما تسمى بالقوى العظمى كانت ولا تزال أسباب الصراعات والحروب في مختلف أنحاء العالم. وحفظ السلام لم ولن يكون نتيجة لوجود الشرطة الدولية، بل نتيجة تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف والتكامل والتضامن والاحترام فيما بين الدول.

وتعتبر أمريكا اللاتينية منطقة واعدة في مجال تحقيق السلام بفضل رغبة قادتها في كتابة تاريخها دون رقابة من دول أخرى. وفي حين ينظم حلف شمال الأطلسي التدخلات في أمريكا الجنوبية، فإن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد تجنب وقوع انقلابات وصراعات من مختلف الأنواع. ويعد وجود فئتين أمرا ينتهك مبدأ المساواة في الحقوق فيما بين الدول، كبيرة كانت أو صغيرة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ووجود ممارسات تقوم على مبادئ الحكم الملكي داخل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أمر غير مقبول. ويجب على الذين يدعون بأنهم حاملو لواء الديمقراطية والمدافعون عنها في العالم أن يكونوا قدوة، وعليهم أن يحترموا المبادئ الأساسية للديمقراطية في الأمم المتحدة.

وما دما نفشل في مناقشة هذه المسائل الموضوعية، فلا يمكن ضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين مهما كان لدينا من برامج تعاون. وسيأتي اليوم الذي تمارس فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقها وتشارك على قدم المساواة -بعبارة أخرى، يوم تتحقق فيه ديمقراطية حقيقية في الأمم المتحدة. وما دام حق النقض قائما، فلن يكون هناك إرساء حقيقي للديمقراطية في الأمم المتحدة. وسيكون لدينا دول من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية. فيجب أن يكون جميع أعضاء الأمم المتحدة متساويين في جميع هيئاتها. ويجب علينا تحقيق المساواة في حقوق الدول الكبيرة والصغيرة كما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

الإقليمي التي حققت إنجازات رئيسية في الحفاظ على السلام والديمقراطية في المنطقة في وقت قصير جدا.

ولا يمكن تحقيق السلام في العالم بدون تحقيق العدالة الاجتماعية، وبدون القضاء نهائيا على الجوع والفقر والامية وسوء التغذية واتساع الفجوات التكنولوجية - بعبارة أخرى - دون ضمان تحقيق المساواة في الحصول على جميع الموارد اللازمة للتنمية الكاملة في ظروف متساوية. ولا يمكن تحقيق السلام بدون ضمان المشاركة الفعالة للمواطنين في المسائل السياسية وتقرير مصائرهم، أي أنه، بدون ترسيخ النظم الديمقراطية بوصفها وسيلة لضمان وجود مجتمع تتحقق فيه سيادة القانون والعدالة. وهذه هي الجوانب التي أحرز فيها التكامل بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدما، موضحا أنه يمكننا تحديد الصيغ المشتركة الكفيلة بتحقيق رفاهية شعوبنا عن طريق الديمقراطية.

ونلاحظ أن السوق المشتركة - على وجه الخصوص - قد تحولت من اتفاق التجاري إلى كونها آلية اجتماعية بالغة الأهمية تعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة تتمتع بموارد بشرية ومادية للعمل في هذه المجالات. علاوة على ذلك، فإن التزام السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية بالديمقراطية كان واضحا طوال فترة وجودها.

إن الصكوك والإعلانات والمقررات والقرارات الصادرة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي كلها تسعى إلى إحلال الديمقراطية والسلم في المنطقة، بما في ذلك منع وقوع الانقلابات وغير ذلك من المحاولات الرامية إلى إحباط الإرادة الديمقراطية لشعوبنا، وهي محاولات تشجع عليها الحركات الفاشية التي يمثلها الزعماء السياسيون والاقتصاديون الذين يتواجدون بصورة خاصة في مؤسسات وسائط الإعلام. إن هذه الحركات تهاجم الحكومات والشعوب الديمقراطية التي اختارت سبيل الاستقلال والشمول الاجتماعي وإضفاء

جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بكم. ويؤكد الرئيس مادورو مجددا أمام الأمم المتحدة التزامه الراسخ بالاستمرار في رفع لواء السلام والعدالة الاجتماعية والتعاون وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، مع مراعاة الإرث التاريخي للقائد الرئيس هوغو شافيس فرياس، قائد الثورة البوليفارية.

ونشارك اليوم الشعب البوليفي احتفاله بعيد الوطني، ندعو إلى الاحتفال بمرور ٢٠٠ سنة على الدخول المظفر للمحرر سيمون بوليفار إلى مدينة كاراكاس بعد نجاح الحملة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر عام ١٨١٢ في غراناда الجديدة. ويجب أن نتذكر دائما أن أمم أمريكا الجنوبية عندما تتحد ستحقق الاستقلال، وعندما نتحد سنحقق المساواة والديمقراطية لشعوبنا.

وباسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، هنتكم، سيدتي الرئيسة، ونهني شعب الأرجنتين على توليكم رئاسة مجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين. ولا توجد اليوم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نزاعات فيما بين البلدان التي من شأنها أن تهدد السلام العالمي أو الإقليمي. بل على العكس من ذلك، فإننا شهدنا المزيد والمزيد من مبادرات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي التي تعزز الحوار والثقة فيما بين الشعوب وتمنع نشوب الصراعات فيما بين الدول وتتفادها من خلال آليات مبتكرة. ونواصل تعزيز أنظمتنا الديمقراطية، وهيئة الظروف في كل بلد وفي المنطقة بأكملها من أجل بناء ثقافة السلام.

إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية؛ وتحالف دول الكاريبي وفترويلا (تحالف بتروكاريبي)؛ والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - التي أفتخر بتمثيلها هنا - هي من بين مبادرات التكامل

نشدد على أن بلدان المخروط الجنوبي قد تمكنت من إحباط هذه الحالات باستخدام آليات سلمية وديمقراطية، من دون فرض حصارات اقتصادية، وتدخل عسكرية، وقصف عشوائي أو تدخل مسلح من أي نوع كان. ونعتقد أن السبيل الوحيد لهزيمة العنف يتمثل في قدر أكبر من الديمقراطية والوسائل السلمية.

لقد شاركت بلدان المخروط الجنوبي أيضا في قضايا تؤثر على السلم والأمن الدوليين، من قبيل الانقلاب الذي وقع في هندوراس ضد الرئيس سيليا، وفي حملة أمور، الحالة في الشرق الأوسط، وفي شبه الجزيرة الكورية وشبه جزيرة البلقان عندما استبد بها الصراع. وأنشأت بلدان المخروط الجنوبي أيضا مؤسساتها الخاصة بها لتعميق الديمقراطية والحفاظ عليها، بما في ذلك إنشاء مركز بلدان المخروط الجنوبي لتعزيز سيادة القانون والمرصد المعني بالديمقراطية لبلدان المخروط الجنوبي من بين مؤسسات أخرى.

لقد كررت بلدان المخروط الجنوبي دعمها لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، بغية إضفاء قدر أكبر من الشرعية على تركيبته وعملية صنع القرار فيه، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها المساواة في السيادة بين الدول. إن كلمات الرئيس هوغو تشافيز فرياس أمام الجمعية العامة خلال الجلسة الختامية لقمة الألفية التي عقدت في ٨ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠ لا تزال صالحة حتى يومنا هذا. وهي نداء لمواصلة العمل بإخلاص لتحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن. فقد اقترح القائد تشافيز "إن إضفاء طابع الديمقراطية على مجلس الأمن أصبح مسألة يتعين مواجهتها وتحقيقها. ولكن لا بد من إضفاء طابع الديمقراطية على مجلس الأمن، وإذا لم يتم ذلك، قال كثيرون إننا قد نفقد مصداقية الرسالة والمناقشة بشأن الديمقراطية والمساواة، التي يتحدث عنها مرارا وتكرارا في هذه المحافل. هذه مسألة ضرورية جدا بغية إجراء تغييرات في العالم". (A/55/PV.8، صفحة ٤٩)

الطابع الديمقراطي الشعبي على مجتمعاتنا. وهذه المجموعات والحركات التي تتجاهل نتائج الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية وتحرض على العنف السياسي، تشكل أكبر تهديد للاستقرار السياسي في منطقتنا.

إن العمل الذي جاء في الوقت المناسب وقامت به بلدان المخروط الجنوبي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى تمكن من كبح محاولات الانقلاب في باراغواي في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩، وبذلك ضمن ذلك العمل النظام الديمقراطي. وبصورة مماثلة، في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أدانت بلدان المخروط الجنوبي المحاولات الرامية إلى تجزئة بوليفيا وقامت بعمل لمنع ذلك كونهما طريقة لإضعاف الحكومة الديمقراطية للرئيس إيفو موراليس. وبالمثل، دان وزراء خارجية البلدان الأعضاء في المخروط الجنوبي محاولة الانقلاب ضد الرئيس رافائيل كوررييا في إكوادور في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقاموا مع كتل إقليمية أخرى بإصدار تحذير مشترك للعالم مما حال دون وقوع تلك الجريمة.

تصرفت بلدان المخروط الجنوبي بحزم في عملية الانقلاب البرلماني ضد الرئيس فرناندو لوغو، رئيس باراغواي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، على الرغم من أنه لم يكن بالإمكان منع وقوعه. وفي تلك المناسبة، سافر وزراء خارجية المخروط الجنوبي ووزراء خارجية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى أوسونسيون بنية بدء الحوار والحيلولة دون تعطيل النظام الدستوري. إن ذلك لم يتحقق، وتعين على الكتلة أن تعلق مؤقتا عضوية جمهورية باراغواي حتى عودة الحالة السياسية والمؤسسية والديمقراطية إلى الوضع الطبيعي من خلال إجراء الانتخابات. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت بلدان المخروط الجنوبي نداء في أوانه من أجل احترام الإرادة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية في بلدي، فترويلا، في أعقاب رفض المرشح المهزوم لنتائج الانتخابات التي أجريت في ١٥ نيسان/إبريل ودعوته للتحريض على العنف.

القانون الدولي. وبالمثل، نرفض أعمال التجسس العالمي التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة، وهي أعمال تقوض سيادة الدول وأصبحت معروفة لدينا من خلال ما كشف عنه المتعهد الأمني السابق إدوارد سنودن.

وبالنظر إلى خطورة هذه الإبلاغات عن أعمال التجسس على نطاق عالمي من خلال الكمبيوتر والتي أقر بها الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، يتعين على الأمم المتحدة أن تبدأ بمناقشة واسعة متعددة الأطراف تمكن من وضع اتفاقات لحماية سيادة الدول وأمنها في ضوء هذه الممارسات غير الشرعية. ومن الجدير بالذكر أن بلدان المخروط الجنوبي قد بدأت بالعمل على تعزيز مناقشة هذا الأمر ليتسنى لنا فتح تحقيق مناسب في إطار الأمم المتحدة والمعاقبة على هذا الانتهاك للقانون الدولي وإدانته.

نكرر إدانتنا للأعمال التي تقوض سلطة الدول على التنفيذ الكامل لحق اللجوء الإنساني. وفي هذا الصدد، نرفض أي محاولة لممارسة الضغوط على أية دولة أو طرف ثالث فيما يتعلق بأي قرار سيادي صادر عن أي دولة ترغب في منح اللجوء، أو مضايقتها أو تجريمها على ذلك، وهي مسألة متجسدة في الميثاق الدولية. وعلى نفس المنوال، نعرب عن تضامننا مع حكومي بوليفيا ونيكاراغوا، إذ شأهما شأن فترويلا، فقد منحتا اللجوء السياسي للسيد سنودن، كما أعرب عن ذلك رؤساء دول بلدان المخروط الجنوبي في القرار المتعلق بالاعتراف العالمي بحق اللجوء السياسي الصادر في مونتيفيديو بتاريخ ١٢ تموز/يوليه. وبالأمر جرت مناقشة تلك المسائل الثلاث مع الأمين العام للأمم المتحدة أمثالاً لولاية رؤساء الدول الأعضاء في المخروط الجنوبي لدى اجتماعه مع وزراء خارجية منظمته وذلك سعياً منهم إلى الحصول على المعاملة الواجبة من هيئات الأمم المتحدة.

ومن سوء الطالع، من وجهة نظر جمهورية فترويلا البوليفارية، أننا في الآونة الأخيرة شعرنا بالقلق إذ رأينا أنه على النقيض من ذلك، واصلت بعض البلدان تأكيد قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وشوهدت جوهر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد دأبت حتى الآن على تسخير مجلس الأمن بوصفه نقطة انطلاق للتشجيع على التدخلات المسلحة ضد الدول والشعوب ذات السيادة بغية الترويج لعملية أُطلق عليها بصورة هزيلة تغيير النظام مما يتناقض مع جميع مبادئ القانون الدولي.

إننا نرفض الحالة الاستعمارية الراهنة التي تقوض صون السلم والأمن الدوليين، من قبيل انتهاك سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس. ومن هنا تؤكد مجدد الدول الأعضاء في المخروط الجنوبي دعمها الكامل للحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على هذا الإقليم الجزري. وبصورة مماثلة، ما زلنا ندين الحصار الاقتصادي الإجرامي المفروض على جمهورية كوبا الفاضلة والشقيقة ونحض على إنهائه، وعلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، لكي يساهم المجلس مساهمة كبيرة في إحلال السلام بالشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين، لا بد له من أن ينظر في أقرب وقت ممكن في الطلب المشروع الذي تقدمت به دولة فلسطين للانضمام إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية.

وبوصفي وزيراً لخارجية جمهورية فترويلا البوليفارية، وبوصفي الرئيس المؤقت لمنظمة بلدان المخروط الجنوبي، اغتنم هذه الفرصة لتكرار إدانتنا القاطعة للإهانة التي تعرض لها منصب رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الرئيس إيفو موراليس، عندما رفضت بعض الحكومات الأوروبية السماح للطائرة التي كان يستقلها بالتحليق أو الهبوط. ولم يكن ذلك العمل العدواني الوحيد الذي لا أساس له، وتم على أساس تمييزي وتعسفي، ولكنه يمثل أيضاً انتهاكاً صارخاً لمبادئ

الأطلسي، الذي يملك آلياته دفاعية وتحالفاته العسكرية. كما تم تقوية هذه الاستراتيجية، التي تعززت سياسيا من خلال الأهمية التي توليها منظمات مثل الاتحاد الأفريقي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، التي تنتمي إليها بلداننا في مناطقنا، بمزيد من التفاعل الذي تم تحقيقه من خلال مؤتمر قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الذي عقد في أبوجا، جزيرة مارغارتا، وغينيا الاستوائية. هذه الكيانات تعترف بكون المنطقة أداة أساسية لتعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلداننا.

تجسد منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي الالتزام بالقيم الأساسية للتعايش السلمي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالنسبة لبلداننا، هذه المبادئ أساسية وقطعية. والمنطقة مبادرة ذات النطاق الدولي، ونحن نديرها في إطار الاحترام التام لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك السيادة والمساواة القانونية بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وبصفتي الرئيس الحالي للمنطقة، أود أن أشير إلى بعض الأحكام الأساسية. وإعلان مونتيبيديو الذي أصدرناه. لقد ساعدنا اجتماعنا في تلك المدينة على تكرار تأكيد التزامنا بتعزيز منطقة جنوب المحيط الأطلسي باعتبارها منطقة للسلام والتعاون خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نحث الدول الأخرى على الاعتراف بما على هذا النحو.

ونحن نعلم أن مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للبشرية، مما يؤدي إلى التوترات وانعدام الثقة بين الشعوب. ونحن نعتقد أن إحراز التقدم في جدول الأعمال المتعدد الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالامتنال للالتزامات نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن يكون في صدارة أولويات الدول الأعضاء.

أخيرا، تؤكد مجددا بلدان المخروط الجنوبي التزامها بالقضية المشتركة المتمثلة في إحلال السلم والأمن الدوليين مسترشدة بالقيم المتشاطرة في بناء نظام متعدد الأقطاب خالٍ من الهيمنة ويسهم في تعزيز التعددية وعالمٍ شمولي مع الاحترام المطلق للقانون الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس كريستينا فرنانديس دي كيرشنر ووفد الأرجنتين على تولي رئاسة مجلس الأمن، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي تهدف إلى تعزيز فهمنا لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين وإدراج الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية الجديدة التي تجسد ديناميات الواقع الاجتماعي - السياسي في جميع المناطق من كوكبنا.

كما ترحب أوروغواي بحضور ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك السوق المشتركة للجنوب، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومنظمة الدول الأمريكية، وأصدقائنا الأعزاء من جامعة الدول العربية.

على الرغم من المسؤولية التي يعهد بها ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، فإن الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية تسهم بوضوح وبصورة لا رجعة فيها في منع معظم الحالات التي تهدد السلام العالمي أو التقليل منها إلى أدنى حد أو حلها. إن منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي هي إسهام بلداننا في حماية منطقتنا من المغامرات العسكرية. لقد فتحت الطريق نحو التعاون مغيرة على نحو تام منطلق جنوب المحيط الأطلسي فيما يتعلق بشمال

بالنسبة لأوروغواي ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، من الأهمية بمكان التشديد على أهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تسهم فيه بعض الدول الأعضاء في المنطقة. ونحن ندرك إمكانية التعاون في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في المنطقة على المشاركة في عمليات حفظ السلام. كما نؤكد من جديد أيضا الحاجة إلى دعم عمليات السلام الجارية، فضلا عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في الدول الأعضاء في المنطقة. ونحن نكرر التأكيد على الحاجة إلى مزيد من دراسة الآليات واحتمال التعاون في عمليات حفظ السلام.

تؤيد منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تعزيز مبدأ الحل السلمي للصراعات، والسعي إلى التوصل إلى حلول تفاوضية للصراعات الإقليمية التي تؤثر على الدول الأعضاء في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعو المنطقة إلى استئناف المفاوضات بين حكومة جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وغيره من قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس بهدف إيجاد حل سلمي عادل ودائم في أقرب وقت ممكن.

نؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يدعو كلا طرفي النزاع فيما يتعلق بجزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في قرارات الجمعية العامة. في هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء رؤية القيام بأنشطة التنقيب عن النفط غير المشروعة في المنطقة المتنازع عليها.

وبوصف أوروغواي رئيس منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي فإنها تعتقد مع البلدان الأخرى في

ومن الواضح أن بلدان منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي تشير إلى إعلان اعتبار جنوب المحيط الأطلسي منطقة لا نووية الذي صدر عام ١٩٩٤ في الاجتماع الوزاري الثالث. ولذلك نحن نفعل كل ما في وسعنا لمنع وحظر صنع واستخدام وإنتاج وحياسة وتلقي وتخزين ونشر جميع الأسلحة النووية في إقاليمنا ومياهنا الإقليمية، وكذلك أي محاولة مباشرة كانت أو غير مباشرة لتشجيع أي من هذه الأنشطة في جنوب المحيط الأطلسي. في هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي أن يحترم مركز المنطقة.

بالإضافة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، اللتين دخلتا الآن حيز النفاذ، فإننا نحث المجتمع الدولي على الاحترام التام لمركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. وتلتزم بلداننا بلا توان بترع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

ونحن ندرك أيضا أهمية الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة، وبناء السلام وحفظه وتوطيده في صون السلم والأمن الدوليين؛ والأهمية الأساسية لتفادي تصعيد الصراعات ولتسوية المنازعات؛ والدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. نسلط الضوء على أهمية مشاركتها الكاملة في جميع المبادرات الرامية إلى صون السلام والأمن، والحاجة إلى زيادة مشاركتهم في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها.

ويشعر بلدنا بالقلق إزاء الدور السلبي لاستغلال الموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات. ونرحب بالجهود الجارية في أفريقيا، لا سيما من جانب الدول الأعضاء في المنطقة، الرامية إلى تنفيذ إطار قانوني للتصدي لهذه الممارسة. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

في الأمريكتين، تشكل هايتي مثالا على النتائج التي يمكن تحقيقها من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. اعترف القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢) بالجهود الإيجابية التي بذلها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في هايتي مع تحقيق نتائج ملموسة. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على القيادة فضلا عن الدعمين التقني والمالي اللذين قدمتهما الأرجنتين إلى الأمانة التقنية للاتحاد في هايتي.

ويستفيد تنفيذ ولاية مجلس الأمن من فهم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للسياقات الجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية فيما يتعلق بالأزمات أو الصراعات الواردة في جدول أعماله. وذلك الجانب ذو صلة بشكل خاص بلدي، الذي يشيد بالطريقة التي فهم بها المجتمع الدولي، لا سيما شركاؤنا الإقليميون، أهمية دعم مبادرة الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون لاجراء محادثات سلام مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وسيعود التأثير الإيجابي الناجم عن التوصل إلى اتفاق لانهاء الصراع والتوصل إلى سلام نهائي في كولومبيا، دون شك، بالنفع على المنطقة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشكر كوبا وفنزويلا وشيلي على دعمها للعملية.

يتمثل أحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في حوارها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إيجاد أرضية مشتركة لبناء جداول أعمال إيجابية تهدف إلى تعزيز تلك المجالات التي تمثل فيها خبرة المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية إسهاما جوهريا من شأنه التأثير على أرض الواقع.

إن وجهات النظر التي هي أقرب إلى واقع المناطق تثري تحليل وفهم حالة الأزمة قيد الدراسة وتتيح فهما أكبر لها. ويستدعي ذلك وجود عقلية منفتحة، والنظر في بدائل حل قد لا تتفق مع الصيغ المطبقة عالميا. لذلك، نؤكد مجددا أهمية تعزيز آليات التشاور والحوار والتنسيق بين المجلس وتلك المنظمات، من أجل توفير حلول طويلة الأجل للآزمات، وضمان أن يضع

المنطقة بأنه يجب أن نقضي على اعتبار منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطلقا للعمل الاستراتيجي الدول المتعادية الدول ذات المصالح المتنافسة. إن منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطقة جغرافية استراتيجية تمنح بلداننا، من خلال منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، أداة جديدة للمضي قدما في الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي: تحقيق السلام والأمن والتنمية في مجتمعاتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة هولغين كوبيار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن سرورنا لرؤيتكم، سيدتي الرئيسة، تتراأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن، وبتهنئتك على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الهامة. تؤيد كولومبيا الهدف المقترح على النحو الوارد في المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2013/446، المرفق)، التي تدعونا إلى النظر في هذه المسألة من منظور واسع، وتحديد الخيارات من أجل تعزيز وتعميق التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماها، وإني أرحب بحضور جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية للمرة الأولى أمام مجلس الأمن.

تؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا متزايد الأهمية في عمل مجلس الأمن، وتتسم أنشطتها في مجال صون السلم والأمن الدوليين بفعالية أكبر عندما تعمل بطريقة منسقة ووتؤخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار.

إن ليبيا واليمن ومالي وكوت ديفوار والصومال والسودان وجنوب السودان ليست سوى أمثلة قليلة على البلدان التي كانت فيها إسهامات تلك المنظمات أساسية بالنسبة لقرارات مجلس الأمن.

السيد باتينيو أروكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إننا نشكر وفد الأرجنتين على الدعوة الموجهة لحكومة إكوادور للمشاركة في هذا الحدث الهام اليوم. ونحن فخورون بترؤسك، سيدي الرئيس، هيئة من هذا النوع وما أبنت عنه من قدرة وقيادة وقوة كبيرة، بوصفك رئيسة لجمهورية الأرجنتين.

خلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في ١٢ تموز/يوليه في مونتيفيديو، عقدت الدول العزم على "الطلب من الأرجنتين عرض مسألة قضية التحسس الضخمة التي كشف عنها إدوارد سنودن لينظر فيها مجلس الأمن". وقررت أيضا "مطالبة المسؤولين عن تلك الأعمال الكف فوراً عن ذلك وتقديم تفسيرات لدوافعها وعواقبها". وبعبارة مماثلة، تحدث التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في مؤتمر قمة غواياكيل الأخير، الذي عقد قبل خمسة أيام فقط، عندما تقرر "تحذير المجتمع الدولي من خطورة تلك الإجراءات، التي تنطوي على تهديد للأمن والتعايش السلمي بين دولنا".

ويجري ذلك في سياق تضطلع فيه السلطات الإقليمية لأمريكا اللاتينية، بلا شك، بدور متزايد فيما يتعلق بالأمن الجماعي، وقد أشرتم إلى ذلك مع الإشادة، سيدي الرئيس، إلى جانب زملائي في بيانهم التي ألقوها في وقت سابق. تبعاً لذلك، فإنني لن أشير إلى المسائل المشمولة بالفعل في البيانات، التي يُتوخى منها بالطبع الاتساق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما جمعنا اليوم هنا.

امثالاً لاتفاق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي المشار إليه سابقاً، الذي نؤيده، أود أن أدلي بالبيان التالي.

قبل بضعة أسابيع، شهد العالم سلسلة من الأحداث هي أقرب إلى رواية تجسس من الحرب الباردة منها إلى العصور الحديثة. في ٥ حزيران/يونيه، بدأت التسيريات تظهر في المنشورات في وسائل الإعلام العالمية الكبرى، وقد اقترنت

المجلس في الاعتبار طريقة فعالة هي التفاعل عندما يقوم، من بين أمور أخرى، بتحليل تجدد ولايات عمليات حفظ السلام. من الأهمية بمكان أن تعطى، وفقاً للفصل الثامن، الأولوية للآليات الإقليمية ودون الإقليمية لتسوية المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، قبل إحالتها إلى مجلس الأمن. ويتعين أن يشكل البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية لحالات الصراع والالتزام الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة والقانون الدولي حجر الزاوية في دعم الأمن الجماعي الدولي.

قبل بضعة عقود، كانت الجهات الفاعلة من الدول هي المحرك للأحداث في التاريخ، وكانت الدول الأخرى مصدر تهديد رئيسي لسلمها وأمنها. اليوم، أدركت الدول أنها تواجه تهديدات مشتركة ناجمة عن الشبكات الدولية التي تشارك في الاتجار والجرائم بمختلف أنواعها. يتطلب عالم اليوم تعاوناً بطرق مختلفة، وبين مناطق مختلفة. وقد أظهر لنا الواقع أن تلك التهديدات لا يمكن أن تكافحها البلدان منفردة.

إن طبيعة الجرائم التي نواجهها اليوم تتطلب منا أن نتعاون وتتضافر جهودنا. وبهذا المعنى يجب فهم الاتفاقات بين البلدان والمنظمات من مختلف المناطق الجغرافية. لتلك الجرائم طابع عبر وطني ويجب أن تقاوم على هذا الأساس. وهذه هي الطريقة التي تفهم بها ذلك بلدان مثل كولومبيا، عانت من أعمال المنظمات الإجرامية.

إن للتعاون وبناء الثقة تأثيرات إيجابية على جميع البلدان والمناطق، ولذلك السبب، يحتاج مجلس الأمن من أجل الوفاء بولايته إلى دعم منظمات إقليمية ودون إقليمية قوية وقادرة، مستعدة لأن تحل في الوقت المناسب حالات الصراع التي تنشب في مناطقها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور.

بين الأمم. وتستحق المعالجة لأننا أيضاً قد اقتربنا بشكل خطير من الحدود المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الاختلالات التي أشير إليها واضحة، الولايات المتحدة، مثل أي بلد آخر، بحاجة إلى التعامل مع مطالب تتعلق بأمنها الوطني، وهذا من نافلة القول، ولكن يجب التعامل مع تلك المطالب المشروعة بطريقة لا تؤثر على حقوق الأفراد أو في الواقع سيادة الدول الأخرى.

أي أنه لا بد أن تكون هناك حدود. غير أننا نواجه الآن حقيقة أن أي حدود كانت قائمة ربما تكون اختفت. فقد وضع الأمن الوطني للولايات المتحدة فوق كل القيم الأخلاقية العالمية.

وهذا يعني أن مبادئ المساواة وعدم التدخل في شؤون الدول، التي أرسيت في اتفاق فستاليا للسلام، قد ذهبت أدراج الرياح الآن. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ قد انتهك. وحقوق خصوصية المراسلات - المادة ١٢ - وحرية التعبير والرأي - المادة ١٩ - وحقوق جميع مواطني العالم، بما في ذلك مواطني الولايات المتحدة، قد وطأها الأقدام باسم هدف أكبر، ألا وهو الأمن الوطني - أو بالأحرى في سبيل عوائد صناعة الأمن الوطني.

فأين توجد الحدود، حقاً؟ ألم يحن الوقت لهذا المجلس لكي يتعامل مع هذه المسألة ويناقشها مرة أخرى؟ وفي التحليل النهائي، ألا يشكل ذلك تهديداً للسلام العالمي؟ وأي ثقة متبادلة يمكن أن تنشأ بين الدول في ظل هذه الظروف؟ نحن نعتقد أنه آن الأوان لكي تتصدى الأمم المتحدة لهذه المسألة على نحو مسؤول.

وكما رأينا مع اختفاء تلك الحدود، فإن هذا الموقف يهدد ببناء جدران بين بلداننا. فإن لم يكن ذلك قد حدث فعلاً، فهو يمكن أن يؤثر أيضاً على التعاون الدولي في مواجهة

التسريبات بنية مهلكة تقريبا وانكشفت كعرض واقعي أمام الرأي العام العالمي. كان مصدر التسريبات محملاً أمريكياً سابقاً يبلغ من العمر ٢٩ سنة، سعى إلى تفادي ترحيله إلى بلده، حيث سوف يحاكم على تلك التسريبات. بعد رحلة بدأت في هونغ كونغ وكان من المفترض أن تنتهي في أمريكا اللاتينية، يبدو أنها قد توقفت اليوم، ولكنها ربما لم تنته بعد، رغم منح حق اللجوء من قبل روسيا.

خلال تلك الأيام القليلة في حزيران/يونيه، رأينا حجم وطبيعة جهاز المراقبة الضخم الذي جعل جميع سكان هذا الكوكب أقرب من أي وقت مضى إلى كابوس يشبه قصص الكاتب أوروبيل. رغم أن الأمر ظهر في البداية مسألة تنصت بسيطة على المكالمات الهاتفية، واكتشف لاحقاً أنه كان ثمة رصد تقديري لرسائل البريد الإلكتروني. وفي حين كان الأمر في البداية يبدو أن الجهاز كان يستخدم في عمليات لمكافحة الجريمة المنظمة، علمنا في وقت لاحق أنه جرى استخدامه أيضاً لتحقيق أفضليات في المفاوضات التجارية مع البلدان الأخرى. إذا كنا نظن من قبل أنهم كانوا ببساطة يبحثون عن معلومات بشأن الدول غير المتأثرة، فإننا نعلم الآن أن الجميع، قطعاً الجميع: المدينون والدائنون والأصدقاء والأعداء، والجنوب والشمال، يعتبرون متهمين عاديين من قبل سلطات الولايات المتحدة الأمريكية. ونعلم الآن أنهم يرصدون اتصالاتنا بشكل دائم.

لا أحد يعرف حتى الآن إذا كان السيد سنودن سيتمكن مرة أخرى من تسريب المعلومات التي يدعي أنه يمتلكها. بطبيعة الحال، يبدو أنه لن يفعل ذلك بينما هو في الاتحاد الروسي. على أي حال، فإن الجروح التي فتحتها تلك الأحداث ينبغي علاجها في إطار المحافل المتعددة الأطراف الرئيسية. وتستحق ذلك، لأنها تعكس الاختلالات غير المقبولة في نظام الحوكمة العالمية، التي لن تساعد بأي حال على بناء مناخ من الثقة والتعاون بين الدول، وفي المحصلة النهائية، لن توفر مناخ سلام

التي تقوم عليها منظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. سيقربنا من رؤية ذلك البلد وقد التزم باتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات، وستصبح جزءاً في مجموعة من الأمم المتساوية الملزمة بالامتثال للقانون الدولي.

وبدلاً من الانضمام إلى هذه المجموعة، نجد أنفسنا في مواجهة بلد يجذب المسارعة والاندفاع نحو إلقاء اللوم على الرسول من أجل حجب الرسالة. والنتيجة النهائية لذلك أن مجموعة من البلدان قررت أن تعرض حياة رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات للخطر، مما اضطره والوفد المرافق إلى الهبوط الاضطراري بطائره انتهاكاً للقواعد الدولية التي تنظم العلاقات المحترمة بين الدول.

ولم يكن كشف النقاب عن الإهانة هو ما يهدد مناخ التفاهم بين الأمم، وإنما الإهانة ذاتها. ففي عالمنا الهش الذي قليلاً ما تتأثر فيه النزاعات المسلحة بالضغط الدولي، لا تساعد التصرفات من هذا القبيل على بناء الثقة، بل إنها تثير التوتر.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أمرين.

أولاً، إن حكومة إكوادور تؤيد بالكامل مطالبة الحكومة البوليفية بأن يجري مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تحقيقاً شاملاً في المعاملة التي لا يمكن تبريرها التي عانى منها الرئيس إيفو موراليس أثناء رحلته من موسكو إلى لا باز.

ثانياً، أن عمليات المراقبة التقديرية المكثفة غير المحدودة يجب أن تتوقف. وعلى مجلس الأمن أن يطالب أحد أعضائه الدائمين بذلك على وجه الاستعجال، حيث أنه هو المناط به، نظرياً، صون السلام على ظهر كوكبنا. وهذا هو أيضاً مطلب أمريكا اللاتينية، وهي منطقة سلام ما فتئت تطالب، من خلال منظمات كالمسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، بإنهاء تلك الممارسات. كما أن هذا الأمر مطلوب بروح التعايش،

الجريمة المنظمة؛ ومن الغريب حقاً أن يكون ثمة احتمال لتعطيل مفاوضات التجارة. ومن المفارقات، أنه حتى الأمن الوطني للولايات المتحدة سيعاني من تزايد انعدام الثقة على مستوى العالم جراء أعمال الجاسوسية الواسعة النطاق.

إن الأحداث التي أشرت إليها قد كشفت النقاب أيضاً عن وقائع مزعجة للغاية. ولنبدأ بالنقاش المتجدد بشأن الحق في طلب اللجوء، المكفول لجميع البشر بموجب القانون الدولي، إلى جانب أن أي دولة ذات سيادة يمكنها أن تمنحه. ويمنح هذا الحق لمن يخشى التعرض للاضطهاد السياسي؛ والبت في مشروعيته رهن بالبلد المانح له. ولنتذكر أيضاً طابعه السلمي والإنساني، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفه بأنه غير ودي تجاه أي دولة أخرى، وهو ما أرساه قرار الجمعية العامة ٢٣١٢ (د-٢٢)، بشأن اللجوء الإقليمي. وأود أن أقتبس عن السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن الحالة قيد النظر: ”إن حالة سنودن تبين ضرورة حماية الأشخاص المبلغين عن معلومات بشأن مسائل تنطوي على تبعات بالنسبة لحقوق الإنسان، إلى جانب أهمية كفالة احترام الحق في الخصوصية.“

إن القادة الذين كان يتعين عليهم تقديم توضيحات والتصدي للمناقشة بشأن حدود ما نحن بصدد مناقشته، قد عمدوا عوضاً عن ذلك إلى شن حملة شعواء ضد الحق في اللجوء - حملة دبلوماسية شاملة ضد البلدان التي خرجت تبدي اهتمامها بهذه القضية الهامة. وقد تعرضت الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية للضغط لمجرد أنها تنظر في طلب اللجوء. وجميع تلك البلدان وقعت على اتفاقية كاراكاس بشأن اللجوء الإقليمي لعام ١٩٥٤، التي ربما كانت من أهم الصكوك في منظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. ويوم توقع الولايات المتحدة على تلك الاتفاقية - وحتى اليوم الذي تصدق فيه على ميثاق سان خوسيه، أحد الأسس

كبير من البلدان التي تواجه آفة الحرب والتراعات من كل نوع، والاضطرابات السياسية والحروب الأهلية.

وبلدي، جمهورية هايتي، عانى من اضطراب سياسي مروع وحاد، بلغ مداه قبل أن تخرج منه أخيراً، لحسن الحظ، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة للجنوب، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، على اهتمامهم المستمر بهايتي.

أود أن أذكر أن بلدي هايتي قد شهد خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية تدخلات عديدة من قبل منظمنا المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بل شهدت تدخلات منها جميعاً في بعض الأحيان. وأذكر البعثة المشتركة لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة التي أشار إليها الأمين العام في بيانه هذا الصباح. وإذ نشي على هذا التضامن الدولي، فإنه يجب علينا أن نعترف - كما أكد ممثل كوبا في بيانه - بوجوب توافق عمل البعثات مع الأولويات التي تحددها حكومة هايتي، كي لا يتعين علينا السير في الطريق نفسه وللأسباب نفسها في غضون سنوات قليلة. وعليه، تأمل هايتي في أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - التي لا تزال موجودة في بلدنا حالياً - في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وتحقيقاً لتلك الغاية فإن بإمكان البعثة أن تعوّل على مساعدة الحكومة الهايتية في تعزيز رفاه الشعب الهايتي وتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

ومع ذلك، فإننا مضطرون إلى الاستنتاج القائل إنه على الرغم من النجاح المذهل والنمو اللذين شهدهما التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإنه لا يزال أقل بكثير من مستوى التوقعات والآمال التي يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها

التي ألهمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة. وهو أيضاً نداء بلاتين من البشر في العالم يفهمون أن أي إجراءات تستهدف ضمان أمن بلد ما لها حدودها، وتلك هي حقوق الإنسان لكل فرد يعيش على ظهر الكوكب.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد كاسيمير (هايتي) (تكلم بالفرنسية): باسم حكومة هايتي، أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، باتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام، التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام الدولي.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام قديم العهد. فهذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في المادتين ٥٣ و ٥٤ من الفصل الثامن من الميثاق.

فالأمم المتحدة لا تعترف بالمنظمات الإقليمية بوصفها أطرافاً فاعلة كاملة الأهلية في حل النزاعات سلمياً فحسب، بل إنها تنص أيضاً على أن مجلس الأمن يمكن أن يفوض منظمة إقليمية ولاية تطبيق تدابير الإنفاذ المتخذة تحت سلطته، وذلك دون أن يتخلى عن احتكاره للإذن باستخدام القوة، إلا في حالة الدفاع المشروع،

وقد شهد العقدان الأخيران نمواً ملحوظاً في دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، خاصة في أفريقيا وأوروبا والأمريكتين. وانتشار النزاعات الإقليمية المقترنة في أحيان كثيرة بالماضي والأهوال، جعل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إحدى ركائز العلاقات الدولي. ولتبين ذلك، لا يحتاج المرء إلى أكثر من استعراض عدد من عمليات بناء السلام أو حفظ السلام التي نفذت في السنوات الأخيرة في كل القارات تقريباً وفي عدد

وبتلک الروح ستواصل جمهورية هاييتي العمل مع جميع الذين يؤمنون بأن دور المنظمات الإقليمية ومشاركتها في صون السلم، قد أصبحت الآن أكثر أهمية من ذي قبل، وأنه ينبغي أن يواصل النمو في المستقبل. وإذ نرحب بالمبادرة المتعلقة بعقد هذا الحوار، فإنني أثق بأنه سيفتح سبلا جديدة للتفكير ولا تتخذ إجراءات ملموسة تهدف إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمنظمة الدول الأمريكية.

السيد إنسولثا (منظمة الدول الأمريكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الأرجنتينية، بقيادة فخامة الرئيسة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر لمجلس الأمن اليوم. أود أن أشكرها على إتاحة الفرصة لنا لتقاسم خبرتنا في الجهود الإقليمية ودون الإقليمية المبذولة في مجال السلم والأمن الدوليين.

تنص المادة ١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية على ما يلي: "إن منظمة الدول الأمريكية وكالة إقليمية في إطار الأمم المتحدة" وتضيف المادة ٢ من ميثاقها: "تعمل المنظمة على تحقيق الأغراض الأساسية التالية، من أجل تنفيذ المبادئ التي تقوم عليها، والوفاء بالتزاماتها الإقليمية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة: (أ) تعزيز السلام والأمن في القارة".

وليس هناك أكثر أهمية أو قيمة في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من صون السلام والأمن. ويشير ذلك الهدف إلى جوهر التعددية المتمثل في تحقيق السلام والوئام بين الأمم، في إطار احترام القانون وتهيئة مناخ من الأمن للجميع. وما فتئت الدول الأمريكية ومنظماتها الإقليمية - بوصفها أقدم شكل من أشكال التعبير عن تعددية الأطراف في العالم - تسترشد دوماً بتلك المبادئ، ولا تزال تسهم في

ذلك التعاون، عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام، علماً بأنه يحق للمجتمع الدولي أن يأمل ويتوقع. وعلى الرغم من النجاحات التي حققها ذلك التعاون، فإنه لا تزال هناك تحديات عديدة، وخصوصاً افتقار المنظمات الإقليمية إلى الموارد. وترى جمهورية هاييتي مثل غيرها من العديدين ضرورة إيجاد نموج جديد للعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام، بالنظر إلى النضج الذي اكتسبته المنظمات الإقليمية على مر الزمن، وتشكيل العالم اليوم، فضلاً عن الحالة الدولية المتغيرة باستمرار.

وينبغي أن نشير إلى أن الأمين العام قد دعا قبل ٢٠ عاماً إلى نموذج يقوم على اللامركزية وتفويض السلطة في خطة للسلم (S/24111). صحيح أن هناك آليات عديدة للتنسيق والتشاور، وأنه لم يتم تجاهل سجل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية البتة. وهاييتي سعيدة بأن تشهد على ذلك. لكن وعلى النحو الذي أكدته مرة أخرى مؤخراً قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) فإن هناك شعوراً اليوم بأن من الضروري - وبما يتفق وروح الفصل الثامن من الميثاق - الجمع بين الشرعية الدولية للأمم المتحدة والمزايا الإقليمية.

وعليه، يتعين على المجتمع الدولي اليوم سد هذه الثغرة، على النحو الذي دعانا إليه مجلس الأمن. ويجب علينا تنشيط وتحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بصورة فعالة، استناداً إلى المبادئ المحددة بوضوح، وتوفير الإطار القانوني المحدد لها، علاوة على توفير الموارد اللازمة لتمكين المنظمات الإقليمية من الاضطلاع الكامل بدورها جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة بروح من التكامل والتعاون في جميع المجالات التي يفضل فيها ذلك التعاون. وهذا ما يؤيده الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، سواء تعلق الأمر بمنع نشوب الصراعات أو بناء السلام أو بتقديم المساعدة الانتخابية، أو العمل الإنساني، أو رصد احترام حقوق الإنسان.

٢٠٠٩. ولا تزال البعثات التي تم نشرها في هايتي وغواتيمالا وبليز وكولومبيا نشطة.

وفي الوقت ذاته اضطلعت منظمة الدول الأمريكية بمهام ترمي إلى معالجة آثار الصراعات الداخلية الأكثر استدامة. وقد حقق برنامجنا المعني بإزالة الألغام الهدف المتمثل في إعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وتمكن هذا العام برنامجنا لتدمير الأسلحة النارية من تدمير آلاف الأسلحة، يعود العديد منها إلى فترة الصراعات الداخلية وغيرها من الفترات ذات الصلة بالجريمة التي تفشت في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن المعاهدات أو الاتفاقيات الإقليمية عززت السلم في منطقتنا.

في سياق الكلام عن الأمن، فإن المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية تشمل ميثاق منظمة الدول الأمريكية الذي يجسد مبادئ عدم التدخل، والمساواة في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وحق الدفاع الجماعي عن النفس في حالات العدوان، واحترام حقوق الإنسان السياسية وتعزيز الديمقراطية التمثيلية؛ والمعاهدة الأمريكية الآتفة الذكر المتعلقة بالتسوية السلمية تبين جميع الوسائل المتاحة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والمساوي الحميدة والوساطة، وبروتوكولات إجراء التحقيقات والمصالحة، والتحكيم والإجراءات القضائية، بما في ذلك الاستئناف أمام محكمة العدل الدولية؛ ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة؛ إعلان عام ٢٠٠٣ بشأن الأمن في الأمريكيتين؛ والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المعروفة أيضا بميثاق سان

نشر تلك المبادئ على الصعيد العالمي، وفقا لواقع تلك الدول وما تتيحه إمكاناتها الخاصة.

وعليه، فقد وقّعنا - جنبا إلى جنب مع منظمة الدول الأمريكية - المعاهدة الأمريكية المتعلقة بالتسوية السلمية، ميثاق بوغوتا في عام ١٩٤٨. وقد شكلت تلك المعاهدة منذ إنشائها الأساس لتسوية جميع حالات الصراعات التي نشأت في منطقتنا على مر السنين. وقد نجح ذلك الصك، بالإضافة إلى صكوك أخرى تم التوقيع عليها أثناء فترة اتحاد الدول الأمريكية وفيما بعد عام ١٩٤٨ في جعل منطقتنا من أكثر مناطق العالم سلما على مدى ما يربو على نصف قرن من العمل المتعدد الأطراف. فهي منطقة لم تكن طرفا خلال تلك الفترة في أي صراعات على الصعيد العالمي، ولم تكن مسرحا للصراعات المسلحة بين البلدان على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد عانت المنطقة من الصراعات الداخلية التي كثيرا ما تؤدي - للأسف - إلى العنف وعرقلة العملية السياسية.

ولم تنشر منظمة الدول الأمريكية منذ عام ١٩٦٦ أيًا من البعثات العسكرية. وقد اتخذ قرار ضمني بعدم القيام بذلك، استنادا إلى فهمنا لأن أحد السبل لتعزيز المؤسسات الدولية يكمن في احترام الدور القيادي لمجلس الأمن في ذلك المجال. وقد كانت المناسبات التي اقتضت مثل ذلك النشر قليلة ومتباعدة. وحين يقتضي الأمر نشر بعثات ذات مكونات عسكرية، فإن ذلك عادة ما تقوم بتنظيمه الأمم المتحدة، بدعم من منظمة الدول الأمريكية في المهام ذات الطابع المدني، أو عن طريق نشر بعثاتها المدنية الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص لاستعادة العملية الديمقراطية. وذلك ما حدث في حالات هايتي والسلفادور ونيكاراغوا، فضلا عن كولومبيا من بين البلدان الأخيرة: بعثة دعم عملية السلام في كولومبيا، والبعثة إلى المنطقة المجاورة لغواتيمالا وبليز، وبعثة المساوي الحميدة في إكوادور وكولومبيا، في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و

الجريمة والكوارث الطبيعية. ومفهوم الأمن المتعدد الأبعاد حظي بقوة قانونية كاملة، واعتمدته تقريبا جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وتم التصديق عليها في قمة رؤساء الدول والحكومات الأمريكية التي انعقدت في عام ٢٠٠٤. وبذلك حاز مركزا رسميا، وتهتدي به حاليا القرارات المتخذة في المجال الأمني واعتمدته منظمة الدول الأمريكية.

وفي ذلك السياق، يمكن الاستشهاد بعدد كبير من المشاريع الجارية، وسأذكر من بينها مشروعا واحدا فقط نظرا للدور الهام الذي تقوم به الأرجنتين، ألا وهو تنسيق المتطوعين في المنطقة للاستجابة إلى حالات الكوارث الطبيعية ومكافحة الجوع والفقر، والمعروف أيضا باسم مبادرة الخوذ البيض، واعتمدته في عام ٢٠٠٧ الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي تعبر بصدق عن مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد.

ومع تزايد أعمال العنف، وضعت قدرتنا على التعاون والعمل الجماعي على المحك، ليس داخل منطقتنا فحسب بل أيضا في هيئات منظومة الأمم المتحدة خارج المنطقة. وقد عملت منظمة الدول الأمريكية على توسيع نطاق عملها ليشمل مناطق أخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. وقدمنا مؤخرا تقريراً طلبه رؤساء الدول في العام الماضي. فالجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والأسلحة، وغيرها من الجرائم تفرز معدلات عالية من العنف في بعض بلدان المنطقة، على الرغم من عدم وجود صراع مسلح، وقد استأثرت تلك المسائل باهتمام أكبر من قضايا الأمن التقليدي. وعملت منظمة الدول الأمريكية مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وتم تعزيز هذا العمل. وفي ذلك السياق، أنوه بعملنا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب وغير ذلك من كيانات منظمة الدول الأمريكية لتطوير وإكمال المشاورات والإجراءات المنتظمة للأمم المتحدة.

خوسيه؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، والمعروفة أيضا باتفاقية بيليم دو بارا.

ومما يجدر ذكره أيضا أن منظمة الدول الأمريكية تشجع بقوة على توقيع جميع الاتفاقيات المتعلقة بالحد من الأسلحة والعتاد الحربي وحظرها والمصادقة على تلك الاتفاقيات، بموجب إطار عمل الأمم المتحدة. كذلك متضمن في القائمة الكتب البيضاء المتعلقة بالدفاع، وترسيخ الثقة، وتدابير بناء الأمن التي ساهمت مساهمة كبيرة في تشكيل ثقافة احترام السلم والأمن في المنطقة. ولم أذكر معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة المعروفة بمعاهدة ريو التي وقعت في ريو دي جانيرو عام ١٩٤٧، قبل عام من إنشاء منظمة الدول الأمريكية، وهي غير مفعلة حاليا ولم يتم تنفيذها تنفيذا كاملا في منظومة البلدان الأمريكية.

على الرغم مما شهدته المنطقة من فترة سلم طويلة، وعدم حسم معظم المنازعات، لا تزال الأمريكيتان تواجهان العديد من المخاطر الأمنية التي تختلف بدرجة كبيرة عن الصراع المسلح، غير أنها تؤدي إلى أضرار كبيرة. وأشير بوجه التحديد إلى التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وتزايد الكوارث الطبيعية، ومخاطر الأوبئة. وهذه الحقيقة المتعددة الأبعاد أدت إلى تشكيل عقيدة جديدة ومبادئ توجيهية أساسية في المؤتمر الخاص المعني بالأمن الذي انعقد في المكسيك في عام ٢٠٠٣ بشأن العمل المتعدد الأطراف في مجال السلم والأمن الإقليمي، بناء على مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد. وقد تمت بلورة ذلك المفهوم في منطقة البلدان الأمريكية إلى جانب مفهوم الأمن الإنساني الذي اعتمدته الأمم المتحدة وشجعت عليه طموحات من هذا القبيل.

إن الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن ترسي عنصرا مكملا من بين المواضيع والجهات الفاعلة المتصلة بالسلم على أساس السيادة والقوات المسلحة للدول في المنطقة وقضايا وجهات فاعلة جديدة تتصل بتحديد التهديدات الجديدة، بما في ذلك

وبالنظر إلى العديد من التحديات التي تواجه السلم والأمن، من الواضح أن الأمم المتحدة لا تستطيع التصدي لهذه التحديات منفردة، بيد أن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا جوهريا. إذ بوسعها أن تساهم في ذلك بفضل فهمها للصراعات المحلية والإقليمية والأسباب الجذرية لها، فضلا عن قدرتها على الاستجابة. فقدرتها على المساهمة، في حد ذاتها، مهمة. وتعزيز القدرات الإقليمية من أجل حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات متطلب أساسي لتعزيز الملكية الإقليمية والمسؤولية عن إدارة الأزمات.

تتطلب تلك القدرات دعما فيما بين المناطق أيضا. وكما يعرف أعضاء المجلس، يوفر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قدرا كبيرا من الدعم لبناء القدرات لدى المنظمات الإقليمية، على الصعيدين السياسي والمالي. فعلى سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الأوروبي مانحا هاما لهيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ويدعم الإنذار المبكر وأعمال الاستجابة للأزمات في جامعة الدول العربية.

كما شدد الأمين العام في بيانه اليوم، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واسع النطاق من الناحية الجغرافية والموضوعية. أود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذي نعتبره على جانب كبير من الأهمية في ذلك السياق، وأن أتشاطر خبرتنا في ذلك الصدد.

أولا، عمليات حفظ السلام. يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بزيادة الاهتمام المعطى لدور المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام. إن التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اليوم - بما في ذلك الطلبات المتزايدة باستمرار على نشر عملياتها - تبرز الحاجة إلى زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية وبناء قدراتها.

لقد تكلمت في مستهل بياني عن طبيعة منظمة الدول الأمريكية بوصفها ذراع إقليمي للأمم المتحدة. ويلى ذلك مجالات التعاون الحالي والمحتمل بين المنظمتين التي تعتبر أوسع بكثير من مجالات التعاون في المنظمات التي ذكرتها في هذه الدقائق القليلة. وتتضمن مسائل تتعلق بتعزيز الديمقراطية والتنمية الشاملة، والبيئة، والدفاع عن المجموعات الضعيفة، وتعزيز المساواة في الحقوق والمساواة بين الجنسين، من بين أمور أخرى.

لذلك لا بد لي من أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على رغبتنا في التعاون مع الهيئة الرئيسية للمنظومة الدولية في جميع مجالات عملها، ومن بينها القضايا المتصلة بصون السلم والأمن وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية التي تمثل جانبا أساسيا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد ذلك البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود صربيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما لعضوية الاتحاد، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أولا أن أهنيئكم يا سيادة الرئيسة على توليك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأرحب بخيار الأرجنتين لمناقشة مفتوحة لموضوع هام يتمثل في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كذلك أشكر الأمين العام على بيانه وأشكر ممثلي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجامعة الدول العربية على إحاطتهم الإعلامية.

بها حلول مواتية بصورة متبادلة في إدارة الأزمات وبناء السلام في وقت مبكر.

كذلك في مجال منع نشوب الصراعات، فإن جهود بناء السلام في الأجل الطويل والتعاون في مجال تعزيز الوساطة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة يمكن أن تأتي أكلها.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فما برحت الأمم المتحدة شريكا رئيسيا في جميع تلك المجالات. وتحقيقا لتلك الغاية، تم إنشاء آلية تمكن من إقامة اتصالات منتظمة على مستوى السياسات بين الخدمات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ما زال الاتحاد الأوروبي يدعم أنشطة محددة في تلك المجالات إذ أن الأمم المتحدة قد تكون الأقدر على الدفع قدما بالمسائل في الميدان. وتجري ترجمة ذلك الدعم أيضا إلى تمويل أساسي.

أخيرا، نريد أن نشدد على الأهمية الشاملة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية نفسها.

وبوسع المنظمات الإقليمية أن تتعلم كثيرا من تجربة الأمم المتحدة. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، فإن تعاوننا مع الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات يتميز بعنصر قوي يتمثل في اقتسام الخبرة. ولزيادة تعزيز هذه التبادلات، نعمل على استكشاف عدة إمكانيات لتثبيت عملنا في الميدان على نحو أفضل. ونأمل أيضا أن يكون بوسعنا أن ننقل خبرتنا في مجال منع نشوب المنازعات إلى المنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع نشوب المنازعات على موارد من قبيل المياه والتحديات المتعلقة بالطاقة من خلال الاستراتيجيات والمؤسسات دون الإقليمية.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح على مر السنين وفي مواقع عديدة يقدم الدعم التشغيلي والمالي والسياسي لجهود عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن عمليات الاتحاد الأوروبي العسكرية والمدنية المتعلقة بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في عدة قارات والتي تم استكمال ١٢ عملية منها ولا تزال ١٦ عملية منها جارية حاليا تقف شاهدا على ذلك الدعم.

وسيظل الاتحاد الأوروبي يلتزم الطرق الكفيلة بتعزيز دعمه المباشر لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ارتكازا على خطة عمل اعتمدت في العام الماضي. وتتراوح تلك الأعمال من عمليات النشر المختلطة، والمتوازية والمتواترة إلى علاقات الدعم اللوجستي وأنشطة التدريب المشتركة.

مهما كان مبكرا البدء بهذا التعاون فلن تكون فيه أي مغالاة. وقام فريق تقييم مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤخرا بزيارة مالي لتقييم احتياجات الدعم اللازمة للشرطة في مالي وفي مجال مكافحة الإرهاب.

وبصورة مماثلة، فإن المنظمات الإقليمية بوسعها أن تطور علاقة تآزر متبادلة مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات وبناء السلام في وقت مبكر. وقام الاتحاد الأوروبي على مر السنين بتطوير علاقة وثيقة مع الأمم المتحدة في تلك المجالات، بما في ذلك من خلال التعاون بين بعثاتنا. في عام ٢٠٠٣، اتفقنا على إصدار إعلان مشترك عن تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات والذي تم استكماله وتعزيزه ببيان مشترك لاحق صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وكمثال على ذلك، تمكنا من تقديم الدعم في أوانه للعمل بسرعة على تشكيل بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. وبصورة مماثلة، فإن الحوار الدائم والتعاون فيما يتعلق بمالي يوضحان الكيفية التي يمكننا بها وضع

وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا وطاجيكستان. ويعتقد أعضاء منظمنا الإقليمية أن الأمم المتحدة حجر الزاوية في العلاقات الدولية والتعاون الدولي المتساوي. إنها تحظى بشعبية عالمية ولديها الصلاحيات اللازمة للاستجابة على نحو ملائم لطائفة كبيرة من المخاطر والتحديات المعاصرة.

وفي الوقت نفسه، فإن المعلم في المرحلة الحالية من تطور العلاقات الدولية يتمثل في التأثير المتزايد للمنظمات الإقليمية. وفي هذا اليوم والعصر، يعتبر العمل الفعال للكيانات الإقليمية عنصرا هاما في ظهور هياكل عالمية جديدة، والجهود التي تقوم بها على أساس أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ساعدت بدرجة كبيرة الأمم المتحدة في القيام بمهامها وبممارسة الصلاحيات المخولة لها من المجتمع الدولي.

إن الدور الرئيسي الذي تقوم به الرابطات والمنظمات الناشطة في مجال رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي. تؤدي تلك المنظمة دورا حيويا في كفالة السلم والاستقرار في منطقة عملها. ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي برزت بوصفها أداة سياسية وقانونية لتقديم المساعدة المتبادلة في حالة العدوان الأجنبي طرأ عليها تغيرا أساسيا خلال السنوات العشر من وجودها؛ وأصبحت عنصرا رئيسيا في ظهور نظام الأمن الجماعي في مجال رابطة الدول المستقلة.

أصبحت منظمة معاهدة الأمن الجماعي اليوم هيكلا متعدد الوظائف ولديها إمكانية الرد السريع في حالة التهديدات والتحديات. وتؤدي تلك المنظمة دورا هاما في مكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، بغية تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى.

ونلاحظ مع الارتياح التطور المطرد في التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مُنحت منظمنا مركز مراقب في الجمعية

في معرض اختتام كلمتي، أود القول أن كل منظمة إقليمية لديها خلفية تاريخية متأصلة، وأهداف متميزة وعضوية متنوعة. والمذكورة المفاهيمية (S/2013/446، المرفق) التي تشاطرها الرئاسة الأرجنتينية تذكر عن حق أن الاختلافات في القدرات والرؤية، والولايات والغايات تشكل تحديا واضحا أمام وضع إطار عمل بعيد المدى.

لذلك يتعين علينا لدى وضع استراتيجيات التعاون أن نجعل جهودنا منصبة على تعزيز التعاون العالمي والإقليمي بطريقة واقعية وموجهة نحو النتائج. فما من حل واحد يناسب الجميع. بيد أنه بوسعنا وينبغي لأحدنا أن يتعلم من تجارب الآخر. لذلك فإن مناقشات اليوم قيمة للغاية، وبوسعنا أن نمي معا الشراكة الهامة القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة أقصاها أربع دقائق ليتسنى لمجلس الأمن أن يضطلع بعمله بصورة مناسبة. لذلك أرجو من جميع الوفود الراغبين في الإدلاء ببيانات طويلة أن يتلطفوا بتوزيع نصوصهم الخطية وأن يدلوا في قاعة المجلس بنصوص شفوية مختصرة لملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد قايدروف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن تقديري لرئاسة الأرجنتين لمجلس الأمن على الدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. أود أيضا أن أذكر أن قيرغيزستان تترأس حاليا منظمين وهما منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون وسيتضمن بياني جزئين، كل جزء بالنيابة عن إحدى المنظمين.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهي أرمينيا، وبيلاروس،

ذلك المجال تمثلت في التوقيع في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على مذكرة تفاهم بين أمانة المنظمة وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتعهد تلك الوثيقة الطريق نحو التعاون العملي في مجال حفظ السلام. وتتيح آلية حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي إمكانية استخدام قدرات المنظمة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك العمليات التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي أصبحت منظمة إقليمية دولية مع بدء نفاذ ميثاقها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تهدف إلى تعزيز السلام، والاستقرار الإقليمي والدولي، وحماية استقلال الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وسيادتها بشكل جماعي.

وعلاوة على ذلك، فإن الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق تلك الأهداف، هي استخدام الوسائل السياسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتجسد نتائج أنشطة المنظمة إمكانية التفاعل الحقيقي مع الأمم المتحدة على أساس مبادئ الشراكة والتكامل بين الجهود المبذولة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني الآن أن أدلي ببيان باسم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون: الاتحاد الروسي، أوزبكستان، الصين، طاجيكستان، قيرغيزستان. ويشرفني أيضا تأكيد إيلاء جميع الدول الأعضاء في منظمنا الإقليمية اهتماما خاصا لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونتحد في فهمنا أن مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ترتبط تطلعات الدول الأعضاء في المنظمة ارتباطا وثيقا بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إننا نسعى إلى تحويل المنطقة إلى منطقة للسلام الدائم والصداقة والرخاء. وقد أقر قرار الجمعية العامة ١٥/٦٧ بشأن التعاون بين الأمم

العامية. وقد تم إبراز أهمية التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي باتخاذ قرارات في دورات الجمعية العامة الرابعة والستين، والخامسة والستين والسادسة والستين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومثلت تلك الوثائق اعترافا بالإمكانية الثرية للتفاعل الشامل بين هاتين المنظميتين وقد زادت من تكثيفه.

تجلى تطوير الاتصالات أيضا في توقيع الإعلان المشترك بشأن التعاون بين أمانتي المنظميتين في آذار/مارس ٢٠١٠. وتُعدّ حاليا اجتماعات على أساس منتظم بين الأمينين العامين للمنظميتين. وفي ضوء ديناميات التنمية في أفغانستان، شهدنا استمرارا مجديا للاتصالات بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

لقد أقمنا اتصالات مفيدة مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومع لجنة مكافحة الإرهاب ومديرها التنفيذي. وتتضمن أيضا نجاحات منظمة معاهدة الأمن الجماعي التفاعل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد قمنا بتبادل للمعلومات وشاركنا في قناة عملية مكافحة المخدرات الاستباقية التابعة للمنظمة. إن عملية القناة، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي فيما يتصل بنقل الشحنات للقوات الدولية في أفغانستان مثال على التفاعل الفعال بين الدول الأعضاء في المنظمة في مكافحة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن والناشئة من أفغانستان.

نعتقد أن الحاجة إلى تنسيق النهج وتطوير وتنفيذ نهج متفق عليه لأفغانستان من جانب جميع المشاركين الدوليين الذين يهتمون بالبلد هامة للغاية. ومجال حفظ السلام. من بين أهم المجالات الواسعة في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وثمة مساهمة هامة على التفاعل في

وقد وقعت مذكرة تفاهم بين أمانة المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتهدف على وجه التحديد إلى المعالجة الفعالة لمشاكل إنتاج المخدرات والاتجار بها انطلاقاً من أفغانستان وتتمثل الوثيقة الهامة الأخرى في البروتوكول المتعلق بالتعاون بين الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتشمل العناصر الهامة للتعاون الإقليمي الفعال، التنفيذ المتسق لاستراتيجية منظمة شنغهاي للتعاون وخطة عملها لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، وإنشاء نظام فعال للتدابير المضادة المشتركة الرامية إلى مكافحة خطر المخدرات وإقامة حواجز منيعة أمام الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها.

ومن أجل الإسهام بفعالية في التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة وتعزيز رفاه شعوبها، لا يزال العنصر الاقتصادي للتعاون فيما بين بلدان المنظمة يضطلع بدور محوري. وجرى إقامة تفاعل وثيق بين المنظمة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة.

وإننا على اقتناع بأن زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون ستسهم في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة بغية تعميق التعاون الشامل الرامي إلى مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية في العالم الحديث.

يهدف مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون المقرر عقده في ١٣ أيلول/سبتمبر في بيشكيك في جمهورية قيرغيزستان، إلى إعطاء دفعة جديدة للمضي قدماً بتطوير المنظمة وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية. إننا على ثقة بأن نتائج قمة بيشكيك ستشكل الأساس المناسب الذي

المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة في ضمان السلام والتنمية المستدامة؛ والنهوض بالتعاون الإقليمي؛ وتعزيز علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة.

إننا بصدد تطوير تعاوننا في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة النزعة الانفصالية والتطرف، وأنشأنا ضمن أمور أخرى، الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وتشمل بعض مجالات التعاون الأخرى، عدم الانتشار ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. كما أن التصدي للمشاكل المرتبطة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، يشكل أيضاً مسألة ذات أولوية.

خلال اجتماع تموز/يوليه لمجلس وزراء خارجية المنظمة، تم التشديد على أن السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها يتوقف على الحالة في أفغانستان. وتم التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التسوية الأفغانية، وأعربنا عن تأييدنا لتطلعات الشعب الأفغاني لتحقيق النهضة والانتعاش بالوسائل السلمية. وتؤيد منظمة شنغهاي للتعاون الجهود الرامية إلى جعل أفغانستان بلداً مستقلاً، وسلمياً، ومحايداً، ومزدهراً وخالياً من الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات.

إن التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة قائم على أساس قانوني دولي صلب. تتمتع منظمتنا بمركز المراقب في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٤، واعتمدت الجمعية العامة ثلاثة قرارات بشأن التعاون بين منظمتنا. ويشكل الإعلان المشترك بشأن التعاون، الموقع في طشقند في عام ٢٠١٠ بين أمانتي المنظمتين، خير دليل على تنامي سلطة المنظمة، وتركيزها على توسيع العلاقات الخارجية وإنشاء شبكة شراكة المنظمات والمحافل المتعددة الأطراف.

بدور رئيسي ومحدد، يتمثل في تعزيز وكفالة إجراء حوار فيما بين جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإيجاد مجالات تقارب لتحقيق أكبر قدر من التعاون.

كما نقر بالدور الخاص للهيئات والآليات والعمليات، مثل رابطة الدول الكاريبية؛ ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى؛ والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛ واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في تحقيق مزيد من التكامل، وبالتالي المزيد من التنمية والارتقاء بنوعية حياة المواطنين. وتسعى جميع تلك المؤسسات، من زوايا مختلفة، إلى بناء عالم يسوده الرخاء والسلم والديمقراطية ويعزز تنمية إمكانات المواطنين.

وسنحتفل في تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان الأمن في الأمريكيتين، الذي اعتمدته منظمة الدول الأمريكية، والذي صدر عن المؤتمر الخاص بشأن الأمن، الذي عقد في المكسيك في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وإعلان الأمن في الأمريكيتين يقر بأن التهديدات والتحديات التي يتعرض لها الأمن في نصف الكرة الأرضية الذي ننتمي إليه والشواغل بشأن الأمن متنوعة في طابعها ونطاقها المتعدد الأبعاد. وبالمثل، فإن الدول الأمريكية تؤمن بأن ركيزة الأمن وأساسه المنطقي يتمثلان في حماية بني البشر في جميع النواحي. ولتحقيق ذلك الهدف، من الأساسي اعتماد نهج يشمل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاندماج الاجتماعي والتعليم.

وبغية تحسين الظروف الأمنية، التزمت الدول الأمريكية بمعالجة الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي، وكفالة تعميم الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، والنهوض بثقافة ديمقراطية من خلال التثقيف بشأن السلام وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في ما نعتبره، من حيث الأساس، تنمية نهج متعدد الأبعاد بشأن الأمن.

سيكفل تحقيق الأمن على المدى الطويل في المنطقة وتوسيع نطاق التجارة والعلاقات الاقتصادية والثقافية والإنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد مونتانيو إي مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترحب المكسيك بمبادرة جمهورية الأرجنتين لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

إن توفير السلم والأمن للمواطنين واجبا من واجبات الدول. ولتحقيق تلك الأهداف في عالم بهذا القدر من العولمة كعالمنا اليوم، فإن الحوار والتعاون وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات الدولية أمر بالغ الأهمية.

يعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، من بين أمور أخرى، تحديات تهدد وتعوق صون السلم والأمن الدوليين.

وتضطلع المنظمات الإقليمية والعالمية بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات وتسويتها وحفظ السلام وبناءه، ووضع آليات التسوية السلمية للتراعات، وإجراء الحوار، والتعاون المتعدد الأطراف. كما أن لها دورا يتعين عليها القيام به، فيما يخص حماية حقوق الإنسان والتنمية المؤسسية، وتوطيد سيادة القانون وتعزيز احترام القانون الدولي.

ومن هذه الأهداف السامية، تدرك المكسيك الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية في منطقتنا، بوصفها منظمة تعزز التعاون في الأمريكيتين، والتي أصبحت شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. ونرى أيضا أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضطلع

ويمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من القدرة الإقليمية على الجمع بين الأطراف وبناء التوافق لدى كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ولكي يتأتى ذلك، ينبغي أن يبدى مجلس الأمن تجاوباً أكبر إزاء الآليات الإقليمية. وينبغي أن تجرى المشاورات على أساس أكثر انتظاماً، وأن تكون للمشاورات نتائج ملموسة.

والدور المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل حفظ السلام أمر مستصوب ويمكن تحقيقه. والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خير شاهد على ذلك. وهي أبرز مثال للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية في مجال حفظ السلام. ومع ذلك، فإن العمليات المختلطة لحفظ السلام ما زالت هي الاستثناء، وليس القاعدة. وفي أفريقيا، ينبغي أن يكون لدينا مزيد من العمليات المختلطة التي يغلب عليها الطابع الأفريقي.

ولا بد من توسيع القدرة الأفريقية على مواجهة تحديات السلام والأمن. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مزيد من الاندماج والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتعزيز الموارد المالية وتأمينها يشكل عقبة أخرى ينبغي التغلب عليها. وجدير بالذكر أن تقرير فريق برودي لعام ٢٠٠٨ (S/2008/813) بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أوصى بإنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين لدعم حفظ السلام في أفريقيا، على أساس ملكية أفريقية. وبعد انقضاء خمس سنوات، ما زالت تلك التوصية لم تنفذ بعد.

أخيراً، فإن السلام والأمن الدوليين ينبعان من السلام والأمن الإقليميين. ولن تنجح جهود الأمم المتحدة بدون الدعم المباشر من أصحاب الشأن الإقليميين والمنظمات التي تمثلهم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضاً أن أثني على اختيار موضوع أول مناقشة للمجلس في هذا الشهر. فالتأزر بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية شرط أساسي لنجاح جهود السلام والأمن. وهذا الموضوع قد نوقش من قبل وينبغي العودة إليه كل حين لمعالجة الجوانب المختلفة وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ومجلس الأمن له الولاية الأساسية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن المشاركة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الكاملة في جهود مجلس الأمن من أجل السلام والأمن ضرورية لضمان مستوى كاف من ملكية الأطراف الإقليمية ودرايتها بكل نزاع. وإشراك المنظمات الإقليمية المعنية أساسي لنجاح جهود الأمم المتحدة من أجل السلام في المراحل المختلفة للاستجابة للتزاع، بما في الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاع والوساطة وبناء السلام بعد النزاع.

وفي الشرق الأوسط، فإن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أمر لا غنى عنه. وإنشاء بعثة الممثل الخاص المشترك لسوريا مجرد مثال للتعاون الممكن بين المنظمتين.

وينبغي لهذا التعاون أن يمتد ليشمل منع النزاع وتسويته. ويمكن كذلك أن يساعد في إيجاد حلول دائمة للمشكلتين المزمنتين الرئيسيتين في المنطقة. بما لهما من أثر سلبي على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ألا وهما القضية الفلسطينية وانتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولا يكفي لمجلس الأمن أن يعتمد بيانات النوايا الحسنة. فالمطلوب هو إبداء استعداد عملي جديد لتعزيز قدرة المجلس على التفاعل بطريقة جماعية تنشئ شراكات حقيقية مع المنطقة. وتحقيق ذلك يستلزم من المجلس إبداء التفهم والمرونة في الاستجابة لحالات معينة.

وفي بعض الأحيان، يحتاج التعاون والشراكة الفعالة إلى عمل سياسي سريع ووقائي الطابع من جانب المجلس. وفي أحيان أخرى، قد يتطلب الأمر النظر في تدابير ردع قوية. وفي غيرها، قد يتطلب استخدام قدرة المجلس الفريدة على تقديم الدعم المالي واللوجستي وحتى العسكري لمساعدة جهود إقليمية. وأحياناً، سيتطلب الأمر اتخاذ قرارات لنشر بعثة كاملة الأركان للأمم المتحدة.

وفي الوقت الراهن، فإن النموذج المطور للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يثير شعوراً بعدم الرضا على جميع الجهات، وهو أمر لا يبعث على الدهشة، في ضوء تاريخها. وعوضاً عن ذلك، تود نيوزيلندا أن ترى تركيزاً، من جانب المجلس والمنظمات الإقليمية، على بناء شراكات عملية في مرحلة أبكر من المشكلة الناشئة. وينبغي للمجلس والمنظمات الإقليمية أن يعملوا معاً على منع نشوب النزاع وإدارته وحله. وعليه، فإننا نردد مطالبة إثيوبيا باسم الاتحاد الأفريقي بإجراء مشاورات مع مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية تكون أكثر نجاعة وتركيزاً على النتائج.

يمكن أن تسهم الأطراف الإقليمية الفاعلة، كما قال ممثل مصر للتو، بمعرفتها المتعمقة وعلاقاتها الطويلة الأمد مع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين، الذين تتقاسم معهم غالباً روابط لغوية وثقافية وتاريخية. يمكن أن تكون هذه الروابط حاسمة الأهمية لتوليد الثقة والمشاركة اللازمتين للوساطة الناجحة، ويمكن أن تكون مفيدة في دعم دوائر المجتمع المدني من أجل بناء السلام ودعمه.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نيوزيلندا تهنيئاً الأرجنتين على الأولوية التي أولتها لهذه القضية البالغة الأهمية. ونقر ونشيد بقوة وأهمية المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية المثلة هنا اليوم. وفي منطقة المحيط الهادئ، نستفيد كثيراً أيضاً من منظماتنا الإقليمية التي استعادت الأمن عندما هدد العنف أرواحنا واستقرارنا. وفي الشهر الماضي تحديداً، وفي هونيارا، جزر سليمان، احتفل قادة المنطقة بنجاح بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان التي دامت ١٠ سنوات.

وعليه، فإننا نتشاطر نفس المشاعر التي أعرب عنها اليوم بشأن أهمية المؤسسات الإقليمية القوية والفعالة والميزة النسبية التي تتمتع بها بفضل القرب الجغرافي والمعرفة المتعمقة والالتزام والمساءلة المحلية. ونود القول أيضاً إن الاستخدام الصحيح للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في استتباب السلام والأمن الدوليين، الأمر الذي أوضحه الأمين العام وآخرون صباح اليوم. غير أننا نتشاطر كذلك الواقعية التي أعرب عنها اليوم بشأن الحاجة، في الحالات الصعبة، إلى دعم الجهود الإقليمية أو تكملتها من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة. ونشاطر الاتحاد الأفريقي تفاؤله، كما أعرب عنه ممثل إثيوبيا، بشأن استطاعة هيكل السلم والأمن الأفريقي التصدي للتحديات الإقليمية. إلا أننا نتشاطر كذلك الشواغل الأفريقية، كما أعرب عنها ممثل مصر، بأن مجلس الأمن لا يفعل ما يكفي للاستجابة لآمال وتطلعات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.

ويبدو لنا أن ثمة عنصرين متميزين لهذه المشكلة. أولاً، القلق من أن مجلس الأمن، في بعض الأحيان، قد يحجب الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى ويهمشها فعلياً، وفي حالات أخرى، يكون المجلس شديد السلبية أو غير مستجيب في حينه.

دي كيرشنر. إن حضورها في المجلس اليوم وحقيقة أن الأرجنتين دعت إلى هذه المناقشة المفتوحة بشأن المنظمات الإقليمية ودورها على الصعيد الدولي مثال واضح على قدرة أمريكا اللاتينية على الجمع بين هذا العدد الكبير من الوزراء وممثلي المنظمات الإقليمية. من واقع خبرتي في الأمم المتحدة لم أر مطلقاً هذه المجموعة الكبيرة من كبار الشخصيات في مناقشة مفتوحة للمجلس.

ونقدر البيان الذي أدلى به الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا. نحن نؤيد الأفكار التي أعرب عنها في بيانه. ونرحب أيضاً بحضور الأمين العام هذا الصباح وبالرسالة التي نقلها إلى المجلس.

نحن نعرف الآن أنه ما من دولة تستطيع العمل بمفردها أو بمعزل عن غيرها. إن العالم المعولم والتقدم في التكنولوجيا الصناعية والاتصالات عبر الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، تجعلنا مترابطين على نحو متزايد. هذه حقيقة. ومن ثم فإننا نواجه بشكل جماعي تهديدات ومشاكل خطيرة، ولهذا السبب فإن هذه المناقشة مهمة جداً بالنسبة لدولة هندوراس، التي تؤمن إيماناً قوياً بتعددية الأطراف ودور المنظمات الدولية. وهذا أيضاً هو السبب في أننا كنا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، من بين منظمات أخرى. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بمواصلة تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، التي ينبغي أن تضطلع بدور في السلم والأمن الدوليين. وعلى هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً، في رأينا، أن تكافح بنشاط آفة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص. والأهم من ذلك، أنه ينبغي الاضطلاع بهذه الجهود بالتعاون الحاسم مع الأمم المتحدة.

تكتسي الجهود الجماعية التي تبذلها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أهمية بالغة لوضع البرامج والمشاريع ذات الطابع

وعلى الصعيد العالمي، فإن الأمم المتحدة وحدها التي تملك القدرة على فرض الاشتراكات المقررة على جميع الدول الأعضاء، لكن هذا المجلس يمكن أن يساهم أيضاً بأصول أخرى، مثل الثقل والأثر المؤسسي وقدرات الدول الأعضاء ذات الخبرة الواسعة بقضايا مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، ويمكن أن يوفر منظورات محايدة. ويمكن أيضاً أن تكون شراكة حقيقية في هذا الاتجاه، بما في ذلك البعثات المختلطة التي دعت إليها مصر، مفيدة جداً في الحد من عدم الاتساق الذي يفسد أحياناً منع نشوب الصراعات، مع وجود تداخل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الثنائية.

ولكي نحرز تقدماً بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال، نعتقد أن على المجلس أن يتخذ خطوة من شأنها إحداث تغيير ثقافي. يمكن أن تكون أشكال من قبيل الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها نقطة انطلاق مفيدة جداً في إقامة نوع الشراكة الذي نقترحه. لكن، لكي يكون ذلك مجدياً، ينبغي تكثيف أساليب العمل لتمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء فيها من المشاركة بشكل مجدي. نحن مقتنعون بأنه لا يمكن لنا أن نأمل في الحد من الطلب على عمليات حفظ السلام المكلفة بشكل هائل إلا من خلال منع نشوب النزاعات بصورة فعالة بموجب الفصل السادس والمشاركة الفعالة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن؛ وقبل كل شيء، علينا معالجة التكلفة البشرية والاجتماعية والبيئية والمالية الباهظة للصراع المسلح. لدينا في الفصلين السادس والثامن الأدوات، وتحت نيوزيلندا المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالعمل معاً، على استخدامها استخداماً جيداً.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): طلبت مني سفيرتنا أن أنقل تحياتها إلى رئيسة المجلس كريستينا فرنانديز

والأمم المتحدة لن يؤدي إلى تخفيف العبء عن كاهل المجلس فحسب، بل ومن شأنه أيضا أن يوفر قدرا أكبر من الشرعية بمشاركة الشركاء الإقليميين في أوقات الأزمات.

وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يجب أن يبلغ مستوى أعلى ويتفادى ازدواجية الجهود والموارد المالية ويتجنب تبديد الجهود والموارد المالية والوقت. يجب أن تتوفر قنوات الاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي من شأنها أن تمكن الطرفين من التأكد أنهما يسيران على المسار الصحيح لتحقيق أهدافهما المشتركة. وبنفس الروح، نرحب بالبيان الرئاسي الصادر اليوم، الذي حظى بتوافق في الآراء في ظل قيادة الأرجنتين. ليس من اليسير دائما التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس، ونحن واثقون أنه سيسهم إسهاما خاصا في الحاجة الملحة إلى تطوير الشراكات الفعالة التي يمكن أن تمهد الطرق أمام المهام المتوخاة.

أخيرا، فإن هندوراس مقتنعة اقتناعا تاما بأن المجتمع الدولي، رغم الصعوبات والعقبات القائمة، يمكن أن يستفيد، في عملية الحفاظ على السلم والأمن، من التوازن بين المعرفة الجيدة بالصراع التي قد تكون لدى المنظمة الإقليمية ومن شرعية وسلطة مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد لو هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وفييت نام.

وأودّ في البداية أن أهنيكم، سيدي الرئيسة، وأهني الجمهورية الأرجنتينية على تولّي مهام رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونتمنى للأرجنتين كل النجاح.

الإقليمي ودون الإقليمي التي تهدف إلى مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية. ويشكل النطاق الكامل للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في بعده الإنساني عنصرا قيما من عناصر التنسيق والتعاون. هنا، في هذه المناقشة، فإنه يكتسي وجها إنسانيا. ونعتقد أن التزام الدول بتعزيز التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية هو أسمى تعبير عن تعددية الأطراف.

اتفق المجلس في جلسته السابقة بشأن هذا الموضوع على أن المنظمات الإقليمية في وضع فريد يؤهلها لفهم أسباب الصراعات والمشاكل الأمنية الأخرى، مشيرا إلى أنه ينبغي لنا أن نستفيد من القدرات الحالية والمحتملة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ونشجع البلدان في كل منطقة على حل خلافاتها سلميا عن طريق الحوار والمصالحة والتشاور والتفاوض، فضلا عن المساعي الحميدة والوساطة وتسوية النزاعات عن طريق الوسائل القانونية (انظر S/PV.6257).

وأشار وزير خارجية جمهورية غواتيمالا إلى التوجه الديمقراطي والسلمي لأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، ووصف كيف وصلنا من مجموعة كونترادورا إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أمريكا الوسطى مثال واضح للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام أن تكون ناجحة اليوم. لدينا برلمان لبلدان أمريكا الوسطى ومنظومة للتكامل ومصرف لبلدان أمريكا الوسطى ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى، ونواصل حاليا تعزيز توقعاتنا من خلال التعاون الدولي.

وحيث أن الأمم المتحدة غير مجهزة للتصدي لجميع أزمات العالم بمفردها، علينا تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين أنه صحيح أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن، فإن التعاون بين المنظمات الإقليمية

للزراعات، منع الصراعات وحلها، حفظ السلام، بناء السلام، الغذاء وأمن الطاقة، تغيير المناخ وسبل التواصل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشؤونها الثقافية والتعليمية. وعلاوة على ذلك، اعتمد مرة كل سنتين بتوافق الآراء في الجمعية العامة قرار بشأن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة، والقرار الأخير رقم ٦٧/١١٠، يؤكد الحاجة إلى التنسيق المتواصل والمتزايد لتجسيد عناصر التعاون الواردة فيه.

ثانياً، إنّ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أسهمت بصورة فعّالة وبناءة في أعمال الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. وأطلقت تلك الدول أو شاركت، فردياً وجماعياً، في المفاوضات المتعلقة بالقرارات الهامة للجمعية العامة بشأن السلام والأمن. وقد أصبحت أعضاء في مجموعات وترأست بعضها في إطار لجنة بناء السلام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٣، ساهمت الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا بنحو ٤ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام في ١٣ من ١٦ بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد مع الإعلان الأخير من جانب فييت نام، بلدي، عزمها على المشاركة في عمليات حفظ السلام تلك في مطلع عام ٢٠١٤.

ثالثاً، إنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمانة العامة قد وسّعت الأنشطة في تنفيذ الشراكة الشاملة. فالأمانة العامة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وفّرت الخبرة وتعاونت بشكل وثيق مع الرابطة وشركاء آخرين في تنظيم حلقات العمل ودورات التدريب وتبادل الأفكار ثنائياً بشأن بناء السلام والمسائل المتعلقة بالأمن. والأمثلة البارزة على ذلك تشمل حلقات عمل مع منظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، بينها تلك التي أنشأها المجلس.

إنّ التعاون المتنامي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة أفاد السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن السلام والأمن في

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تغييرات هائلة، ونشأت نماذج جديدة في السلام والأمن الدوليين. لذا، فإنه من الأساسي تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين - العالميين. حقاً، إنّ المنظمات الإقليمية من أوروبا إلى آسيا، ومن أفريقيا إلى الأمريكتين، اضطلعت بدور أكثر فعالية في صون السلام والأمن. وفي منطقتنا، تقوم ١٠ بلدان من جنوب شرق آسيا بتشكيل جماعة تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على النحو المتوخى في ميثاق الرابطة. وعلى مرّ السنين، أصبحت الرابطة بشكل متزايد مكوّناً محورياً في الهيكلية الإقليمية. والترتيبات الإقليمية الهامة، وفي صميمها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيّما مؤتمر قمة شرق آسيا، المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واجتماع وزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أثبتت أنها منتديات فعّالة للحوار والتشاور بشأن الأمن الإقليمي وما وراءه.

إنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في جهودها لتوطيد السلام والأمن في المنطقة وخارجها، تعلق أهمية كبرى على التعاون مع الأمم المتحدة. ومنذ المناقشة الماضية لهذا الموضوع في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر S/PV.6702)، تمّ تحسين هذا التعاون بصورة شاملة.

أولاً، أضيفي الطابع المؤسسي على تعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا - الأمم المتحدة باعتماد إعلان مشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وبموجب هذا الإطار، أجريت بين الجانبين محادثات دورية على مختلف المستويات، بما فيها المستويات الرفيعة، من خلال مؤتمرات القمة والاجتماعات السنوية بين وزراء خارجية دول الرابطة ورئيس الجمعية العامة والأمين العام. وقد حدّدت الشراكة الشاملة أيضاً مجالات التعاون ذات الأولوية، التي تشمل الوساطة والمساعدية الحميدة، المسائل الأمنية غير التقليدية، مكافحة الإرهاب، التسوية السلمية

وسعادتك على ترؤس الأرجنتين لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أعرب عن الشكر على مبادرة الأرجنتين إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

لقد أرسى الميثاق إطاراً قانونياً للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التي أثبتت بعضها أهمية دورها في عدة مجالات، خدمة لمصالح دولها الأعضاء، مثل بذل جهود الوساطة، ومنع نشوب النزاعات، وتسوية ما ينشأ منها بالوسائل الودية، إضافة إلى الدفاع عن مصالح أعضائها، وتوطيد التعاون فيما بينهم في شتى المجالات. وإن تكامل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المسائل المشتركة، وفي مقدمتها حفظ الأمن والسلام الدوليين، كفيل بتحقيق قيمة مضافة لعملهما.

بيد أن النجاح في ذلك يقتضي اتساق الجهود المبذولة مع القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وأحكامه ذات الصلة. وهذا يقودنا إلى الكلام عما تمت الإشارة إليه من دور لجامعة الدول العربية، بصفتها منظمة إقليمية، في حفظ السلم والأمن الإقليميين، والمساعدة في إيجاد حلول سلمية لقضايا المنطقة العربية، ومنها الأوضاع الراهنة في بلدي.

وكما تعلمون، إن الجمهورية العربية السورية عضو مؤسس وأصيل في جامعة الدول العربية، وقد أدت عبر تاريخها دوراً محورياً في العمل العربي المشترك. ودافعت عن قضايا الأمة العربية، والتزمت باتفاقية الدفاع العربي المشترك، وكانت المصلحة القومية العليا هي المنطلق في توجهات السياسة السورية الخارجية، مما عرض سوريا، بشهادة كل العرب، للكثير من الضغوط والاعتداءات التي ألفت بظلالها على معيشة الشعب السوري ورفاهيته.

لقد آمنت سوريا بعمقها العربي، ورحبت بمشاركة جامعة الدول العربية في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السورية، ظناً منها أن هذه الجامعة ستؤدي دوراً إيجابياً في كشف الأبعاد

المنطقة. ومن خلال التفاعل المتزايد والخبرة والقدرة المتخصصة لدى كل من الجانبين، استطاع كل منا أن يكمل الآخر.

ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدورها مساهمة مخصصة في السلام والأمن الدوليين. وأسلوبها في التفاعل المتزايد والتشاور والحوار يمكن أن يشكل جزءاً من حل النزاعات والأزمات في أماكن أخرى. والأهم من ذلك هو أن هذا الحوار أساسي في إرساء ثقافة للسلام تعزز الانضباط، والدبلوماسية الوقائية والاحترام المتبادل، فضلاً عن التزام قوي بالقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل مبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

ونأمل أن نستفيد من دعم الأمم المتحدة وتيسيرها المتواصلين للدور المحوري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجة مسائل السلام والأمن الإقليميين، فضلاً عن مساهمة الرابطة في أعمال الأمم المتحدة. ويمكن التعامل بشكل أفضل مع المسائل الناشئة، مثل تغير المناخ وأمن الطاقة والأمن البحري، بالتعاون المتنامي والمتنوع بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، بما يشمل وكالاتها المتخصصة. وإنني أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن جزيل شكر بلدان الرابطة للأمين العام، وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وقادتها على دعمهم ومساعدتهم القيمة.

ختاماً، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا التزامها القوي بالمزيد من توسيع وتعميق التعاون بينها وبين الأمم المتحدة وبخاصة في صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحي لي بداية أن أرحب بحضور السيدة كريستينا فرنانديس، رئيسة جمهورية الأرجنتين الصديقة، وأن أتوجه بالتهنئة لفخامتها

قطرياً وسعودياً واعتباره من دون غيره، أي اعتبار هذا الطرف من دون غيره، وبدون أي وجه حق، ممثلاً للشعب السوري، الأمر الذي ينتهك بشكل سافر ميثاق الجامعة ومبادئ القانون الدولي وأبجدية العلاقات العربية والدولية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت هاتان الدولتان، بالرغم من اعتراض دول عربية أخرى، بالضغط لتمرير مشروع قرار يتيح للدول العربية الراغبة في تقديم السلاح للمعارضة السورية وللمجموعات الإرهابية المسلحة التي ترعاها أيضاً الحكومة التركية وتسهل تسليحها وعبورها للحدود المشتركة، الأمر الذي شكّل تقويضاً لمهمة المبعوث الأممي، الأخضر الإبراهيمي، واعترافاً صريحاً من بعض دول الجامعة بوقوفها في جانب تسليح المجموعات المسلحة الإرهابية وجانب عدوانها على الدولة والشعب والمؤسسات في سوريا بما يخالف قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) اللذين يؤكدان على ضرورة التوصل إلى حل من خلال عملية سياسية بقيادة سورية، ويجهض المساعي المبذولة لعقد جنيف ٢، ويخالف بشكل فظ التزامات الدول العربية الأعضاء في الجامعة بموجب اتفاقية الدفاع المشترك وأحكام الميثاق، علاوة عن كونه انتهاكاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي وأهداف ومقاصد الأمم المتحدة، وخاصة ما تضمنته المادة الثانية من الميثاق من مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة، كما يمثل هذا القرار العربي تعدياً على دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، وسلطته الحصرية وفقاً للمادة ٥٣ في الإذن للمنظمات الإقليمية بالقيام بأي تدابير قمعية.

إن من شأن مثل هذه القرارات الصادرة عن الجامعة العربية تأجيج أوار الأزمة السورية، وعرقلة الجهود الرامية لإيجاد حل سياسي لها في إطار اتفاق جنيف ٢، وإلحاق

الحقيقية للوضع الراهن، والمساعدة في وقف العنف، ودعم الحوار الوطني الشامل الذي أطلقتها الحكومة السورية لتسوية الأزمة. وفي هذا الإطار، تعاونت الحكومة السورية مع الأمانة العامة للجامعة، والتزمت بتنفيذ خطة العمل التي تمّ الاتفاق عليها بين الجانبين، وشرّعت أبوابها للمراقبين العرب.

لكنّ بعض الدول العربية، وفي مقدمتها دولة قطر والمملكة العربية السعودية، استغلّت الأوضاع المضطربة التي تشهدها بعض دول المنطقة، لاختطاف آليات صناعة القرار العربي في الجامعة، وفرض إملاءات دول أخرى غير عربية، بالتهديد حيناً وبالإغراءات الدبلوماسية أحياناً أخرى. وقد عملت هاتان الدولتان على تسخير مؤسسات الجامعة لخدمة مخططات خارجية معادية، لا تخدم مصالح الدول العربية وشعوبها.

وعملت هاتان الدولتان على تسخير مؤسسات الجامعة لخدمة أجندات خارجية معادية لا تصب في صالح الدول العربية وشعوبها. وبدلاً من أن تتعاون الأمانة العامة للجامعة الدول العربية على البر والتقوى، أضحت، في ظل هيمنة البترودولار عليها، تتعاون على الإثم والعدوان.

تمثلت بداية الانحراف في إجهاض أمانة الجامعة لمهمة بعثة المراقبين العرب والتعظيم على نتائجها أمام مجلس الأمن في بداية الأزمة التي ضربت بلادنا، وذلك لكون هذه البعثة العربية قد أبرزت، منذ البداية، وجود مجموعات مسلحة ترتكب أعمال عنف وإرهاب في العديد من المناطق السورية، وتستغل المطالب الإصلاحية المشروعة لتنفيذ أجندات خارجية تهدد أمن واستقرار سوريا. وامتد الأمر، إثر ذلك، إلى إصدار حملة من القرارات غير القانونية التي لا تهدف فقط إلى التلاعب بدور المنظمات الإقليمية والنهز من مسؤوليات الجامعة، بل لتدويل الأزمة السورية واستئجار التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية السورية. وكان آخر هذه القرارات قرار جامعة الدول العربية القاضي بالتعامل مع طرف من أطراف المعارضة الخارجية الممولة

مبادئ تقسيم العمل الفعال والواضح، والتكاملية، والقيمة المضافة، والمزايا النسبية والملكية الإقليمية. ونرحب بالتقدم المحرز منذ ذلك الحين في ضمان تعاون أوثق وأكثر عملية. وفي ذلك الصدد، فإن ما يجول في خاطري التجربة الأخيرة لعملية الإلحاق التي تمت في مالي. ومع ذلك فإن الهدف المتمثل في ضمان التماسك والتآزر والفعالية الجماعية للجهود المشتركة لا يزال مهما كما هو الحال دائما. لذلك نؤيد تأييدا تاما البيان الرئاسي الشامل الذي صدر اليوم بهدف تحقيق ذلك الغرض (S/PRST/2013/12).

وكما ورد عن حق في الورقة المفاهيمية (المرفق، S/2013/446)، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إحدى المنظمين الإقليميتين التي تتمتع هي والاتحاد الأفريقي بأفضل تفاعل مع مجلس الأمن. وحيث تشرفت أوكرانيا برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام ٢٠١٣، أود أن أذكر باختصار بعض المقترحات بشأن كيفية النهوض بالشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومراعاة للوقت، سوف أقصر كلامي على ملاحظات عامة بينما سيرد النص الكامل للبيان في الموقع الشبكي الخاص ببعثتي.

وكما شدد الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية أوكرانيا، ليونيد كوجارا أمام هذا المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.6961) فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك قوي للأمم المتحدة في النهوض بالسلم والأمن في منطقتها. وأن المنظمة بفضل نهجها الشمولي نحو الأمن وبالنظر لمجالها الجغرافي الذي يمتد من فان كوفر إلى فلاديفوستوك، فإنها تتمتع بمكانة فريدة بين جميع المنظمات الإقليمية. بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

في مارس/آذار ٢٠٠٦، اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلانا بشأن التعاون مع الأمم المتحدة ورحب بقرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥) وأعلن

المزيد من الأضرار بالدولة السورية والشعب السوري، ودعم الإرهاب الذي اتفقت دول العالم على ضرورة مكافحته.

ختاما، إننا ندعو الجامعة إلى أن تكون جزءاً من الحل السياسي السلمي، لا أن تكون جزءاً من مشاكل المنطقة وتأزمها خدمة لأجندات خارجية تضر بمصالح الشعوب العربية، وتروج لأجندات ما يسمى بظاهرة الربيع العربي الذي هو في الحقيقة أقرب ما يكون إلى فصل شتاء قارس يعصف باستقرار وسلامة ورفاهية الشعوب العربية.

إننا ندعو الجامعة العربية إلى التحرر من سيطرة البترودولار والعودة إلى الاحتكام للعقل والقانون الدولي واحترام ميثاقها ونظامها الداخلي والابتعاد عن العبارات الرنانة التي استتبتها آخرون لتدمير لُحمة وسيادة الدول العربية وسلامتها الإقليمية والعمل لخدمة القضايا العربية وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيسة، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على تنظيم جلسة اليوم. تؤيد أوكرانيا أهداف الجلسة الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراع، والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام. إن وجود رئاسة جمهورية الأرجنتين بين طهرانينا اليوم لشهادة على الأهمية التي تعلقها بلادها على المسألة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على كلماتهم المتبصرة.

بينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أبدي بضع تعليقات بصفتي الوطنية.

إن أوكرانيا خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن بوصفها بلدا مستقلا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، أولت أهمية خاصة لتعزيز التفاعل بين المجلس والمنظمات الإقليمية ارتكازا على

المسائل الأمنية والإنسانية في منطقة الصراع في جورجيا، في إطار مباحثات جنيف الدولية. تمثل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو عنصرا أساسيا من عناصر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما توفره من خبرات وتجارب قيمة في بناء المؤسسات وتعزيز حقوق الإنسان والمشاركة بنشاط مع مكتب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المنظمات الدولية.

تولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اهتماما خاصا لمجموعة واسعة من التهديدات عبر الوطنية. يشمل ذلك الاهتمام التعاون الوثيق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى التفاعل المعني بالمخدرات والحدود وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، نرى ميزة خاصة في تعميق التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل خطة عمل مستكملة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي مجال الشرطة، أقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا علاقات قوية مع شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام، وهي تتعاون بنشاط في وضع إطار توجيه استراتيجي جديد في الأمم المتحدة للشرطة الدولية لحفظ السلام. أود أن أذكر بأن أوكرانيا استضافت حلقة من الحلقات الدراسية الإقليمية المخصصة في آذار/مارس.

لا تزال مكافحة الاتجار بالبشر إحدى المسائل الرئيسية التي تعالجها المنظمة تحت رئاسة أوكرانيا. وفي حزيران/يونيه، عقدت الرئاسة مؤتمرا دوليا رفيع المستوى في كييف بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

وتشمل الأولويات الأخرى للرئاسة الأوكرانية في مجال الأبعاد الإنسانية تعزيز حرية وسائط الإعلام. ومن الجدير

عن استعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لزيادة تعزيز التعاون مع منظمة الأمم المتحدة. وتبعا لذلك عملت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تقوية تعاونها مع الأمم المتحدة في جميع الأبعاد الثلاثة - البعد السياسي والعسكري، والبعد الاقتصادي والبيئي، والبعد الإنساني - مع إيلاء أهمية خاصة للتصدي للتحديات التي تبرز بعد انتهاء الصراع، والاحتياجات الإنسانية والمخاطر الانتقالية.

وحيث أن التحديات الأمنية ما فتئت تتطور، يجب أيضا أن تتطور طبيعة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تصبح أكثر واقعية وتوجها نحو العمل. وينبغي لنا أن نحدد بوضوح المجالات التي يمكن فيها للمنظمتين العمل بمنتهى الفعالية بصورة مشتركة أو متوازية - ولكن ليس بشكل تنافسي - مسترشدتين باحتياجات وأولويات الدول الأعضاء فيهما. وفي رأينا أنه ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصل العمل بصورة وثيقة في جهود الوساطة مع الأمم المتحدة وأصدقائها في جهود الوساطة، لا سيما في الوقت الذي تعزز فيه منظمة الأمن والتعاون من جهود الوساطة وقدرات دعم الوساطة باتخاذ سائر التدابير.

لا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ملتزمة بدعم الأمم المتحدة من خلال المساعدة على إيجاد المزيد من التآزر في المناطق الرئيسية ذات الاهتمام المشترك. وعلى وجه الخصوص، فإن العمليات الانتقالية الأمنية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان، فضلا عن انسحاب قوات الأمن الدولية في عام ٢٠١٤، ستظل لها آثار أمنية على منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن إحراز التقدم في إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل للصراعات التي طال أمدها في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يأتي في مركز الصدارة على جدول أعمال الرئاسة الأوكرانية. ونقدر أيما تقدير إسهامات الأمم المتحدة في حل

أولاً، كثرة مواقع النزاعات وتعددتها وانتشارها في جميع أنحاء العالم. فبعد أن كان مجلس الأمن يعالج في دوراته العادية عدداً محدوداً من المسائل، فإن جدول أعمال المجلس اليوم حافل بالمواضيع التي تشكل النزاعات الإقليمية غالبيتها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان على المجلس أن يضطلع وحده بهذا الدور.

ثانياً، تزايد درجة الصعوبة والتعقيد في النزاعات المحلية، حيث أصبحت هذه القضايا حافلة بالعوامل العرقية والدينية والثقافية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل المرتبطة بالتدخلات الخارجية والمصالح الخاصة. كل ذلك يجعل مسألة فهم طبيعة هذه الصراعات وظروف نشأتها والعوامل المساعدة على التغلب عليها أمراً غير يسير ويتطلب الكثير من الإدراك للأوضاع المحلية وتداخلاتها.

ثالثاً، إن المنظمات الإقليمية بحكم قربها وبسبب تأثرها المباشر تصبح الأكثر قدرة على فهم أبعاد القضايا المحلية وكيفية التعامل معها.

رابعاً، إن المنظمات الإقليمية تتمتع بقدرات خاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية ووسائل الإنذار المبكر وحفظ السلام وإعادة البناء، دون أن يعفي ذلك المجتمع الدولي من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه المشاركة في تحمل أعباء هذه المهام.

وضمن هذا الإطار، فإن مجلس الأمن يظل هو الجهة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين. كما أن المبادئ الإنسانية العامة، مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة حماية المدنيين من سلطة غير قادرة أو راغبة في حمايتهم أو تسعى أحياناً إلى إبادتهم، كما هو الحال في سوريا، وأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان وعدم التغاضي عن ارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية ومحاسبة المشتبه في ضلوعه فيها، كل هذا هو من المسؤوليات الأساسية التي لا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى

بالذكر أن ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام يشارك في صياغة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي هي في غاية الأهمية في ضوء المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن تلك المسألة في الشهر الماضي (S/PV.7003). وتتبادل باستمرار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعلومات ذات الصلة في هذا المجال.

إن هذه القائمة لمجالات التعاون ذات الأولوية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست شاملة، ورئاسة أوكرانيا سوف تبذل كل جهد للنهوض بتفاعلنا الثنائي على نحو شامل وفعال قدر الإمكان. وفي الختام، أود أن أكرر التزام أوكرانيا بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية، أن أتقدم إليك، سيدي الرئيسة، بخالص التهنية على توليك مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر على الدعوة إلى هذه المناقشة المفتوحة حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. كما أوجه خالص الشكر إلى فخامة رئيسة جمهورية الأرجنتين لرئاستها الجزء الأول من هذه الجلسة.

يتفق الجميع على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على حث المنظمات الإقليمية على تدبير الحلول السلمية للمنازعات المحلية، كما يحث الميثاق مجلس الأمن على السعي إلى حل هذه المنازعات عن طريق المنظمات الإقليمية. وتزداد أهمية هذا التعاون نظراً لما نشهده من متغيرات أهمها ما يلي:

الإقليمي، بل وتتعارض مع الإرادة الدولية التي عبرت عنها العديد من القرارات المتتالية للجمعية العامة بشأن سوريا.

إن وفد بلادي يؤكد على أهمية وضع آليات فعالة للتنسيق بين ما تقوم به الأمم المتحدة وما تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حتى تتمكن هذه المنظمات من أداء دور أكثر فعالية تحت مظلة الأمم المتحدة، دور ينسجم مع قدراتها ومبادراتها، ويدرك أبعاد خبراتها ويجنب مناطق الصراع الوصاية الدولية، خاصة عندما تفقد الهيئات الدولية قدرتها على التحرك الفعال.

في الختام، أود أن أوضح أن المملكة العربية السعودية بوصفها عضوا في الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، وهو فريق عبر إقليمي يضم ٢٢ دولة، ويهدف إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ويؤيد المساءلة والاتساق والشفافية، فإنها تُقدّر الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس للتفاعل مع جميع الأعضاء في نقاشات مفتوحة، وترحب في هذا الإطار بالمناقشة المفتوحة التي تنظمها الأرجنتين هذا اليوم.

الرئيسة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن تقديري لرئاسة الأرجنتين على توليها دفة القيادة في الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، وأيضا لمثلي سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على ملاحظاتهم.

إن حُسن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، مسألة مهمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لذلك، مما له صلة تامة بالموضوع أنه يجدر بالمجلس أن يخصص الوقت

عنها، بل يتوجب أن يكون التعاون مع المنظمات الإقليمية مستندا عليها وداعما لها.

لقد شارك بلدي بدور فعال في حل عدد من النزاعات الإقليمية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكان من أهمها الدور القيادي الذي قام به مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تجنب اليمن الشقيق ويلات الحرب الأهلية الطاحنة ومساعدة أبنائه على التوصل إلى حلول إيجابية خالقة لمشكلاتهم السياسية، وما زال بلدي يقدم يد العون والدعم الاقتصادي والسياسي لأشقائنا اليمنيين للوصول بهم إلى بر الأمان. وكان للدور المساند الذي قامت به الأمم المتحدة، ولا تزال تقوم به، أثر فعال في تأكيد تضامن المجتمع الدولي خلف الخطط والمبادرات التي تقدم بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما كانت المملكة العربية السعودية وشقيقتها في مجلس التعاون أول من دعا إلى فرض حظر جوي لمنع ارتكاب المجازر بحق الشعب الليبي الشقيق، الأمر الذي أدى إلى تبني هذه الدعوة من قبل جامعة الدول العربية ثم مجلس الأمن.

أما في سوريا، فلقد كانت المملكة العربية السعودية أول دولة عربية تكسر حاجز الصمت بشأن ما تعرض له المتظاهرون السلميون من إطلاق للرصاص واعتقال وتعذيب. ثم تعاون بلدي مع أشقائه في جامعة الدول العربية لوضع المبادرات المتتالية الهادفة إلى حقن دماء أبناء الشعب السوري وتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم المشروعة نحو الحرية والكرامة والرخاء.

ومع الأسف، فإن إخفاق مجلس الأمن في تبني مواقف المنظمة الإقليمية المعنية، وهي جامعة الدول العربية، قد أدى كما نشهد اليوم إلى اشتعال القتال في سوريا وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا وتشريد الملايين واستمرار المأساة. وهكذا، فكما شهدنا مثالا إيجابيا للتعاون في اليمن، فإننا نواجه مثالا مؤسفا في سوريا لغياب هذا التعاون، وتمسك بعض أطراف مجلس الأمن بمواقف لا تنسجم مع الإجماع

الأفريقي في مالي والانتقال السلس اللاحق لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثالثاً، نعتقد أنه لا يزال هنالك مجال آخر للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبقينا أن آلية من قبيل الاجتماع السنوي المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تيسر تنسيق سياساتها بشأن قضايا محددة تتعلق بالتفاعلات.

ثمة حوار مماثل عُقد في وقت سابق من هذا العام بين مجلس الأمن ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي. كذلك عقدت الأمانة العامة اجتماعات تشاورية مماثلة مع المجموعات الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الكاريبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. والاستمرار في هذه المبادرة أمر جدير بالتشجيع.

إن التزام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالحفاظ على السلم والأمن في مناطقها أمر جدير بالثناء. ولمساعدة هذه المنظمات على الوفاء بمقاصدها، يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى جاهداً لدعم مبادراتها. وما برحت اليابان ملتزمة بتقديم مساعدتها إلى هذه المنظمات. ومنذ عام ٢٠٠٨، قدمت اليابان المساعدة لمراكز تدريب حفظ السلام في مجال بناء القدرات وذلك في عشرة بلدان أفريقية وهي: أثيوبيا، وبنن، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، ومالي، ومصر ونيجيريا. وقد بلغت القيمة الإجمالية لتلك المساعدة ٣٠ مليون دولار. وقدمت اليابان أيضاً مساعدة أخرى لتعزيز هيكل السلام والأمن الأفريقي.

تعتقد اليابان أيضاً أنه من المهم للأمم المتحدة أن تتواصل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع نشوب الصراعات والدبلوماسية الوقائية. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بتعميق الشراكة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب

اللازم لتحديث وتقييم التعاون الجاري بين تلك المنظمات. ومن هنا، نرى أن المناقشة المفتوحة لهذا اليوم قد جاءت في أوانها. وأود أن أبدي بضع ملاحظات بشأن المسألة.

أولاً، إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوسعها أن تؤدي دوراً حيوياً في منع نشوب الصراعات وفي الوساطة وحل الصراعات. ولديها ميزة نسبية في تأدية هذه الأدوار بسبب قربها الجغرافي من مناطق الصراعات، كذلك بفضل ما لديها من معرفة وفيرة في المنطقة وتأثيرها على أصحاب المصالح. وتود اليابان أن تشيد بالأدوار المتمثلة في منع نشوب الصراعات والوساطة أو أي أدوار أخرى في عملية صنع السلام، وهي أدوار تقوم بها منظمات من قبيل الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي السودان وفي جنوب السودان؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في آسيا الوسطى؛ واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في أمريكا اللاتينية؛ وجامعة الدول العربية في معالجة التغيرات المساوية الأخيرة في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، تؤدي الأمم المتحدة دوراً في تعزيز العمليات السياسية واتفاقات إحلال السلام. ومن المهم للأمم المتحدة أن تقدم دعمها لإكمال جهود صنع السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كلما وعندما لزم الأمر ذلك.

ثانياً، تماشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بوسع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي الأدوار الخاصة بها في مجال حفظ السلام. وبوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تستجيب بسرعة لحالات الصراع لتسوية المنازعات قبل أن تتصاعد، بينما تظل الأمم المتحدة المسؤول الرئيسي عن صون السلم والأمن الدوليين، ويمكنها أن تتدخل، إذا اقتضت الضرورة، بما لديها من موارد دولية واسعة النطاق.

وثمة مثال أخير على هذا ألا وهو الحالة في مالي. وتشيد اليابان بتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجامعة الدول العربية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية على إحاطتهم الإعلامية المتبصرة.

تجري هذه المناقشة في وقت يواجه ويكابد فيه المجتمع الدولي عددا من التحديات الكبيرة التي تتعلق بالسلم والأمن، بما في ذلك الصراعات العنيفة، والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبينما نقر بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين منوطة بمجلس الأمن، ينبغي التشديد على العمل السريع والقوي من خلال الجهود الجماعية. ومن المهم أيضا لمجلس الأمن أن يعمل باستمرار على تقييم ما إذا كانت تشخيصاته لحالات الصراع والحلول الموصوفة لها سليمة وخالية من العيوب، وأن يتأمل في تلك التشخيصات.

يود وفدي أن يشدد على أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المسائل المتصلة بصون السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وفي هذا الصدد، نثني على استمرار مجلس الأمن في إيلاء الأولوية لتفاعله مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتبادل الآراء بشأن الطرق العملية لتعزيز تلك الشراكة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد إلى أقصى حد من إسهام تلك المنظمات التي تتميز بقربها الجغرافي والقدرة على التحرك والاستجابة بسرعة.

ونحن مقتنعون بأن تدعيم الشراكات الاستراتيجية سوف يعزز كفاءة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما يعود بفوائد حمة على مواطني الدول الأعضاء. وأود أن أركز على ثلاثة عناصر أساسية نعتبرها مهمة لنجاح ذلك التعاون.

أولاً، من الضروري للأمم المتحدة وشركائها أن يوفرُوا للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الدعم الفعال الذي يمكن

شرق آسيا في هذين المجالين، وتشعر بالفخر لدعمها مبادرة الأمانة العامة إلى عقد حلقة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجالي منع نشوب الصراعات والدبلوماسية الوقائية، حيث انعقدت تلك الحلقة في جاكرتا في إندونيسيا في ٥ و ٦ نيسان/إبريل.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أشدد على أن اليابان ما انفكت تولي اهتماما لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أن اليابان ترحب بلجنة الاتحاد الأفريقي لكي تصبح أحد منظمي مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا الذي انعقد في اليابان في حزيران/يونيه، بالاشتراك مع منظمين آخرين وهي: اليابان، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

لقد مثل مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا نجاحا كبيرا بفضل مشاركة ٣٩ من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ومشاركة رؤساء خمسة منظمين، بمن فيهم رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة. وهذا المنتدى الرفيع المستوى المتعدد الأطراف المعني برسم السياسات سيعمل بالتأكيد على جعل أفريقيا أكثر دينامية بتعزيز النمو الاقتصادي فيها، وإنشاء مجتمع شامل ومرن وضمان السلم والاستقرار في المنطقة.

الرئيسة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم سيدي الرئيسة، وأهني وفد الأرجنتين على قيادة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على تنظيم وترؤس هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع الهام. كذلك أشكر الأمين العام وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وجماعة دول أمريكا

ونحن ندعو إلى تفاعل وتنسيق وتشاور بشكل منتظم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات ومفوضيات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وهذا سيمكنها من تعزيز العمل التكاملي وتلافي ازدواجية الجهود. ونطالب كذلك بالشفافية. وعلى المجلس أن يسعى لكي يكون أكثر إنصافاً وشفافية في نهجه وقراراته لإزالة الانطباع بأن ثمة مصالح خاصة تغطي على الإنصاف، وذلك فيما يتعلق ببعض المسائل قيد نظره.

ثالثاً، وختاماً، ينبغي لمجلس الأمن أن يهتم بمسائل الأمن البشري، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة شديدة للتأكيد على الارتباط بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية. ونحن مقتنعون بأن دعم المشاريع الإنمائية سيوطد جهود السلام والأمن التي بذلتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حتى الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في هئئئتكم، سيدي الرئيسة، كريستينا فرنانديز كيرتشنر، ووفدكم على توليكم هذا الدور الهام، متمنياً لكم التوفيق في إدارة عمل المجلس خلال فترة رئاستكم. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية باسم الاتحاد الأفريقي.

سيدي الرئيسة، تحييكم جنوب أفريقيا على إيلائكم اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع المهم خلال رئاستكم للمجلس. ولا يمكن أن نغالي بشأن أهمية تطوير علاقات استراتيجية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن الواضح أنه لكي ينجح مجلس الأمن في تنفيذ ولايته، عليه

التنبؤ به وفي الوقت المناسب في مجالات منع نشوب النزاع وحله وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وهذه المنظمات تؤدي دوراً محورياً في التصدي لتحديات السلام والأمن. وعلى سبيل المثال، فقد اتخذ الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية كالهئية الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عدداً من مبادرات السلام والأمن الناجحة في القارة. وأسهموا بقوات ومساعدات لوجستية وقيادة سياسية وأموال، بحسب قدرة الدول الأعضاء في كل منها.

مع ذلك، وفي حالات كثيرة، قد تفتقر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى الموارد والقدرات الضرورية للقيام بذلك، كما تبين في تجربة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقية في مالي. ونود أن نؤكد على أنه عندما يضطلع الاتحاد الأفريقي أو أي منظمة إقليمية أو دون إقليمية أخرى بمبادرات لحفظ السلام أو إنفاذ للسلام، فهي أنما تتولى مسؤولية مجلس الأمن، وبالتالي ينبغي أن تلقى الدعم المناسب. وتمويل بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن مسألة حرجة تظل بدون حل بعد خمس سنوات تقريباً منذ قدم الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي تولى قيادته في السابق السيد رومانو برودي، توصية قاطعة للنظر في استخدام أنصبة الاشتراكات المقررة وفقاً لكل حالة على حدة - ويجب الانتهاء من ذلك.

ثانياً، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفيما بينها. فالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن السلام والأمن دعماً لمرفق السلام الأفريقي، مثال كان له دوره الأساسي في تعزيز عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وبناء القدرات وآليات الاستجابة المبكرة.

أفريقية في مالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومؤخراً قوة لواء التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمناقشة التي نعقدها اليوم تغدو أكثر أهمية، خاصة في أفريقيا، نظراً للدروس المستفادة من قوة لواء التدخل. هذا اللواء الذي قادت جهود تشكيله الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأيدته الأمم المتحدة في النهاية، يقدم إبداعات لا سابق لها ويمكن أن تشكل نموذجاً للتعاون الإقليمي من جانب الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية تلك، تظل هناك تحديات في هذه العلاقة، خصوصاً على المستوى التشريعي أو مستوى السياسات في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومنذ عام ٢٠٠٧، غدت الاجتماعات السنوية بين المجلسين معلماً رئيسياً في علاقات المجلس مع الاتحاد الأفريقي. وفيما عدا الاجتماع السنوي، لا يوجد تفاعل نشيط بين المجلسين. وهذا الاجتماع السنوي يمكن أن يحرك العلاقة في اتجاه أكثر استراتيجية.

وأود أن أشير هنا إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينطوي على تحديات أيضاً. ولعل ما يذكركم بذلك وبشكل مؤلم أن ثمة خلافات مع عدم القدرة على اتخاذ القرار في حل النزاع السوري بينما تحترق سوريا.

يكتسي مبدأ الملكية الوطنية وسيادة الدول أهمية محورية في استدامة مبادرات السلام ولا بد من احترامهما إن أردنا تحقيق سلام مستدام. وينبغي مراعاة الخطوات التي اتخذها الذين تضرروا مباشرة من الصراعات، ولو كانت درجة هذا الضرر منخفضة للغاية، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما أنه ينبغي البناء عليها حيثما كان ذلك ممكناً.

أن يقيم شراكة قوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة في النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

وأهم من ذلك، إدراك أنه في حين أن هذه المنظمات قد لا تتوفر لديها موارد مالية كافية لحل النزاعات في مناطقها، إلا أنها تبقى مستودعاً لمعارف مهمة للغاية بشأن طبيعة تلك النزاعات، بما في ذلك مراحل تطورها ودينامياتها، وفهم الأطراف في النزاع وغير ذلك من المعلومات الأساسية التي ربما تكون جوهرية لحل النزاع ومنع نشوبه.

وفي حالة أفريقيا، ثمة توجهات جديدة في النزاعات، ومنها نزاعات داخل الدول، استدعت تدخلاً متزايداً من جانب الاتحاد الأفريقي الذي يتمتع بميزة نسبية في معالجة النزاعات في البيئات المعقدة التي يكثر وجودها في القارة.

وفي عام ٢٠١٢، قادت جنوب أفريقيا عملية اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، لتبني بذلك على القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي اتخذ أيضاً أثناء رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويشجع هذان القراران على تحسين التفاعل والتشاور والتنسيق بشكل منتظم بين الهيئتين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعلاوة على ذلك، فإن التوجه الاستراتيجي للقرارين هو تعزيز الاتساق السياسي والتشريعي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في التعامل مع تحديات السلام والأمن في أفريقيا.

وخلال فترة سابقة، رأينا فوائد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية. وعلى المستوى العملي، نشطت الأمانة العامة في دعم هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ برنامج بناء القدرات على مدى ١٠ سنوات. كما استفادت المنطقتان من نشر بعثات مشتركة للتقييم الفني. وثمة مثال آخر لهذا التعاون هو النموذج المختلط، كما رأينا في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الدعم الدولي بقيادة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاتفاقات أساسية في صون السلم والأمن الدوليين.

ويملك نصف الكرة الأمريكي خبرة غنية في تطوير الهيئات للتعاون وتحقيق الأمن المشترك في سبيل منع وتسوية الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار. إن منظمة الدول الأمريكية، كما ذكر من قبل، أقدم منظمة إقليمية في العالم. وتتيح ولايتها الديمقراطية خيارات متعددة للوساطة ورصد الانتخابات والعدالة وحماية الحقوق الفردية والاجتماعية، التي هي مفتاح السلام. ويعطي نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على وجه الخصوص مثالا على الاستقلال والجدوى والشرعية.

بعد إنشاء منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٤٨، أنشأت في نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، وعقدت اتفاقات متعددة الأهداف والنطاقات. ومن بينها الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى وجماعة دول الأنديز والسوق المشتركة للجنوب واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وتحالف المحيط الهادئ ومؤتمرات القمة الإيبيرية - الأمريكية التي امتدت عبر المحيط الأطلسي، وتشمل أندورا وإسبانيا والبرتغال.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تشكل مسعى جماعيا، هي الآلية الإقليمية الأوسع نطاقا والأحدث إنشاءً لإجراء الحوار والتوصل إلى الاتفاقات السياسية. وكان سلفها المباشر مجموعة ريو التي انبثقت بدورها عن مجموعة كونتادورا، التي أنشئت من أجل السعي إلى تحقيق السلام في أمريكا الوسطى في الثمانينات، وقد ساهمت في تحقيق السلام في عام ١٩٨٧، مع اتفاق اسكيبولاس الثاني، بتشجيع من رئيس جمهورية غواتيمالا، فينيسيو سيريسو أريفالو، ورئيس كوستاريكا، أوسكار أرياس سانثيس، الذي مُنح جائزة نوبل للسلام نتيجة لهذه المبادرة. ويستند النجاح الكبير لعملية اسكيبولاس إلى جذورها الإقليمية ونهجها الشامل إزاء

وترى جنوب أفريقيا أنه، بالنظر إلى ندرة رأس المال البشري والمالي، يتسم التقسيم الواضح للعمل وتقاسم الأعباء على نحو مثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بأهمية حاسمة في جهود إيجاد حلة مستدامة للصراعات ومنع نشوبها. كما أننا نعتقد أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تستفيد من الدعم المالي المرنو والممكن التنبؤ به الذي تقدمه الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

وفي الختام، بينما يحتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه، يبدو جليا أن نضوج هذه المنظمة قد ازداد، وكذلك قدرتها على التعامل مع حل النزاعات والوساطة وحفظ السلام. ونعتقد في جنوب أفريقيا أنه يمكن زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنطقة، وقدراتها دون الإقليمية، لضمان التكامل وتقليل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد.

الرئيسة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ الأرجنتين على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وبلدكم على تنظيمكم هذه المناقشة وأن أرحب بتولي رئيسة الأرجنتين، السيدة كريستينا فرنانديس، رئاسة هذه المناقشة خلال جزء كبير من هذا اليوم، وأن أؤكد على ذلك.

ونرحب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2013/12)، ونحن ممتنون للأمين العام والممثلون الذين تكلموا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على البيانات التي قدموها.

وبالنسبة لبلد مثل كوستاريكا حيث لا توجد قوات مسلحة، يشكل القانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف أداتين رئيسيتين لحماية سلامتنا. ولهذا السبب، فإننا نؤمن بأن

وأن تقدم الدعم لها في تلك المهام. كما يشكل دعم المحكمة الجنائية الدولية جزءاً من معادلة الدبلوماسية الوقائية.

وتوصيتنا الثانية هي ألا يكون التعاون من أجل السلام والأمن بين مجلس الأمن والهيئات الإقليمية مقتصرًا فحسب على المواد من ٥٢ إلى ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن المادة ٢٦ مهمة إلى حد كبير، إلا أنها تنسم بنفس القدر من الأهمية، إذ تعطي المجلس الولاية لوضع خطط لتنظيم التسليح، "رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح".

يجب على المجلس أن يولي المادة ٢٦ أهمية حقيقية وأن يوجه تعاونه مع المنظمات الإقليمية أكثر نحو تحديد الأسلحة وتنظيم الإنفاق العسكري ومنع سباق التسلح، وهي عوائق واضحة أمام السلام والتنمية.

ومع ذلك، فإن العديد من المهام التي ينطوي عليها تعزيز السلام والأمن تتجاوز نطاق عمل المجلس. ولذلك، فإن توصيتنا الثالثة هي تعزيز الربط العضوي بين منظومة الأمم المتحدة كلها والهيئات الإقليمية، ولا سيما في المنهجية الرامية إلى الوقاية والوساطة.

وتوصيتنا الرابعة والأخيرة هي أن تأخذ الأمم المتحدة في الحسبان اختلاف الطبائع القانونية، الخبرات، الاهتمامات، القدرة على التنفيذ، التعزيز المؤسسي والمشروعية لدى المنظمات والترتيبات الإقليمية بغية ترشيد التنسيق معها. وفي ضوء المنظور الشامل للأمم المتحدة، يمكنها أن تحدد أيّ الشراكات تعزّز ومتى، وفقاً للاحتياجات والأهداف المختلفة. كما أنه بالنظر إلى عالميتها، يمكنها أن تتصرف لتوليد المزيد من التواصل والاتساق وأوجه التآزر بين الكيانات الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

الصراع والمشاركة والتنسيق الفعالين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في إدارة الاتفاق وتنفيذه. وتكتسي الدروس المستفادة منه أهمية بالغة في هذا المناقشة.

وفي ضوء واقع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المتزايدة في العالم، وما لها من تأثير محتمل وحقيقي على السلم والأمن، تزداد أهمية التنسيق بطريقتين: بين الترتيبات والمنظمات نفسها، وكذلك بينها وبين الأمم المتحدة. على هذا الأساس وإذ تشجعنا على ذلك خبرتنا وتطلعاتنا، يود وفد بلدي أن يدلي بأربع مقترحات.

أولاً، ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تولي للوقاية الإهتمام نفسه الذي توليه لتسوية الصراعات. وتشمل الوقاية بناء الثقة والوساطة وتقديم المساعي الحميدة وإنشاء آليات للإنذار المبكر وتيسير الإتفاقات وتنفيذها ورصدها. ومع ذلك، إن منع نشوب الصراعات الحقيقي، ولا سيما إن كان لها طابع المحلي، يتطلب التصدي لأسباب الصراع الجذرية واحترام حقوق الإنسان وتشجيع العمليات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والشفافية وتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق التنمية والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

يمكن أن تضطلع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بأدوار رئيسية في كل من جانبي الوقاية. ويعمل لصالحها معرفة مباشرة أكثر بالديناميات الوطنية واتصال أوثق وأعمق على الصعيد الشخصي مع الأطراف، وقدرة أكبر على العمل وسهولة أكبر في إقامة الصلات مع المنظمات المعنية في المجتمع المدني، وعلى الأرجح إهتمام خاص بتجنب نشوب الصراعات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على أعضائها أو تسوية تلك الصراعات. ولهذا السبب، يتعين على الأمم المتحدة أن تشدد بشكل خاص على بناء القدرات من أجل الوقاية والوساطة في الهيئات الإقليمية

إطار الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وفي مبادرة من ماليزيا لتعزيز التعاون بين الجانبين بشأن مكافحة الإرهاب، بما يشمل تحسين القدرات وتبادل المعلومات، استضافت حلقة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وحلقة دراسية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، عُقدتا في كوالالمبور، وتناولتا التحقيقات المشتركة الدولية بشأن المراقبة الحدودية لحاملي النقديّة. وقد هدفت حلقة العمل والحلقة الدراسية كلتاهما، اللتان يَسُرُّهما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التحقيقات المشتركة في المنطقة، وفي كشف ومنع الحركة النقديّة غير القانونية عبر الحدود. كما شدّدت ماليزيا على سيادة القانون وأهمية احترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب. وهي في هذا الصدد تتطلع إلى الاستعراض الأول للشراكة الشاملة، الذي يُتَوَقَّع إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر.

ومن المهم في هذه المرحلة تسليط الضوء أيضا على النهج الشامل الذي اعتمدته ماليزيا في مجابهة التهديدات للأمن الإقليمي، وبخاصة في نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فقد قلنا دائما أنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لمثل تلك التهديدات، سواء كانت التخلف الإنمائي، أو الفقر، أو المنازعات السياسية أو الحفاظ على الهويات القومية أو الاجتماعية - الثقافية أو العرقية الدينية. لذا، نعتقد أنه ينبغي للترتيبات الأمنية الإقليمية أن تأخذ مثل هذه العوامل في الحسبان أيضا بنهج أكثر شمولية. وفي الوقت نفسه، يزودنا أيضا الإطار الأوسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بأدوات سياسات لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تُثير التزايدات.

أود الإشارة كذلك إلى أنه فيما تستدعي المشاكل الإقليمية حلولاً إقليمية، هناك أيضا مجموعة فرعية أصغر من المشاكل دون الإقليمية التي يمكن تسويتها بفعالية أكبر عبر

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكُم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. فقد دأبت الأرجنتين على أن تكون أحد الأصوات الرائدة الداعية إلى التعاون الإقليمي في أمريكا الجنوبية، واختيار هذا الموضوع لهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى يُثبت بوضوح فطنتكم في هذا المجال. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في وقت سابق.

إن ماليزيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وماليزيا بصفتها مؤمنة بإيماننا راسخا بالتوجهات التعددية والإقليمية، تدرك أهمية تعاون المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وبصفتنا أحد الأعضاء المؤسسين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد ناضلنا لتشكيل اتحاد إقليمي للدول التي يمكنها أن تكثف جهودنا المشتركة الهادفة إلى التصدي للتحديات المشتركة. ومنذ البداية، واجهت الرابطة تهديدات لسلامنا وأمننا الجماعيين، تتراوح من المنازعات الإقليمية بعد مرحلة الاستعمار إلى المسائل الأمنية غير التقليدية الراهنة.

وإذ تطوّرت رابطة جنوب شرق آسيا مع مرور الوقت، فقد عزّزت ووطّدت علاقاتها مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية الدولية الأخرى أيضا. وهذا يشمل طبعاً التعاون مع الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وقد تسارعت وتيرة هذا التعاون، كما يظهر في الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة. وهذه الشراكة، التي اعتُمدت منذ أكثر من سنة، حققت فعليا نتائج ملموسة، مثل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في منع نشوب النزاعات، وفي الدبلوماسية الوقائية بين الرابطة ومسؤولي الأمم المتحدة. ويشكّل السلام والأمن أحد المكوّنات الرئيسية للتعاون السياسي والأمني، الذي اعتُبر المجال ذات الأولوية العليا في

يتسم بأهمية قصوى في صون السلام والأمن الدوليين. ومع أنّ المسؤولية الرئيسية تبقى على عاتق مجلس الأمن، فإنّ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تضطلع أيضا بدور هام في هذا الصدد. وهذا الدور مبين في الميثاق بجلاء، وقد جرى تأكيد أهميته في عدة قرارات وبيانات رئاسية صادرة عن المجلس.

وإننا نرحب باهتمام المنظمات الإقليمية الشديد بالعمل مع الأمم المتحدة وبالمزيد من تعزيز التعاون معها. ونأمل أن يغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة للاستفادة من وجهات النظر الثاقبة في الآراء الإقليمية المختلفة بشأن كيفية التصدي بشكل أفضل للتحديات الملحة التي تواجهها جميعا.

واستنادا إلى هذا الالتزام المتجدد، ينبغي أن نستكشف أنماطا جديدة وعملية من التعاون المعزز، ونستحدث الآليات اللازمة لتنفيذها. وعلى أية حال، إنّ الأمم المتحدة، في هذه الأجواء الأمنية المضطربة الراهنة، غير قادرة على التعامل منفردة مع جميع المشاكل التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فالتصدي لها يستلزم شركاء إقليميين أقوى ومؤثرين.

تلك هي حالة مساعي حفظ السلام وبناء السلام بالتحديد. وأية مساهمة من جانب المنظمات الإقليمية في تلك المجالات تتسم بأهمية كبرى، ليس لأغراض تقاسم العبء فحسب، بل لضمان الملكية الإقليمية أيضا. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون امتنانا خاصا لمنظمات مثل منظمة التعاون الإسلامي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على جهودها الدؤوبة والتزامها المثالي.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر التعاون على جهود حفظ السلام. فمنع نشوب النزاع من خلال الإنذار المبكر، الوساطة السياسية، التفاعل التعاوني، بناء الثقة، بناء السلام بعد انتهاء النزاع، إعادة التعمير وحماية المدنيين، بما يشمل النساء والأطفال، تكتسي الأهمية التي يكتسبها بناء السلام.

حلل دون الإقليمية. ويمكن توضيح ذلك باستخدام قضية منطقة النمو في جنوب شرق آسيا، التي تضم بروني دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين. وأحد الأمثلة التي تكمل أعمال مجلس الأمن في الميدان هو فريق هذا الترتيب العامل المعني بالجمارك والمهجرة والحجر الصحي. ولدى هذه الآلية القدرة على تعزيز التدابير القائمة من جانب الدول فرادى، لمنع تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتنقل عبر الحدود للأفراد المشتبه بتورطهم في الإرهاب. وبالتالي، إنّ منطقة النمو والمنظمات دون الإقليمية الأخرى أثبتت القدرة على القيام بدور داعم في صون السلام والأمن على الرغم من توجُّهاتها الأوليّة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي.

ختاما، إنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا نجحت في توطيد السلام والأمن في منطقتها. ووفد بلدي يعتقد أنّ هذا يعود إلى الدبلوماسية التشاورية والرصينة التي يمارسها أعضاء الرابطة، أو ما يُعرف عموما بأسلوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا. لذا، فإننا إذ ننظر إلى أمثلة مناطق أخرى، نرى أنه ينبغي ألا يكون هناك نهج قياس واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بأوجه التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. بل عوضا عن ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الظروف الفريدة لكل منطقة وسكانها لدى استنباط آليات التعاون هذه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الأرحنتين على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتمنى لكم، سيدي الرئيسة، كل النجاح. كما أود الإعراب عن تقديرنا لكم على تحديد موعد لهذه المناقشة الهامة. وإنني أشكر الأمين العام وممثلي المنظمات الإقليمية على بيانهم.

وكما يتوخى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إنّ التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية

للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل ضمان شيوع السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة.

إن منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أعضاء في أربع قارات مختلفة، تلعب دوراً فريداً لا سيما في المساعدة على توطيد دعائم السلام العالمي وإرساء تفاهم أفضل بين مختلف الثقافات والأديان.

مرة أخرى أُسيء استخدام هذا المنبر بغية إجراء تشويهات كاملة مفادها أن تركيا قد رفضت رفضاً قاطعاً بالفعل. لا يمكن لأحد أن يثني عن الوقوف بحزم إلى جانب الشعب السوري الذي، للأسف، لا يمكن أن يسمع صوته هنا. قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن التزام تركيا المخلص ببذل كل جهد لزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وانطلاقاً من هذه الروح، نؤيد تماماً مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته الأرجنتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء سيدتي الرئيسة، يتقدم وفد إندونيسيا بتهنئتك على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لكم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى اعدادكم للمذكرة المفاهيمية المفيدة والجيدة (S/2013/446، المرفق).

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لمثلي سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذين تكلموا اليوم، وتثني على عمل تلك المنظمات في إعلاء شأن السلام في مناطقها. إن موضوع هذه المناقشة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى إندونيسيا. في الواقع، خلال فترة رئاستنا الأخيرة لمجلس

إن المنظمات الإقليمية لها وجهات نظر فريدة وفهم محلي للتراعات والمعايير الثقافية والتحديات الأمنية في مناطقها، مما يعطيها ميزة نسبية. وفي هذا السياق، تقدم مساهمة متزايدة لكي تكمل بفعالية عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وحلها، بما في ذلك عن طريق الوساطة. وتركيا، بوصفها الرئيس المشارك مع فنلندا لفريق أصدقاء الوساطة وأعضائه الـ ٤٥، تسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه هذه المنظمات في الوساطة. ولذلك نرحب بالتعاون في جهود الوساطة، وعلى وجه التحديد بناء القدرات، بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بوصف ذلك مثالا ملموسا على التفاعل المثمر. أما المساعدة التقنية المقدمة من وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة لهذه المنظمات فقد ساهمت في تعزيز قدراتها في هذا المجال الهام جداً.

إن تركيا عضو فخور في العديد من المنظمات المثلة هنا اليوم، أو تحظى بمركز مراقب فيها. ونؤيد بشدة سياسة الأمم المتحدة في تكثيف المشاركة مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومنظمة شانغهاي للتعاون، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومنظمة الدول الأمريكية.

نشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونأخذ في الحسبان أن المسائل المتعلقة بأفريقيا تستغرق ثلثي عمل مجلس الأمن. ونشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية

وكل منظمة من المنظمات الإقليمية في مجال حل المشاكل ومساهمة تلك المنظمات في إحلال السلام والأمن الدوليين؟

اجابتنا على هذا السؤال هي أنه ليس من الممكن القيام بذلك فحسب، بل أيضا من المهم القيام به. وفي رأينا أن التحدي المائل أمام الأمم المتحدة ليس تواجهها في كل مكان، أو محاولة القيام بكل شيء. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحقيقة الناشئة أنه يمكن للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية، ببساطة من خلال تطوير وتعزيز شراكاتها، لا سيما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إذ أنه كلما تزايدت قوة تلك الشراكات، تصبح الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية.

إذا ما أريد تحقيق ذلك الهدف، فإن إندونيسيا تكرر بأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ونظراً للعوامل الثقافية وغيرها من العوامل، ربما ينجح نهج ما في جزء من العالم وقد لا ينجح في جزء آخر منه. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم الإبقاء على الاستمرار في المشاورات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تطوير فهم الدروس والآليات القابلة للتحويل، وتلك غير القابلة للتحويل. بعض الأطر الإقليمية ينبغي أن تتلقى المساعدة المناسبة من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، وينبغي بذل جهود قوية لتعزيز الثقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات. وفي رأينا، أن تلك الجهود هي التي ستساعد على تطوير وتعزيز التعاون في مجالات من قبيل الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، والوساطة وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أود أن انتقل إلى المنطقة التي أنتمي إليها، أي جنوب شرق آسيا. إن إندونيسيا نصير شديد للتعاون الإقليمي، ومنشآت رابطة أمم جنوب شرق آسيا جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية. فوجود جنوب شرقي آسيا مستقرة وسلمية ومزدهرة، بل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما شدد ذات مرة وزير خارجية إندونيسيا مارتي ناتاليغاوا، لا بد بالضرورة من

الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عقدنا نحن أيضا مناقشة مفتوحة بشأن ذلك الموضوع (S/PV.5776)، وفي أعقاب تلك المناقشة، أصدر المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2007/42. ومن بين النقاط الأخرى التي وردت في ذلك البيان الرئاسي، أقر المجلس بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبالكيفية التي يمكن بها لهذه المنظمات فهم الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات والتحديات الأمنية الأخرى القريبة من بلداتها، وما لديها من تأثير في منع وقوع الصراعات وحلها.

في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بنا على طلب من الصين، عقد المجلس مناقشة أخرى (S/PV.6257) ركزت على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وشددت تلك المناقشة على أهمية إقامة شراكات فعالة. وفي أعقاب تلك المناقشات، أعرب المجلس عن عزمه على تعزيز التعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نحو أوثق وأكثر في مجالات الإنذار المبكر بالتراعات ومنع نشوبها، وصنع السلام وحفظه وبناءه، وضمان التماسك والتآزر والفعالية في جهودها الجماعية (انظر S/PRST/2010/1). إن وفدي إذ يأخذ هذه الخلفية في الاعتبار، يرحب باعتماد البيان الرئاسي لهذا اليوم (S/PRST/2013/12) الذي يجسد ويؤكد العديد من العناصر الهامة الواردة في البيانات الرئاسية السابقة بشأن الموضوع.

إن زيادة تعقد الصراعات الحالية تتطلب من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القيام بدور أكثر أهمية ومتعدد الأبعاد. ومع ذلك، بغية الاضطلاع بصورة أكثر فعالية بمهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يجب أن نواصل توسيع وتعميق التعاون والحوار بين منظومة الأمم المتحدة وتلك المنظمات. فهل من الممكن أن نحدد على نحو أوضح المزايا النسبية للأمم المتحدة

الأهمية. يمكن القيام بعمليات لوساطة وصنع السلام وبنائه منذ بداية عدم الاستقرار، وتعزيزها واستدامتها، من خلال عملية سياسية شاملة وذات مصداقية تتضمن إيلاء الاهتمام للأسباب الجذرية.

ومن الحتمي أن يؤدي اضطلاع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهذا المسعى بروح من الشراكة، إلى إحلال المزيد من السلام في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد مخرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم على ترؤسكم هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن. إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يخص صون السلم والأمن الدوليين مسألة هامة ومواضية. ونحن نثني على المذكرة المفاهيمية (S/2013/446، المرفق) التي أعدها وفد الأرجنتين بشأن هذا الموضوع.

تؤيد الهند دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين وتعاونها مع الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتطلب المادة ٥٤ من الميثاق من تلك المنظمات أن تُبقي مجلس الأمن على علم تام بأنشطتها في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نرحب بمشاركة ممثلي مختلف المنظمات الإقليمية وإحاطاتهم الإعلامية في جلسة اليوم.

يوفر الميثاق إطارا واسعا لتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، في حين أنه يؤكد على مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم أن نؤكد هنا أن تعاون الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، مع المنظمات الإقليمية ينبغي أن يمثل امتثالا

أن تكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا في صميم نشاط المنطقة، بحيث تساهم مساهمة إيجابية في وضع التطورات وتشكيلها.

حيث أننا من المؤيدين المتحمسين لتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، فنحن فخورون بكون أهم نتائج الرئاسة الإندونيسية للرابطة خلال عام ٢٠١١، الإعران المشترك بشأن إقامة الشراكة الشاملة بين الأمم المتحدة والرابطة، وإعلان بالي المتعلق بجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المجتمع العالمي للأمم (اتفاق بالي الثالث). وكلاهما وثيقة تاريخية تعكس دور الرابطة المتزايد على الساحة العالمية.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي بأن أقدم الأفكار التالية. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها منظمة إقليمية حيوية ودينامية، يمكنها، بل ويجب أن تكون جزءا من الحل للعديد من مسائل الأمن العالمي بأن تكون قادرة وفعالة وسلمية. ويجب أن تواصل تعزيز دورها بوصفها مساهما أساسيا في إحلال السلام والأمن الدوليين. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأكثر قوة وفعالية والقادرة على تعزيز السلام وتحقيقه في مناطقها، لن تسهم في إحلال السلام على الصعيد العالمي فحسب، بل ستمكن أيضا بلدان المنطقة من توجيه مواردها إلى التنمية، كما أثبتت حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة هو تقديم المساعدة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مواصلة بناء قدراتها. ويوجد برنامج شراكة من هذا القبيل، بالفعل تحت تصرف الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار الشراكة الشاملة، ويمكنه أن يستفيد من تعاون موسع في مختلف المجالات ذات الصلة، بما في ذلك بناء السلام وحفظه والوساطة والقدرات المدنية.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ومن أجل التصدي للصراعات بفعالية وتحقيق نتائج مستدامة، من

في الختام، نكرر التأكيد على وجود حاجة ملحة لمواصلة تعزيز القدرة الحالية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على ضمان صون السلم والأمن الدوليين بشكل كبير.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل

تايلند.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية تهنئة الأرجنتين على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، كما أتقدم إليها بالشكر لعرض هذه المسألة الهامة على المجلس للنظر فيها. وأتقدم بالشكر أيضا لممثلي المنظمات الإقليمية الأربع، على ما قدموه من إحاطات إعلامية موضوعية وشاملة.

وتؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وتضم تايلند صوتها إلى العديد من المتكلمين السابقين، فيما يخص الاعتراف والإشادة بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والإسهام القيم الذي تقدمه في تسوية الصراعات وصون السلم والأمن. إننا نؤيد بصدق فكرة إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن استكشاف المزيد من التعاون في مجالات الصراع؛ والإنذار المبكر؛ ومنع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظه وبناءه على النحو الوارد في الوثيقة S/PRST/2010/1.

وكما ذكر أحد زملائي من رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وقت سابق، تشكل الإغاثة في حالات الكوارث، أحد مجالات التعاون الممكنة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأود أن أكرر ما ورد في بيانه بتسليط الضوء على أحد الأمثلة الهامة المتمثلة في إنشاء الفريق الأساسي الثلاثي - الأمم المتحدة؛ ورابطة

كاملا لجميع أحكام الميثاق الأخرى. ولا بد من أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والوحدة والسلامة الإقليمية. ومن الهام أن توضع في الاعتبار خصوصيات كل حالة. كما وينبغي ألا يكون التعاون مع منظمة إقليمية واحدة على حساب التعاون مع منظمة إقليمية أخرى.

ونعتقد أنه ينبغي أن تصطبغ أعمال الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن على وجه الخصوص بهدف الحل السلمي للصراعات. ومن الأهمية بمكان أن توجه الدول الأعضاء جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك تعاونها مع المنظمات الإقليمية. بينما تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تبذل قصارى جهودها لمساعدة الدول الأعضاء من أجل تحقيق التسوية السلمية للمنازعات، بالتعاون مع الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يشمل هذا التعاون جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

ويتعلق ثلثا البنود النشطة على جدول أعمال المجلس بأفريقيا. كما يقضي المجلس نحو ثلاثة أرباع وقته في النظر في المسائل الأفريقية. ولذلك لن يكون من قبيل المبالغة القول بأن نجاح تعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية سيحدده قدر تعاونه مع الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال. وفي هذا الصدد، من المهم أن يستمع المجلس إلى أفريقيا ومنظمتها، حتى لا تستند أنشطة المجلس إلى احتياجات أفريقيا فحسب، بل ولتعمل على استكمال الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الأفريقية.

ونعتقد بضرورة أن تستند هذه الشراكة الهامة إلى منظورات تنفيذية واستراتيجية في الأجل الطويل، مع مراعاة التكامل بين مراكز القوة لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي أن ينصب تركيزنا على بناء قدرات هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بحيث يمكن للاتحاد أن يصبح شريكا أكثر فعالية وقدرة لمنظومة الأمم المتحدة.

تعزيز احترام وتقدير التنوع والوئام بين الشعوب من مختلف الثقافات والأديان والمعتقدات، داخل الأقاليم وفيما بينها.

ثالثاً، تشجع تايلند أيضاً زيادة المشاركة بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن بشأن المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الإقليميين، بداية من حفظ السلام وحتى فرض الجزاءات، فضلاً عن المسائل المواضيعية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وأخيراً، من المجالات الأخرى التي يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعزيز التعاون الوثيق من خلالها، التجميع المنهجي والاستفادة الكاملة من معارف المنظمات الإقليمية والمعلومات بشأن الجغرافيا المحددة والحالات الموجودة على أرض الواقع، والثقافات الفريدة للمجتمعات المحلية، وما ينبغي عمله وما يتعين تجنبه. ومن شأن ذلك أن يعود بالنفع عندما تنشر القوات المتعددة الجنسيات لبعثات حفظ السلام وبنائه في المناطق التي ليس لها دراية فيها.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالرجال والنساء الذين يعملون بلا كلل في المنظمات الإقليمية والقوات الدولية، معرضين أرواحهم للخطر في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم من أجل صون السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد طومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد فيجي بداية أن يشكركم، سيدي الرئيسة، على اختيار موضوع مناقشة اليوم المواضيعية. حيث إنه يكتسي أهمية بالغة، بالنظر إلى العدد المتزايد من ولايات حفظ السلام المنبثقة عن مجلس الأمن والتعقيدات المتزايدة أمام مهام بعثات حفظ السلام.

أما بعثات حفظ السلام اليوم فإنها تختلف عن بعثات حفظ السلام في السابق. فهي تشمل الولايات التي تتناسب

أمم جنوب شرق آسيا؛ وحكومة ميانمار - الذي نجح نجاحاً كبيراً في تعبئة وتقديم المعونة الإنسانية إلى السكان المحتاجين في أعقاب الإعصار نرجس الذي اجتاحت ميانمار في عام ٢٠٠٨.

في الواقع، فإن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة قد بدأ قبل عدة عقود، ونحن نواصل إجراء مشاورات وثيقة لتعزيز تعاوننا. وسيشهد هذا العام عقد دورة استثنائية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لاستعراض شراكتنا، بهدف توسيع وتعميق مجالات التعاون.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على الإمكانيات غير المستغلة المختلفة للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونظراً لقدرة، يمكن أن يتجاوز دورها النطاق الأصلي لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وتتوخى تايلند تعزيز الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، وهي منظمات تكتسي أهمية أساسية لتحقيق السلام المستدام ومنع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم إلى المجلس بعض الأفكار بشأن هذه المسألة.

أولاً، من الضروري أن تزيد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من التركيز على التدابير الوقائية عن طريق توسيع وتعميق نطاق التعاون فيما بينها لتعزيز المعايير الدولية؛ وقيم ومبادئ الديمقراطية؛ وسيادة القانون؛ والحكم الرشيد؛ واحترام وحماية حقوق الإنسان، التي تعد أساسية لتوحيد المجتمع وتحقيق السلام فيه.

ثانياً، نشعر بالقلق إزاء ازدياد أعداد الصراعات وارتفاع مستوى العنف الناتج عن التوتر الطائفي أو المنبثق عن خطابات الكراهية أو خطابات التحريض الديني والعنصري. ويمكن أن تكون الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية بمثابة آليات للإنذار المبكر عندما تنشأ توترات. علاوة على ذلك، يمكن أن تضطلع تلك المنظمات بدور حيوي في تهيئة ثقافة السلام عن طريق

المتحدة لحفظ السلام. وقد أخذنا على عاتقنا في الآونة الأخيرة تحديا جديدا بشأن رفع طلب إلى الأمم المتحدة كي تسهم بقوات يبلغ عددها ٥٠١ فردا في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان عند منعطف حرج في عمل تلك البعثة.

وإذ تسلم بأن تراثنا الراسخ في حفظ السلام وقدرة منطقتنا على تقديم المزيد من المساهمة، فإن مجموعة الطليعة الميلاينية وافقت مؤخرا على مفهوم إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام تتبع مجموعة الطليعة الميلاينية. أما مجموعة الطليعة الميلاينية فهي منظمة دون إقليمية يقع مقرها في بورت فيلا، فانواتو، وتتألف من بابوا غينيا الجديدة، وجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني لكاليدونيا الجديدة، وجزر سليمان، وفانواتو، وبلدي فيجي. ويركز مفهوم مجموعة الطليعة الميلاينية لحفظ السلام على تطوير قدرات حفظ السلام الجماعية في مجال قطاع الشرطة في عمليات حفظ السلام.

وقد وافقت إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة على الالتقاء بوفد من المجموعة في نيويورك لمناقشة دعم الأمم المتحدة من أجل تطوير قدرة عمليات حفظ السلام المشتركة هذه. ونتطلع إلى نجاح تلك الزيارة وعقد مناقشات مفيدة مع الوفد في نيويورك بهدف مساعدة المجموعة على تحقيق إمكاناتها للاضطلاع بدور إيجابي في مجتمع الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإذ نتناول مبادئ وأشكال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، فإننا نقر بأنه يجب على الأمم المتحدة التقيد بأحكام الميثاق التي تحظر صراحة اتخاذ أي إجراءات إنفاذ بدون تحويل من مجلس الأمن. وبالتالي، يجب أن تتسق الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع ولايات مجلس الأمن وسلطته.

تماما وبناء السلام التقليدي، وأحيانا ما تشمل الولايات التي تركز على التنمية ذات الصلة بإعادة بناء القدرات الوطنية في قطاع الأمن.

وأعربت فيجي، في مختلف المنتديات، عن الحاجة إلى تركيز ولايات مجلس الأمن لحفظ السلام على متطلبات الأوضاع المحلية من أجل تعزيز الحلول المحلية. ويشمل ذلك توفير الخبرة الأكثر ملائمة للنظم القائمة في الحالة المحلية والاستعانة بخبرات حفظ السلام من الدول والمناطق القادرة على توفير مشورة موحدة أو متسقة، ولا سيما في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية. وعلى الرغم من أن تلك الخبرات المنبثقة من خلفيات مختلفة يمكنها تقديم مشورة حسنة النية، فمن الممكن أن ينتج عنها قدرات محلية غير موحدة، وقد لا تكون الأكثر ملاءمة للسياق المحلي.

وفي مثل هذه الحالات، فإن مساهمات المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المنبثقة من خلفيات مماثلة لخلفية البلد المضيف قد تعود بالنفع. وما نقوله هو أنه لا ينبغي على الأمم المتحدة قياس نجاح المساهمات المقدمة إلى أي بعثة من بعثات حفظ السلام من خلال عدد الدول المساهمة بقوات أو شرطة أو استشاريي سجون أو خبراء آخرين، ولكن من خلال فعالية المساهمات المقدمة في تلبية احتياجات البلد المضيف. ولذلك، يرى وفد فيجي أنه في النظر إلى مبادئ وأشكال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن أحد العناصر التي كثيرا ما تفتقر إليها المناقشات هو كيفية تشجيع المساهمات المقدمة من أجل حفظ السلام من المناطق الأكثر ملاءمة للحالة في البلد المعني وتشجيع قدرات حفظ السلام الجماعية واستخدامها وفقا لذلك.

وفي منطقة جزر المحيط الهادئ، نتخذ مبادرات إقليمية ترمي إلى دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدى فيجي سجل حافل بالفعل بخدمات أسدتها لعمليات الأمم

فإننا نشجع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة استكشاف وتعزيز الأبعاد الوقائية وبناء الثقة للتعاون.

لا يوجد أي أزميتين أو صراعين متطابقين. ولذلك، فعلى النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المعنونة "خطة لشراكة جديدة: الصادرة عام ٢٠٠٩: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، ستواصل الحقائق السياسية والتشغيلية على أرض الواقع المطالبة بوجود شراكة مرنة ومحددة الحالة وخلافة تعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية، للاستفادة من نقاط قوتها النسبية ولضمان تحقيق الاتساق والتكامل بين الجهود المبذولة، وتفادي الازدواجية في العمل.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كان أكثر تطوراً في القارة الأفريقية دون سواها، مع مشاركة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب مشاركة أطراف فاعلة أخرى من حين إلى آخر، كالمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

وليتوانيا تفخر بإسهامها في هذه الجهود المتعددة الأطراف. ومؤخراً، انضم مستشارونا العسكريون إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب الجنود الماليين في منطقة كوليكورو. وفي وقت سابق من هذا العام، نشرت ليتوانيا قوات ضمن عملية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ذلك البلد الذي تضافرت فيه جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بهدف إعادة السلام والاستقرار لهذه الأمة التي عانت طويلاً.

وإذ نرحب بالحوار والمشاورات المستمرين من جانب المجلس مع المنظمات الإقليمية، وكذلك العمل المشترك على أرض الواقع، فإننا نشجع التركيز المعزز على مسائل العدالة والمساءلة، والتصدي للإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي في النزاع،

وختاماً، أود أن أشيد بجميع الذين خدموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨، الذين من أجلهم ومن أجل الشعوب التي يقومون على خدمتها، يجب أن تظل جهودنا مركزة على تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في استجابة للتغيرات التي تطرأ على الحقائق العالمية. وبالتأكيد، تمثل مناقشة اليوم خطوة أخرى في هذا الاتجاه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأرجنتين، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، على تنظيم مناقشة اليوم. وأشكر الأمين العام وممثلي المنظمات الإقليمية الحاضرين هنا على ما قدموه من إحاطات إعلامية.

وتؤيد ليتوانيت البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً. إضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض التعليقات.

في السنوات الأخيرة، تطورت العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلم والأمن من حيث الطموح والنطاق. وإننا نرحب بهذه التطورات - كما ذكر العديد ممن ألقوا بكلماتهم من قبلي - حيث تتمتع الجهات الفاعلة الإقليمية بمعارف محلية فريدة يمكن أن تتدخل بسرعة أكبر من خلال الآليات والترتيبات الاحتياطية، ويمكن أن تضمن وجود تسوية للصراعات تلحقها عمليات بناء السلام. والأهم من ذلك أن القرب الجغرافي للأعضاء والمعرفة والخبرات الإقليمية المحددة لتلك المنظمات يمكن أن تضطلع بدور أساسي في تحديد النزاعات المحتملة في وقت مبكر، وبالتالي في نزع فتيل الأزمات قبل حدوثها.

واستناداً إلى تجربتنا في مجال الدبلوماسية الوقائية - بما في ذلك رئاسة ليتوانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لملموسة وآفاق حياة آمنة وكريمة لأولئك الذين يعانون من العنف والتزاع. ويسرني أن البيان الرئاسي S/PRST/2013/12 يؤكد من جديد على التصميم المشترك للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية على العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أوكافور (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس على مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة الهامة، وعلى إعداد مذكرة مفاهيمية قيمة (S/2013/446، المرفق) تيسيراً للمناقشات.

نيجيريا يسعدها بشكل خاص عمق التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وترحب بالخطوة الاستراتيجية التي تنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات للنهوض بتعاون أوثق بين المنظمين اتساقاً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونشعر بالرضا لأن الأمم المتحدة، منذ ولادتها، حققت خطوات كبيرة في حل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد النزاع وإعادة البناء الاقتصادي في العديد من البلدان الأفريقية. وهذا قد هيأ زحماً لبزوغ بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية أكثر تمكيناً في أفريقيا.

لقد شهدنا حفظة سلام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يُسيرون الدوريات جنباً إلى جنب في دارفور، بينما تعمل المنظمين في تضافر للوساطة بغية التوصل إلى حل سياسي لذلك النزاع. وأثبت ذلك التعاون الدائم أيضاً فائدته في حل الأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفر الدعم لجهود الوساطة بقيادة أفريقية استجابة للأزمات السياسية في أجزاء أخرى من القارة.

ونيجيريا ترى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية ينبغي أن يكون عملية مستمرة وديناميكية حتى

والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والأطفال والنزاع المسلح.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور حيوي الأهمية في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فهي المسؤولة عن سقوط أعداد لا تحصى من الضحايا المدنيين والأرواح التي أزهقت. ويود وفدي أن يشير بصفة خاصة إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت مؤخراً تقر صراحة بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً في توفير المساعدة في التنفيذ من خلال إدارة المخزونات وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي تطوير تشريعات نموذجية، في جملة أمور.

وفي السنوات العشر الأخيرة، قدمت ليتوانيا المساعدة لحوالي ٢٠ مشروعاً تتعلق بتدمير الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية، ومخلفات الحرب غير المنفجرة، وتنفيذها منظمات إقليمية. وأود أن أؤكد على أهمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي في مجال عدم الانتشار. وتوخياً لذلك. نظمت ليتوانيا في العام الماضي ندوة إقليمية حول تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا العام، نظمت الرئاسة الليتوانية منتدى مواضيعياً في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن حوار التعاون الأمني، بمشاركة السفير كيم سوك، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وبغية تحقيق سلام دائم، لا بد أن تواصل الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين اعتماد نظرة طويلة الأجل بهدف كسر نمط العودة إلى النزاع الذي لا يزال يعصف بفرادى الدول. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاركة المستمرة من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في بناء المؤسسات والقدرات وتطبيق سيادة القانون وتعزيز آليات الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان، وملكيتهما لها.

ختاماً، أود التنويه إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ليس غاية في حد ذاتها. فهي يجب أن تؤدي إلى تحسينات

هادفة. ونعتبر أن ثمة مجالاً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإدماج تلك العناصر الحيوية. ومع ذلك، فإن أفضل نوايانا ستبقى لا شيء إذا ما أحققنا في توفير التمويل المناسب والمرن والذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام في أفريقيا.

ومن الضروري أيضاً تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهذا أحد أهداف المشاورة السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونرى أنه لكي يؤدي هذا التفاعل ثماره، لا بد من تعزيز الإرادة السياسية والعزم الثابت لتنفيذ قرارات استراتيجية. وعلى الرغم من الفجوات في القدرات في سعي القارة إلى تحقيق التنمية المستدامة، ستدعم نيجيريا بكل قوة تعاوناً أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان سد تلك الفجوات بالشكل المناسب.

ونود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2013/12.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نزاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى فخامة الرئيسة كريستينا فرنانديز على ترؤسها لهذه المناقشة الهامة. وأعرب أيضاً عن امتناننا للوزراء والأمين العام وممثلي المنظمات الدولية على حضورهم وإسهاماتهم التي قدموها صباح هذا اليوم. وأرمينيا تؤيد البيان المشترك الذي أدلى به باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومع ذلك، أود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نرحب بتزايد العلاقات الوثيقة بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة بهدف تعزيز الروابط والسعي إلى العمل المتضافر في مسعانا من أجل السلام والاستقرار الدوليين.

يمكن جني فوائد ذلك التعاون في شكل دبلوماسية وقائية ومنع نشوب النزاع وحفظ السلام ودعم السلام، بل وفي إعادة الإعمار وبناء السلام ما بعد النزاع. ونرى أن الهيئات الإقليمية ينبغي أن تتولى قيادة جهود صون السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، وأن يقدم المجتمع الدولي الدعم المطلوب. وهذه المنظمات في موقع أفضل من حيث القرب الجغرافي والمعرفة السياسية والثقافية بالظروف المحلية، والتجارب المشتركة فيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية للسلام والأمن.

واستجابة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحالات الأزمات الإقليمية خير دليل على تلك القدرة. وعليه، نود التأكيد على ضرورة تكثيف الأمم المتحدة لمثل هذه المبادرات الإقليمية وإعطاء دفعة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي يستمر ١٠ سنوات. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتفعيل قوة الاحتياط التابعة للاتحاد الأفريقي وآليات الإنذار المبكر القاري.

والحالة في مالي تؤكد أهمية الإنذار المبكر. ونذكر أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلت عدة محاولات لاستعراض الانتباه الدولي إلى الخطر الكامن الذي سينجم عن اختلاط التطرف الديني وعدم شرعية الحكم والإخفاق في تلبية تطلعات قطاع كبير من السكان في مالي. وكان من شأن التصرف بشكل عاجل استجابة للتحذيرات من الأزمة التي كانت نذرنا تلوح في الأفق أن يخفف من حدة الآلام التي نواجهها اليوم.

ونيجيريا تدرك أن هناك مطالب تتنافس على موارد الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من القضايا، منها السلام والأمن، ليس في أفريقيا وحدها بل وفي مناطق أخرى. ولذلك، نرى من الأهمية ألا نكتفي بترتيب أولويات لأفعالنا، وأن نعمل نهجاً إبداعية. ولا يقل أهمية عن ذلك تقييم أثر أفعالنا وقابليتها للاستدامة، إلى جانب تعزيز التكامل بين الأدوار للنهوض بالسلام والأمن. وسيتطلب ذلك شراكات مكثفة وشمولاً للجميع وقيادة

ومنذ عام ١٩٩٢، دأبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المشاركة في تسوية مسألة ناغورنو - كاراباخ، التي أثّرت في المنطقة نتيجة العدوان. واليوم، تعلق أرمينيا أهمية كبرى على جهود الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف التوصل إلى حل للنزاع مكتمل المعلومات وعادل وسلمي، يستند إلى تنازلات متبادلة. ونعتقد أنّ هذه الصيغة المتفق عليها، والتي تضم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وفرنسا، لديها ما يكفي من القدرة للحفاظ على دورها القيادي في عملية التفاوض. وقد تمّ تأكيد هذا الدور في مناسبات عديدة، ولا سيما في الإعلان التذكاري لمؤتمر قمة أستانا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولدى أرمينيا ثقة عميقة بأنّ المفاوضات الجارية ضمن هذا الإطار ستشكل أحد الشروط المسبقة الرئيسية للحفاظ على وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع عام ١٩٩٤، بدون انتشار أية قوات في الميدان. وإحدى مزايا مجموعة مينسك هي أنّ المبادئ التي أرساها الرؤساء المشاركون حتى الآن تستند إلى حلول توفيقية أولية توصلت إليها أطراف النزاع نتيجة المفاوضات. وينبغي التعامل مع تلك المبادئ على قدم المساواة، دون إقامة أية أولوية عشوائية فيما بينها.

لقد تولّت أرمينيا في أيار/مايو رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا، وهي منظمة حكومية دولية إقليمية تبقى شريكا رئيسيا للأمم المتحدة في سعيها العالمي المشترك متحدين خلف مبادئ جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا راسخ أيضا في مجالات عديدة بينها مكافحة العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب والتعصب؛ ومكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر؛ وتعزيز الحوار بين الثقافات، وترسيخ سيادة القانون وتدعيم المجتمعات الديمقراطية.

وهذه المسائل هي أولويات الرئاسة الأرمينية أيضا، وقد تمّ تحديدها في مجابهة التحديات التي تواجهها اليوم الدول

في مجال الدبلوماسية الوقائية، تعمل المنظمتان في إطار من الشراكة الوثيقة على معالجة الأسباب الجذرية والنزاعات المحتملة، إلى جانب النهوض بتدابير لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والاتجار بالمخدرات، لكفالة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة السلمية، حيث أن الجرائم العابرة للحدود الوطنية من هذا القبيل تهدد الأمن والاستقرار والتنمية باستمرار، لا سيما في المناطق الهشة من العالم.

والتعاون مع المنظمات الإقليمية وفيما بينها يناقش أكثر فأكثر في مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها كوسيلة لزيادة المسؤولية والمشاركة في معالجة التحديات الدولية والتهديدات الإقليمية العابرة للحدود الوطنية. وفي عدد متزايد من عملياتها على أرض الواقع، تطلب الأمم المتحدة خدمات الوكالات والمنظمات الإقليمية ذات الصلة لأنها، في جملة أمور، تكون قادرة في مجالات معينة على تقديم الخبرة والفهم الأفضل للخصائص المحلية استكمالاً لما لدى الأمم المتحدة منها.

وفي بعض الحالات، يمكن تكليفهم أداء المهام ذاتها، وهم مُحَقَّقُونَ في ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد اضطلعت في السنوات الأخيرة بدور متزايد في منع نشوب النزاع وإدارته وتسويته. وقد طوّر الكثير منها قدرات مصمّمة خصيصا للعمل في صون السلام والأمن الدوليين والإقليميين، كما يتضح في عدد من عمليات حفظ السلام والوساطات في أرجاء مختلفة من العالم.

إنّ أرمينيا تقدّر عاليا التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن مقتنعون بأنّ هذه الأخيرة منظمة شاملة وكاملة في المنطقتين الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية. وينبغي تعزيز دورها تعزيزا إضافيا لكي تتصدى للتحديات والتهديدات الجديدة للأمن.

معالجة مسائل منع نشوب النزاع، والوساطة بشأنه وإدارته على المستوى الإقليمي.

إنّ العدد المتزايد للنزاعات وبعثات بناء السلام عبر العالم ألقى الكثير من الضغط على قدرة المجلس في نشر الموارد في كل زاوية من العالم تحتاج إليها. وعلاوة على ذلك، إنّ تكلفة إدارة السلام وصونه تعتمد غالبا على الديناميات والحساسيات الإقليمية التي يمكن معالجتها بشكل أفضل من جانب المؤسسات المحلية، التي تمتلك فهما أفضل لثقافة المنطقة ولغتها.

والمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تُحمّل المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا تقتصر على تخفيف عبء المجلس في اضطلاع مسؤوليته الرئيسية، بل تسهم أيضا في إرساء ثقافة سلام وأمن، وهو ما أوكل إلى المجلس القيام به. وقد استلزم عبء تنفيذ الولايات المختلفة لمجلس الأمن دورا متناميا لمساهمة الدول الأعضاء في خطة السلام (S/2411)، مقترنا بتنامي دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه الشراكة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات أصبحت دليل التعليمات النهائي لتسوية حالات الطوارئ المعقدة عبر إدارة النزاع وحفظ السلام.

بيد أنه لا ينبغي أبدا اعتبار الثمن الذي ندفعه مقابل السلام باهظا، حين يجرى التقييم بشأن الاستجابة اللازمة وإجراء الإنفاذ المطلوب في أعقاب نشوب النزاع. والحفاظ على السياق ودعم الأمم المتحدة في المبادرات الإقليمية يسهمان إلى حد كبير في تغيير طابع مثل هذه المهمات. والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي مع الأمم المتحدة يكفل أيضا سهولة التغلب على العوائق المتعلقة بالموارد المحدودة، والقيود على القدرات، وعوامل المشاشة السياسية والاقتصادية المتعلقة ببعض الحالات والأجواء. لذا، لا يمكن لوفد بلدي أن يبالغ في تأكيد أهمية توفير التدريب والدعم اللوجستي والمادي

الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس أوروبا على السواء، مع تركيز خاص على المسائل التي نعتبرها الأكثر صلة وتستلزم عملا فوريا. وستسهم أرمينيا في تعزيز تعاون مجلس أوروبا مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة. ومثل هذا التعاون أساسي لتحقيق أوجه تآزر أفضل بين الأنشطة، وللفعالية المعززة وتأثيرات الجهود.

وأود أن أختتم بياني بشكركم، سيدي، على مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة. إذ يتعين علينا جميعا أن نعزز وندعم الخطوات والمبادرات الهادفة إلى توسيع نطاق التعاون مع الشركاء الحاليين، والبحث عن فرص جديدة لترتيبات شراكات مع منظمات إقليمية أخرى، تعمل للنهوض بقضية السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما نشكركم شكرا جزيلًا على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

أود في البداية أن أؤكد الأهمية التي تعلقها بوتسوانا على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولهذا السبب، إننا، بصفتنا عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فخورون بالدور الذي نضطلع به للمساهمة في نظام عالمي سلمي. وفي اعتقادنا أنّ دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في توطيد السلام والأمن مرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الأكبر الذي يؤديه المجلس في تنفيذ ولايته. وعلى الرغم من إيماننا بسيادة مجلس الأمن في تنفيذ ولايته، كما نصت عليها المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أنّ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تشكل مدماكاهاما في

جميعها أنه لا بد من دور الذي يمكن أن تنهض به تلك المنظمات في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وعليه، يرى وفد بلدي أهمية التوصل إلى آليات وقواعد محددة للعمل بهدف تمكين المنظمات الإقليمية من القيام بواجباتها طبقاً للميثاق. كما نرى أنه لا بد من تطبيق تلك الآليات وقواعد العمل وبما يساهم في حل النزاعات والوقاية منها وتسويتها وفقاً لأحكام القانون الدولي أينما وقعت وبدون تمييز، بهدف تحقيق المقصد المهم والرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، الوارد في المادة ١، الفقرة ١ من الميثاق.

لقد أثبتت التجارب أنه وبعد تزايد حالات النزاعات المسلحة ومع الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الأمم المتحدة في بعض الحالات، فإن جهودها كانت، ولا تزال بحاجة إلى دعم المنظمات الإقليمية وفق الدور المناط بها في الفصل الثامن من الميثاق. كما بات جلياً أن المنظمات الإقليمية هي الوعاء الأفضل والأقل كلفة مادياً وبشرياً للتعريف بحقيقة ما يجري في بعض النزاعات. كما أنها الأقدر على تحليل المعلومات المتعلقة بحفظ السلم والأمن في إقليمها. فقد كان الدور الإقليمي حاضراً وفاعلاً في العديد من النزاعات وسبل الوقاية منها أو منعها وتسويتها. إن هذه الحقيقة تدعونا جميعاً إلى إيلاء التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أهمية خاصة بهدف تحقيق المزيد من التكامل في العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

هذا يتطلب توفير المناخ الدولي الملائم لها وزيادة قدراتها وتمكينها من العمل بفعالية وفق ما جاء في الفصل الثامن. فإذا ما توافر لهذه المنظمات ذلك، فستكون خط الدفاع الأمامي للأمم المتحدة الذي يساعد على حل المشاكل الإقليمية والحيلولة دون توسعها وتهديد السلم والأمن الدوليين. ويوفر على الأمم المتحدة جهوداً كبيرة يمكن أن توظفها في مجالات أخرى وفي مقدمتها مسألة التنمية. ولا شك أن تحقيق ما

للعسكريين والشرطة والموظفين المدنيين، بشكل متواصل، بغية التهيئة للنجاح النهائي لعمليات الانتشار وحفظ السلام.

لذلك، ينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن يكون مطرداً ومدعوماً، ليس بصفته مصدراً للوقاية، بل لأغراض تهيئة الظروف المؤاتية لبناء السلام وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع. لذلك، يرحب وفد بلدي في هذا السياق بالجهود المبذولة والتقدم المحرز سعيًا إلى تنفيذ الالتزامات في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة قطر.

السيد آل - ثاني (دولة قطر): أود في البداية أن أعرب لكم عن سعادتنا بترؤس فخامة رئيسة جمهورية الأرجنتين لهذه الجلسة. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة لبحث هذا الموضوع الهام، وعلى تقديم الورقة المفاهيمية (S/2013/446، المرفق)، التي سلطت الضوء على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

ولا يفوتني أن أشيد بحرص مجلس الأمن ومعالى الأمين العام على مواصلة البحث في هذا الموضوع الهام.

وأنتهز هذه المناسبة للترحيب بالآنسة سامانثا باور على توليها مهامها، متمنياً لها النجاح، ومؤكدًا تطلعنا إلى العمل معها بما يخدم الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

إن مواصلة مجلس الأمن بحث هذا الموضوع وتقديم الأمين العام مبادرات مختلفة، يؤكد أن النقاش بشأن جدوى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لم يعد نوعاً من الحوار النظري أو الأكاديمي، بل أصبح حقيقة تستند إلى التجارب التي شهدتها العالم، ولا يزال يعيشها، والتي تؤكد

ميثاق الأمم المتحدة، العديد من القرارات الرامية إلى حل النزاع في سوريا استنادا إلى القانون الدولي واحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، إلا أنه، وعلى الرغم من مطالبة تلك القرارات مجلس الأمن القيام بالدور الموكل إليه بموجب الميثاق والإعراب عن الاستعداد للتعاون مع المجلس من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، فإن المجلس لم يتمكن للأسف من القيام بواجباته رغم تجاوز عدد الضحايا ١٠٠.٠٠٠ من المدنيين، بالإضافة إلى عدة ملايين من النازحين واللاجئين السوريين، ودخول ميليشيات خارجية في النزاع، وكل ما يترتب على ذلك من إثارة للتوترات الطائفية في المنطقة وتهديد لأمنها واستقرارها، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص.

وبدلا من احترام إرادة الشعب السوري والالتزام بقرارات المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فإن النظام السوري يحاول صرف الانتباه عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها ضد الشعب السوري، من خلال توزيع الاتهامات هنا وهناك وبأسلوب يائس، فقرارات الجامعة العربية التي صدرت بشأن سوريا تستند إلى القانون الدولي ووفق الدور الذي حدده الميثاق للمنظمات الإقليمية في الفصل الثامن من الميثاق.

إننا نأمل في مواصلة العمل المشترك الذي كان سائدا في الماضي بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، طالما أنه يتماشى مع الميثاق ويساهم في دعم مهمة مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا التزام دولة قطر كعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بالمضي قدما في دعم الأمم المتحدة في جميع الجهود التي تسهم في تعزيز العلاقات بينها وبين المنظمات الإقليمية بهدف معالجة الأزمات والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات. ولعل المجلس الموقر قد اضطلع

تقدم، يستلزم تفعيل ما ورد في الفصل الثامن من الميثاق، وبخاصة المادة ٥٢، الفقرة ١.

لقد اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات عديدة لدعم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة، ورحبت بجهود تلك المنظمات في حفظ السلم والأمن الدوليين، تنفيذاً لأهداف ومقاصد الميثاق. كما عقدت شراكات مهمة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية المختلفة. وكما ورد في البيانات التي استمعنا إليها اليوم، حيث ساهمت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام بعد انتهائهما، وكذلك تطبيق قرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص. ولكننا ما زلنا نتطلع إلى تنفيذ العديد من القرارات ذات الصلة، وأشار في هذا الصدد إلى القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط، والتي يترتب على عدم تطبيقها استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقتنا بما يهدد السلم والأمن الدوليين.

لقد تمخضت عن التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، في حالات عديدة خلال العقد الماضي، نتائج إيجابية انعكست على استقرار المنطقة والعالم. وحرص المجلس على العمل يدا بيد مع الجامعة العربية، وفق الفصل الثامن من الميثاق، حيث تمت معالجة أزمات خطيرة عصفت حينذاك بالمنطقة والعالم. كما استند المجلس في العديد من قراراته التي تخص منطقتنا إلى موقف ورؤية الجامعة العربية، التي حرصت من جانبها على تنفيذ قرارات المجلس، في حين أننا نرى اليوم عدم استجابة لقرارات الجامعة العربية إزاء حالات ومخاطر كبيرة تعصف بمنطقتنا وتهدد استقرارها، نتيجة لعدم قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى اتفاق بشأنها، وأخص بالذكر هنا النزاع في سوريا، رغم خطورته وانعكاسه المباشر على السلم والأمن الدوليين.

لقد أصدرت جامعة الدول العربية، استنادا إلى الدور المناط بها في ميثاقها كمنظمة إقليمية ووفق الفصل الثامن من

وفي إطار تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، نود أن نشيد بالتشاور الجاري، وكذلك الزيارات المتبادلة بينهما منذ إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤. غير أننا مازلنا نتطلع إلى تنسيق أكثر إحكاماً، خاصة فيما يتصل بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبرنامج العشري الخاص ببناء قدرات الاتحاد الأفريقي وتعزيزها في مختلف مجالات صنع وحفظ وبناء السلام.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، يود وفد بلادي أن يبرز التعاون القائم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار العملية المختلطة في دارفور، والذي أثبت جدواه منذ انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقاً إلى عملية مشتركة بين المنظمتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بموجب قرار المجلس ١٧٦٩ (٢٠٠٧). حيث أصبحت تلك البعثة تمثل نموذجاً للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون الأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى التقرير المشترك الذي قدمه كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والذي نص على أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بعثة ذات طابع ومكون أفريقي خالص، وتوفر لها الأمم المتحدة مستلزمات الدعم المالي والفني واللوجستي، بما في ذلك تقديم المشورة الفنية والتقنية في مختلف المجالات تجسداً للتعاون بين المنظمتين.

وفي ذات السياق، تعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أود أن أبرز مثلاً آخر يوضح فائدة ونجاح التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات المنظمة الدولية. فآليات الوساطة الإقليمية، كالفريق الرفيع المستوى الذي يترأسه السيد ثابو مبيكي، ويضطلع بدور هام في صنع وتعزيز السلام في السودان، وبين السودان وجنوب السودان، وهو تعاون

على الجهود التي بذلتها دولة قطر على مدى السنوات الماضية للتخفيف من حدة التوترات في عدد من الدول التي شهدت نزاعات، وتجنب ومنع حروب نزاعات مسلحة خطيرة كان يمكن أن تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة والعالم. وإنه لمن دواعي اعتزاز بلدي إقرار المجلس بهذا الدور في قراراته. وختاماً، يود وفد بلدي أن يرحب بالبيان الرئاسي الذي قدمته الأرجنتين واعتمده المجلس المقرر.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيدة الرئيسة، أود أن أقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى تخصيصكم هذه الجلسة للتداول حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

لقد حرص الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن يضمنوا في الفصل الثامن من الميثاق نصوصاً لدعم جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تحقيق السلم والأمن، وذلك لإدراكهم الكامل لحقيقة أن السلام العالمي كل لا يتجزأ وأن إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين أمر لا مناص منه.

واستناداً إلى ذلك، جاءت توصيات الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) مصوبة نحو كيفية توفير آليات التمويل المستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تدعمها الأمم المتحدة. حيث ركز الجزء الأول من ذلك التقرير على كيفية تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتفعيل قنوات العمل المشترك بين مجلس التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بصورة ترقى إلى مستوى الشراكة والتنسيق المباشر، بما في ذلك صنع القرار وتشاطر المسؤوليات وفقاً للولايات المحددة للجهازين.

سليمان بناء على دعوة من حكومتها. وهذه البعثة، التي كانت تتألف في البداية من ٢٠٠٠ جندي بقيادة أستراليا، وبدعم من نيوزيلندا وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وقد انطوت البعثة على مكونات عسكرية وشرطية ومدنية. وكان يرأسها مدني، حيث أنجزت أدوار حفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام بنجاح. وبعد ١٠ سنوات من العمل، وحتى الشهر الماضي، فإنها تمر الآن بمرحلة انتقال. وسُحب المكون العسكري منذ ذلك التاريخ، كما أن مكون الشرطة يقوم بدور استشاري أكثر الآن.

ونجاح بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان يمكن أن يرد إلى الشراكة التي تقيمها البعثة مع حكومة جزر سليمان ومع شعبها. والموارد الكافية التي قدمتها المنطقة لتنفيذ عمل البعثة، إلى جانب مرونتها، سمحت لها بالتكيف مع الأحوال المتغيرة على أرض الواقع.

وخلال السنوات العشر من العمليات الإقليمية في جزر سليمان، لم تفقد البعثة إلا حياة فرد واحد من أفرادها. فقد تناوب على العمل في تلك البعثة الإقليمية آلاف من الجنود وأفراد الشرطة والمدنيين. وفي الشهر الماضي، وفي إطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء البعثة، وجهت حكومة بلادي وشعبها الشكر لكل الدول الأربع عشرة الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ وإلى اثنين من الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة على إسهامها في السلام والأمن الدوليين.

واليوم، فقد أنشأت منظمة دون إقليمية في المحيط الهادئ، مجموعة الطليعة الميلانيزية، وحدة لإدارة عمليات حفظ السلام داخل أمانتها. وجزر سليمان تود أن ترحب بتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتشاطر المعلومات والخبرات حسب الاقتضاء، خاصة مع المنظمات الإقليمية التي لديها قدرات لحفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام.

وتقام هذه العلاقات بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وينبغي تشجيعها.

بناء يجب تعزيزه وإعطاء تلك الآليات ما يكفي من الوقت لاستكمال تسوية ما تبقى من قضايا معلقة بين البلدين.

في الختام، أود أن أؤمن على ما ذكره عدد كبير من المتكلمين من أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق السلام والأمن في أقاليمها، لما تتمتع به من معرفة بثقافة وطبيعة وخصائص مناطق النزاع فيها. ومن هذا المنطلق، نناشد المجلس الموقر التعاون معها وإيلائها الأهمية اللازمة لمعالجة تلك النزاعات.

ختاماً، يود وفد بلادي أن يشيد بما جاء في البيان الرئاسي من تأكيد على الإسهام المتنامي لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذي يعتبر مكملاً لدور المنظمة الدولية في صون السلام والأمن الدوليين. كما نشيد بما جاء في البيان الرئاسي بشأن تعزيز قدرات النظم القضائية الوطنية لتمكينها من أداء دورها بشأن المساءلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر سليمان.

السيدة كنيلاوريا (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): يولي وفدي أهمية كبيرة لموضوع هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ويشيد بكم، سيدتي الرئيسة، وحكومة الأرجنتين على عقد هذه المناقشة بشأن بند جدول الأعمال.

وكما جاء في تقرير عام ٢٠٠٤ للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، ففي حين أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فقد تأسس بمرور الوقت عدد كبير من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأسهم بعض تلك المنظمات بشكل مباشر في تحقيق السلام والاستقرار، بينما كان نصيبها من اهتمام الأمم المتحدة إما ضئيل أو غير كاف.

وبعد النزاع العرقي الذي اندلع في جزر سليمان، أرسل قادة محفل جزر المحيط الهادئ بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر

ضوء ذلك، أود التأكيد على أهمية القرار ١٠٩/٦٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة جوام. ويتوخى القرار تعميق التعاون بين المنظميتين الدوليتين ويضع هذا التعاون في إطار مؤسسي مناسب. وقد كان لاعتماد هذا النص أهمية فيما يتعلق بزيادة إشراك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في إطار منطقة المنظمة في مجالات مثل مكافحة الإرهاب؛ والإتجار غير المشروع بالمخدرات؛ والإتجار بالبشر؛ والإدارة المتكاملة للحدود وما إلى ذلك. وأظهر اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء بوضوح، الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز التعاون مع المنظمة، الأمر الذي نقدره تقديرا كثيرا.

وتتمثل أولوية جورجيا، في ظل الرئاسة الحالية للمنظمة في تعزيز التفاعل السياسي بين الدول الأعضاء في المنظمة. وقد وضعنا مجموعة وثيقة للغاية، إن لم تكن متزامنة، من أولويات السياسة الخارجية، وبالتالي فإننا نعتبر المنظمة هيئة تعمل على تعزيز وضعفرادى الدول الأعضاء في شبكة العلاقات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تركز جورجيا على تيسير التعاون بين القطاعات عن طريق تنفيذ المشاريع ذات المنفعة المتبادلة في إطار المنظمة في مجالات الاقتصاد والطاقة والنقل وغيرها من المجالات، فضلا عن تعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين للمنظمة في صيغ جوام زائدا، جوام - الولايات المتحدة وجوام - اليابان. كما يشكل تنشيط البعد البرلماني إحدى أولويات رئاسة جورجيا، حيث أن لهذا التوجه بلا شك إمكانية تحقيق مزيد من التطور، وإعطاء دفعة كبيرة للتطور الديمقراطي داخل منطقة المنظمة.

وبينما نتحدث عن التعاون الإقليمي، أود التأكيد على التعاون النشط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان تحقيق الأمن المستدام في القارة الأوروبية. وبالنسبة لجورجيا، يكتسب هذا التفاعل

ويسعدنا أن نشهد ازدياد التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويلاحظ أننا في جميع البيانات التي أدلت بها جزر سليمان في المجلس هذا العام وسابقا في مناقشات مفتوحة كهذه، أقررنا دائما بدور المنظمات الإقليمية، بموجب الامتثال للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يخص إبقاء المجلس على علم تام بالأنشطة التي تضطلع بها بهدف صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إيمانداز (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود التأكيد على تأييد جورجيا للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي بمداخلة موجزة بصفتي الوطنية.

بادئ ذي بدء، أود الإعراب عن امتناننا للأرجنتين، بصفتها الرئيسة الحالية لمجلس الأمن، على إتاحة هذه الفرصة الممتازة لمناقشة الجانب الإقليمي للأمن والمساعدة الكبيرة التي تقدمها الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على التعاون الممتاز بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - جوام. فضلا عن أولويات جورجيا بصفتها الدولة الرئيسة للمنظمة خلال عام ٢٠١٣.

جعلت خمسة عشر عاما من العمل الجاد، منظمة جوام، منظمة إقليمية كاملة تمتع ببنية مؤسسية راسخة. وتوحد هذه المنظمة بلدانا ذات مصالح وتحديات مشتركة وتتيح لنا فرصة فريدة للتحدث بصوت واحد بشأن عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك. وقد فتح المشهد السياسي العالمي آفاقا جديدة للتعاون وأتاح حوافز أقوى للعمل المشترك في إطار المنظمة.

إن البيئة الدولية دائمة التغير والتحديات والفرص الجديدة دفعتنا إلى تطوير تفاعل أوثق في إطار المنظمة وخارجها. وفي

بعض المشاركين قد استخدموا هذه المناقشة، التي نرى فيها مناقشة قيمة للغاية وحسنة التوقيت بشأن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ككمنبر للتعبير عن المواقف بشأن مجموعة من المسائل غير ذات صلة.

أشار العديد من المشاركين من الوزراء في بيانهم إلى ما يسمى مطالبة الأرجنتين المشروعة بجزر فوكلاند. لا تقبل المملكة المتحدة وجود أي مطلب مشروع للأرجنتين فيما يخص السيادة على جزر فوكلاند. إن الحقائق التاريخية والوضع القانوني واضحان وضوحاً جلياً. أدارت المملكة المتحدة جزر فوكلاند سلمياً وبصورة فعالة على مدى أكثر من ١٨٠ عاماً. في عام ١٨٥٠ اعترفت الأرجنتين بعدم وجود أي أراضٍ متنازع عليها بين البلدين، وذلك بتصديقها على الاتفاقية الثنائية المتعلقة بتسوية الخلافات القائمة.

أشار وزير خارجية كوبا، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى أن احترام حق تقرير المصير مبدأ تأسيسياً للجماعة. وتولي المملكة المتحدة أيضاً أهمية كبيرة لذلك المبدأ، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وقد مارس شعب جزر فوكلاند حقه في تقرير مصيره في آذار/مارس عن طريق استفتاء عبر بأغلبية ساحقة عن رغبته في بقاء جزر فوكلاند باعتبارها أحد أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة.

وقد ذكرت الرئيسة فرنانديس، في البيان الوطني الذي أدلت به، أنه ينبغي للمملكة المتحدة والأرجنتين إجراء مناقشات ثنائية بشأن جزر فوكلاند. وتشير المملكة المتحدة بوضوح إلى أن أي مناقشة من هذا النوع ليست مسألة تخص الحكومتين وحدهما، حيث لا يمكن ببساطة تجاهل آراء شعب جزر فوكلاند. ولا يمكن أن تجرى مناقشة بشأن السيادة على جزر فوكلاند ضد رغبات سكان الجزر.

أهمية خاصة في إطار مباحثات جنيف الدولية من خلال الرئاسة المشتركة الفعالة لصيغة المباحثات. ونقدر بصورة كبيرة وساطة الأمم المتحدة وفريقها بين روسيا وجورجيا. وإننا نرى أن قرار استعادة البعثة الكاملة على أراضي جورجيا والمناطق التابعة لها من شأنه مضاعفة ما تسهم به الأمم المتحدة في حفظ الأمن والاستقرار في جورجيا والمنطقة الأوسع نطاقاً.

إننا نقدر الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتعاونها مع الاتحاد الأوروبي في إطار آليات منع الحوادث ومواجهتها. وإننا على ثقة بأن هذه الصيغة توفر أرضاً صلبة لزيادة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن المسائل الأمنية من خلال الإسهام المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كلتا الآليتين المذكورتين. للأسف، نظراً لوجود عقبات معينة، وصلت آلية منع الحوادث ومواجهتها في غالي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلى طريق مسدود، ولكننا على ثقة بأن جهودنا الدبلوماسية المشتركة ستنجح في استئناف عمل هذه الآلية.

إن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور هام في تطوير التعاون الإقليمي؛ ومنع نشوب الصراعات؛ والتسوية السلمية للزاعات؛ وحفظ السلام؛ وبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع. وفي ذلك السياق، فإننا نعتبر الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة أمراً حيويًا فيما يخص مساعدة المنظمات الإقليمية في تيسير وترسيخ عملية الاستدامة الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يود ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السير مارك ليال جرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة على السماح للمملكة المتحدة بتالإدلاء ببيان آخر. أود الرد على بعض البيانات التي أدلى بها فيما يتعلق بجزر فوكلاند. ألاحظ العلاقة المشكوك فيها إلى حد كبير لهذه المسألة بموضوع مناقشة اليوم، ونأسف لأن

لمنع الإرهاب والكشف مؤخرا عن معلومات سرية بشأن التقنيات التي نستخدمها للقيام بذلك.

تقوم جميع الحكومات بأمور سرية: إنها حقيقة من حقائق الحكم الحديث وهي ضرورة في ضوء التهديدات التي يواجهها جميع مواطنينا. تسعى سياستنا لمكافحة الإرهاب في نهاية المطاف إلى إنقاذ الأرواح، ولهذا السبب تعمل الولايات المتحدة مع البلدان الأخرى لحماية مواطنينا ومواطني الدول الأخرى من العديد من التهديدات. ينبغي لجميع الدول أن تشعر بالقلق إزاء الضرر الذي يمكن أن يلحقه هذا الإفشاء بقدرتنا على مواجهة هذه التهديدات بشكل جماعي.

يرجع التزام الولايات المتحدة بالنهوض بحقوق الإنسان العالمية إلى تاريخ إعلان قيام الولايات المتحدة، ولا يزال قويا حتى هذا اليوم في ظل إدارة الرئيس أوباما. ولذلك، فإننا نرحب بمناقشة عادلة بشأن تحقيق التوازن المناسب بين الخصوصية والأمن، وسوف نواصل العمل مع شركائنا بغية التصدي للعديد من التحديات والتهديدات التي نواجهها جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.

في الختام، أرفض إشارة وزير خارجية أوراغواي إلى القيام بأنشطة غير مشروعة تتعلق بالنفط في مياه جزر فوكلاند، الأمر الذي يشكل تدابير أحادية من جانب المملكة المتحدة، تتعارض مع قرار الجمعية العامة. وقد اتخذت حكومة جزر فوكلاند القرار المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية لصالح شعب الجزر، ووفقا لحق شعب جزر فوكلاند في تقرير مصيره بموجب القانون الدولي. وتنظم تشريعات حكومة جزر فوكلاند جميع الأنشطة ذات الصلة بالهيدروكربونات في الجرف القاري للجزر بما يتفق تماما مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): سأتكلم الآن بإيجاز بصفتي ممثلة الأرجنتين للإشارة إلى أن موقف الأرجنتين فيما يتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس معروف جيدا وتمت الإشارة إليه هذا الصباح.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

يرغب ممثل الولايات المتحدة في الإدلاء ببيان آخر.

السيد ديلورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود تناول مسألة غير ذات صلة بمناقشتنا، جرت الإشارة إليها في وقت سابق، وهي جهود الولايات المتحدة